

شَرْحُ مَنْظُومَاتِ فَتْحِ رَبِّ الْبَرِّيرِ بِتَجْرِيرَاتِ الشَّاطِطِيَّةِ

إِشْرَافُ وَمُرَاجَعَةُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ

د. إِبْرَاهِيمَ بْنَ فُلَيْحِ بْنِ قُرَيْشٍ

مُدَرِّسُ الْقُرْآنِ وَالْقِرَاءَاتِ بِالسُّجْدَةِ النَّبَوِيَّةِ

تَأَلَّفَ خَارِجَةَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

مَنْعًا مَعَادِلَ حَبِيبِ الْقَادِرِ السَّجْدِيِّ

مُدَرِّسِ الْقِرَاءَاتِ الْعَسْرَةِ الْعَفْرِيَّةِ وَالْكَبْرِيِّ

جميع الحقوق محفوظة للمؤلفة

يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من المؤلفة.

الترقيم الدولي: 8-2354-94-977-978

رقم الإيداع: 14176 / 2022

طبعة أكتوبر 2022

تقريظ كتاب: (فتح رب البرية بتحريرات الشاطبية)

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلاماً على عباده الذين اصطفى.

أما بعدُ:

فقد طالعتُ كتابَ فضيلةِ الشّيخةِ المقرئةِ / منال عادل عبدالقادر إسحق -مقرئةِ القراءاتِ العشر الصغرى والكبرى- الموسومَ ب: (فتح رب البرية بتحريرات الشاطبية).

وقد جاء الكتاب على قسمين: منظوم جاء "عذباً وسلسلاً"، متضمناً أهمّ المسائل التي حرّرت على الشاطبية، ومثور: شرح لطيف سهل، قرّب بعيد المنظوم، وأوضح غامضه، وأزال مشكلاً، ويسّر فهمه. ويتميز الكتاب بقسميه المنظوم والمثور باعتماد منهجية منضبطة ثابتة تعتمد اختيارات صاحب القصيد ومروياته، وهو المنهج الذي جرى عليه عملُ شرحِ الحرز المتقدمين كافة، كالسخاوي والهمداني وأبي شامة والفاسي والجعبري وشعلة وابن سكن الأندلسي، وغيرهم، فلا نجد أحداً منهم يمنع القراءة بأحد الأوجه لأن الشاطبي خرج عن طريقه، بل يعتمدون روايته واختياراته في الجملة.

وقضية الاختيار بضوابطها يعلمها كل من شم رائحة الدراية في علم القراءات.

ولعل أكثر الأمثلة وضوحاً: قراءة خلف البزار- العاشر- الذي خالف روايته عن حمزة في مئات الحروف، وارتضت الأمة هذا الاختيار. ليس هذا فحسب، بل عدّ هذا الاختيارُ عاشرَ القراءات المتواترة المتلقاة بالقبول.

وقد جاءت المنظومة هنا معتمدةً بشكل رئيس على نظم الإمام خلف الحسيني الشهير بالحداد، الموسوم ب: (إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية)، ويصدق عليها أنها "تنقيح" له، إلا أنها اعتمدت منهجية ثابتة تعود بالقراءة إلى سيرتها الأولى، القراءة

بمُضَمَّن الشاطبية كما أقرأ بها ناظمُها، وأقرأ بها تلاميذه الكبار، وتتابع المسلمون على ذلك قرونًا عدة.

وقد زادت المنظومة التي بين أيدينا (فتح رب البرية) على أصلها: (إتحاف البرية) "بشرف فوائد"، منها: التخفيف الرسمي لحمزة، ومسألة: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾.

إضافةً إلى أنها تضمَّنت تقييدَ مطلقَاتِ الحرز، وتوضيحَ مُشكلاته، وإزالةَ مبهماتِه، وبسطَ وتجليَّةَ مجملاتِه. "وتَمَّت بحمدِ الله؛ في الخلقِ سهلةً"، واكتمل بدرُّ تمامِها، فجاءت "حسناً ميمونةً الجلا".

ويُعدُّ هذا الكتاب بقسميِّه -النظم والشرح- تبصرةً للمبتدى، وتذكرةً للمنتهى، وتشتد إليه حاجةُ القارى، ولا يستغنى عنه المقرئ؛ إذ جاء ملخصاً لأهم المسائل التحريرية التي يحتاجها قارئُ السبع من طريقِ حرز الأمانى، لاسيما المبتدىِّ والمتوسط.

والله أسأل أن يجزَلَ لمصنِّفة الكتاب الأجرَ والمثوبة، وأن يثقلَ به ميزانَ حسناتها، وأن يكتبَ لهذا العمل المبارك القبولَ والنفعَ العميم بين القراء والمقرئين، وجميعِ محبى القرآن العظيم. وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه / عدنان بن عبد الرحمن العرضى

شيخُ مقراءةِ جامع الملك خالد بالرياض،

المشرفُ العامُّ على مشروع: اتساق

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اصطفى من عباده حملة كتابه العزيز وجعلهم أهله وخاصته، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن شرف العلوم بشرف متعلقها، وعلم القراءات من أشرف العلوم؛ لتعلقه بكتاب الله تعالى. ومن أهم المتون التي أُلِّفَتْ في هذا العلم نظم الشاطبية المسمى بـ"بحر الأمانى" ووجه التهاني، تأليف العلامة الكبير الإمام القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد المتوفى بالقاهرة سنة تسعين وخمس مائة هجرية، (رحمه الله وجزاه الله خيراً على ما قدمه). ومما هو معلوم أن هذا النظم به مسائل أتت مجملة فاحتاجت إلى تفصيل، ومسائل أخرى أتت مبهمه فاحتاجت إلى توضيح؛ ليسهل على القارئ فهمها واستحضارها. ولتحقيق هذه الغاية استدرك على متن الشاطبية علماؤنا الأفاضل (رحمهم الله). ونظموا متوناً لهذا الغرض، لكنهم توسعوا في الاستدراكات مما منع أوجهها نص عليها الإمام الشاطبي، مُخَالَفَةً له ظناً منهم أن هذه الأوجه منعها الإمام ابن الجزري (رحمه الله) والأمر ليس كذلك، كما أنهم زادوا عليها أوجهاً ليست منها. ومن جهة أخرى نصح بعض العلماء بطرح التحريرات جميعها، وبالتالي أصبح طالب العلم في حيرة؛ بين الأخذ بتلك التحريرات بالكلية أو طرحها بالكلية.

فأصبحت هناك حاجة ملحة إلى إعادة؛ القراءة لسيرتها الأولى؛ أى: إلى ما كانت عليه الشاطبية التي تلقتها الأمة بالقبول لمئات السنين؛ حيث إن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول. وبعد الدراسة والبحث والتدقيق وبعد أن لاقى بحثى (تنقيح التحرير على الشاطبية) قبولاً واستحساناً من مشايخنا (حفظهم الله) فقد استخرت الله سبحانه أن أكتب هذه

المنظومة، على خطى نظم الشاطبية على البحر الطويل بألفاظ سهلة وبسيطة وميسرة حتى يسهل فهمها لكل طالب علم وهي تعد جامعة لكل مسائل التحريات وأبرزها نظم (إتحاف البرية) الذي أتيتُ بلفظه كثيراً، والكتب والأبحاث التي درستها واستدركت على الشاطبية - بما لا يخالف اختيار الشاطبي ومقصوده - وسميتها (فتح رب البرية) وتبعتها بشرح مختصر لها بعبارات واضحة وسهلة مع توثيق ما أذكره بأقوال الأئمة (رحمهم الله)؛ ليسهل على كل طالب تناول ما فيه بيسر واطمئنان.

- الأصول التي بنيت عليها هذه التحريات:

١- توضيح ما أشكل على قارئ الشاطبية:

نحو: الخلف في مد البدل في ﴿ءَأَلَّانَ﴾ الاستفهامية بسورة يونس يقصد به الألف بعد اللام، وليست المبدلة من همزة الوصل.

٢- تخصيص ما عممه الإمام الشاطبي:

نحو: تخصيص الإدغام الكبير في بابه بالسوسى دون الدورى.

٣- تقييد ما أطلقه الشاطبي:

أى: منع أوجه للقراءة يفيد ظاهر الشاطبية جوازها.

نحو: الأوجه الجائزة بين واو ﴿سَوَّاتٍ﴾ وألفها وينسب هذا التقييد لمن قال به (وهو الإمام ابن الجزرى).

٤- منع الأوجه التي منعها ابن الجزرى؛ وذلك لانقطاع السند:

أ. ما نص ابن الجزرى على منعه من طريقه ولم يضمه طيبة النشر:

نحو: منع إمالة همزة ﴿رَأَى﴾ قبل الساكن لشعبة.

ب. ما لم ينسبه ابن الجزرى للشاطبية:

نحو: منع وجه إثبات الياء في كلمتي ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانَ﴾ لقالون وصلاً؛ لأنه لم ينسبه للشاطبية، وجواز وجه الحذف لنسبته لها.

وفى كل حال لا نمنع وجهاً إلا بيقين، ولا نزيد وجهاً لم يختره الإمام الشاطبي، فإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

- فإن قيل: لماذا لم نستدرك على الشاطبي خروجه عن طريقه؟

نقول: نعم؛ ذكر الإمام ابن الجزرى فى كتابه النشر فى القراءات العشر ما خرج فيه الشاطبي عن طريقه (طريقه الذى نص عليه الإمام الدانى فى صدر كتاب التيسير) ولكن لم يمنعه، بل بالعكس؛ أحياناً يمدح خروجه هذا، فمثلاً فى قوله تعالى: ﴿هَيْثُ﴾ قال: ”خرج عن طريقه لتحري الصَّواب“. ولم يظهر قول: (خرج عن طريقه، فلا يُقرأ به) إلا بعد ابن الجزرى بعشرات السنين.

فالشاطبي وسائر الأئمة سعة فى الخروج عن طرقهم اختياراً، طالما ينسب هذا الاختيار لمن اختاره، فالإمام الدانى ذكر أن له أسانيد إلى الروايات غير الأسانيد التى ذكرها فى كتابه التيسير، فقال فى خاتمة طريقه: ”فهذه بعض الأسانيد التى أدت إلينا هذه الروايات، رواية وتلاوة“

وعليه: فلا يجوز لأحد أن يقول خرج الدانى أو الشاطبي عن طريقه؛ لأن طرقهم كافة غير معلومة، وكما قال العلامة المتولى: ”طرق الشاطبية مجهولة“ يقصد طرق زيادات الشاطبية على ما فى التيسير مجهولة، ومن المعلوم: أن الإمام الدانى خرج عن طريقه اختياراً فى مواضع كثيرة فى أثناء التيسير، وخرج الشاطبي عن طريقه وقد صرح بذلك فى الشاطبية بقوله: (وألفافها زادت بنشر فوائده) فأوضح السخاوى -تلميذ الشاطبي- المعنى بقوله: ”حرز الأمانى حوى زيادات وفوائد لم تكن فى التيسير“.

كما خرج الإمام ابن الجزرى نفسه عن طريقه، وليس لأحد أن يلزم الأئمة بعدم الخروج عن

طرقهم خاصة وأن خروجهم (رحمهم الله وجزاهم عنا خيراً) إنما هو لمروياتهم المسندة، وقد تلقتها الأمة بالقبول لمئات السنين.

ثم ألم يخرج الإمام حفص عن الإمام عاصم اختياراً وقرأ ﴿ضَعْفٍ﴾ و﴿ضَعْفًا﴾ بسورة الروم بضم الضاد، كما خرج الإمام ورش عن الإمام نافع في ﴿مَحْيَايَ﴾ فالذى رواه عن نافع أداءً وسماعاً إسكان الياء، فزاد الفتح وقرأ به اختياراً منه ولاقى ذلك قبولاً؟ وختاماً: جزى الله عنى خيراً كلاً من:

- شيخنا الكريم الدكتور إيهاب فكرى (حفظه الله ورعاه) فقد قدمت لفضيلته هذا النظم فاطلع عليه، واتبعت توجيهاته والتزمت بها فجزاه الله خيراً وزاده حلمًا وعلماً ونفع به الأمة.

- كما سددنى فضيلة الشيخ الدكتور علي الغامدي حفظه الله ورعاه ونفع به الأمة.

- ذلك بالإضافة إلى شيختى الغالية الشيخة هبة فرج حفظها الله ورعاها ونفع بها الأمة.

- وكذلك الكثير ممن راجع وقدم النصح والمشورة ومن كتب إلكترونياً ودعا بالتوفيق والسداد وعلى رأسهم أمى الغالية التى لا يمكن أن أوفيها حقها فجزاها الله عنى خيراً.

فالله تعالى أسأل أن يرزقنا الإخلاص والقبول وأن يهدينا ويلهمنا الصواب ويغفر لنا ويرحمنا ووالدينا وكل من علمنا وكل من أسهم فى إخراج هذا العمل.

هذا، ومن استدرك علىّ شيئاً فليفدنى به أثابه الله.

على البريد الإلكتروني tahrerat121@gmail.com

كتبته/ خادمة القرآن الكريم

منال عادل عبد القادر إسحق

الحاصلة على شهادة تخصص القراءات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُقْتَدِمَاتُ

١. بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا وَتَنَيْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ مُسْجَلًا
٢. وَتَلَّثْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَا مُحَمَّدِينَ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا
٣. وَبَعْدُ فَحُذْ نَظْمًا يُحَرِّرُ حِرْزَهُمْ يُقَيِّدُ إِطْلَاقًا وَيُوضِحُ مُشْكَلًا
٤. وَمُتَّبِعٌ لِلنَّشْرِ فِيمَا تَأَصَّلَا فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَيَكْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي الْإِسْتِعَاذَةِ

٥. وَيُخْفِي مُسِرًّا وَالْمُصَلِّيَّ وَمَنْ خَلَا وَمَنْ كَانَ فِي دَوْرٍ وَلَمْ يَتَلْ أَوَّلًا
٦. عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ أَوْ جَاءَ سُنَّةً فَمُتَّبِعًا تَكُنْ لِمَا جَا عَنِ الْمَلَا
٧. وَوَقَفْ عَلَيْهِ ثُمَّ وَصَلْ بِأَرْبَعٍ لَهُمْ وَأَسْتَعِذْ نَدْبًا أَوْ أَوْجِبْ وَوَهَلَا

حُكْمُ مَا فِي الْبَسْمَلَةِ

٨. وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَوَاضِحُ الطَّلَا وَمَا بَسْمَلُ الْبَصْرِ وَشَامٍ فَحَصَلَا
٩. وَقَفٌ فَأَسْكُتُنْ فَصِلْ عَلِيمٌ بَرَاءَةٌ لِكُلِّ وَبَيْنَ النَّاسِ وَالْحَمْدُ بَسْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ

١٠. وَالْإِدْغَامُ كَامِلٌ وَخُصَّ بِصَالِحٍ وَالْإِشْمَامُ مَقْرُونٌ بِمُدْغَمِهِ تَلَا
١١. وَعَارِضُ إِدْغَامٍ كَعَارِضٍ وَقَفٍ قُلْ بِتَخْيِيرِ السُّوسِي وَاللَّغِيرِ طَوْلَا
١٢. وَقَبْلَ يَسِّنُ أَلْيَاءٍ فِي أَلَاءٍ أَظْهَرَ لَدَى ابْنِ الْعَلَا وَالْبَزِّ يَأْصَاحُ مُسْهَلَا
١٣. وَإِخْفَاءُ حَرْفٍ قَبْلَهُ وَصَحَّ سَاكِنٌ هُوَ الْمُجْتَبَى فِي الْحِرْزِ لَا غَيْرَ فَاعْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ

١٤. وَيَأْتِيهِ لَدَى طَهَ بِالْإِشْبَاعِ فَأَقْرَأَنَّ فَقَطَّ عَنْ هِشَامٍ فَأَعْلَمَنَّ لِتَعْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي أَلْمَدِّ وَالْقَصْرِ

١٥. إِذَا حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ فَأَشْبَعَنَّ جَلَا فَضْلُهُ وَالْغَيْرُ وَسَطٌ مُسْجَلَا
١٦. يُؤَاخِذُكُمْ فَأَقْصِرْ فَقَطَّ عِنْدَ وَرِشِهِمْ وَلَا مَدَّ أَيْضًا حَيْثُ تَنْوِينُ أَبْدَلَا

١٧. وَبِالْخُلْفِ يُسْتَثْنَى فِي الْآنَ بِيُونُسٍ لَدَى بَدَلٍ ثَانٍ وَلَيْسَ بِأَوْلَا
١٨. وَعَادَانَ الْأُولَى فَأَقْصَرْنَهُ وَثَلَّثَنَ لَهُمْزٍ وَوَسَطٍ وَأَمَدَدِ الْكَلِّ مُحْفِلَا
١٩. وَنَحْوِ مَأَبٍ مُدٍّ وَسَطُهُ فَأَقْصَرَنَ لَدَى الْوَقْفِ إِنْ تَقْصَرَ لَدَى بَدَلٍ وَلَا
٢٠. يَجِي قَصْرُنَ أَنْ وَسَطَتْ وَأَمَدَدُهُمَا مَعَا وَرَوْمَكَ مِثْلَ الْوَصْلِ فَادْرٍ لِتَأْصَلَا
٢١. كَأَتَى أَقْصَرْنَهُ وَسَطِ اللَّيْنِ بَعْدَهُ وَوَسَطَهُمَا وَأَمَدَدٌ بِوَجْهَيْنِ تَفْضُلَا
٢٢. كَشَيْءٍ فَوْسَطٍ ثَلَّثَنَ بَدَلًا تَلَا وَأَشْبَعُهُمَا يَا صَاحٍ وَأَعْلَمَ لِتَعْمَلَا
٢٣. كَشَيْءٍ فَأَشْبَعَنَ وَوَسَطَهُ وَاقِفَا إِذَا وَسَطَتْ وَصَلَا وَأَشْبَعُهُمَا كِلَا
٢٤. وَمَنْ مَدَّ شَيْئًا وَآوِ سَوَّاتٍ قَدْ قَصَرَ وَتَوْسِيْطٍ مَعَ قَصْرِ لِمَنْ وَسَطَ أَنْجَلَا
٢٥. وَلِلْجَزْرِ سَوَّاتٍ فَأَقْصَرَ لِوَاوِهِ وَثَلَّثَ لَهُمْزٍ ثُمَّ وَسَطَهُمَا كِلَا
٢٦. وَعَنْ كَلِمَةٍ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَأَقْصَرَ وَطَوَّلَا
٢٧. وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فُضِّلَا وَلِلْمَكِّ هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا أَجْعَلَا

حُكْمُ مَا فِي الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ

٢٨. أ. آمَنْتُمْو وَالنَّحْوِ سَهْلٍ لِوَرَشِهِمْ وَإِبْدَالُهُ قَدْ شَدَّ فَأَجْعَلُهُ مُهْمَلَا
٢٩. أ. أَنْتَ فَسَهْلٌ مَعَ أَرَيْتَ بِوَقْفِهِ وَيَمْنَعُ إِبْدَالًا سَوَاكِنُهُ الْأَوْلَا

٣٠. وَأَيَّمَةً سَهَّلْ فَقَطْ عِنْدَ نَافِعٍ وَمَكِّ وَبَصْرِيِّ فِي الْحِرْزِ وَصَلَا

حُكْمُ مَا فِي الَّتَمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

٣١. وَفِي جَاءَ عَالَ أَقْصَرَ وَوَسَّطَ وَمُدَّ إِنْ تُسَهَّلَ لِيُورِشَ وَأَقْصَرْنَهُ لِقُنْبَلَا

٣٢. وَإِنْ أُبْدِلَتْ فَأَقْصَرَ وَمُدَّ لِقُنْبَلٍ وَوَرِشٍ فَهَذَا حُكْمُهُ وَمُتَبَذَّلَا

٣٣. وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ مَدَّ (هَا) مَعَ قَصْرِمَا تَلَاهُ لَهُ أَمْنَعُ مُسْقَطَا أَوْ مُسَهَّلَا

حُكْمُ مَا فِي الَّتَمَزِ الْمَفْرَدِ

٣٤. وَبَارئِكُمْو فَاهَمَزُ فَقَطْ عِنْدَ صَالِحٍ فَقَدْ عَرَضَ التَّسْكِينُ لِلْخِفِّ فَأَقْبَلَا

حُكْمُ مَا فِي النَّقْلِ وَالسَّكْتِ

٣٥. وَحَرَكَ لِيُورِشَ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ سِوَى حَرْفِ مَدٍّ وَأَحْذِفِ الَّتَمَزَ مُسَهَّلَا

٣٦. وَفِي أَلِ بِنَقْلِ قَفِّ وَسَكْتِ لِسَاكِتِ عَلَيْهَا وَعِنْدَ التَّارِكِينَ لَهُ أَنْقَلَا

٣٧. وَفِي ذِي أَنْفِصَالٍ فَانْقُلِ أَسْكُتِ لِسَاكِتِ وَعَنْ غَيْرِهِ نَقَلَا وَتَحْقِيقَانِ أَعْمَلَا

٣٨. وَلَا نَقُلْ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ لِحَمْزَةٍ بَلِ الْوَقْفِ حُكْمُ الْوَصْلِ فِيمَا تَنَقَلَا

٣٩. وَأَظْهَرَ لِيُورِشَ مَالِيَهُ مَعَ سُكُونِهِ كِتَابِي وَأَدْغِمْ نَاقِلَا يَا أَخَا الْعُلَا

٤٠. وَفِي نَحْوِ لَانَ أَبْدَأُ بِهَمْزٍ مُثَلَّثًا فَإِنَّ تَبْتَدِيءُ بِاللَّامِ فَالْقَصْرُ أَعْمَلًا
٤١. وَفِي بَيْتِ الْأَسْمِ أَبْدَأُ بِأَلٍ أَوْ بِلَامِهِ فَقَدْ صَحَّحَ الْوَجْهَانِ فِي النَّشْرِ لِلْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي وَقْفِ حَمْزَةِ وَهَشَامٍ عَلَى الَّهْمَزِ

٤٢. وَرِثِيًّا بِإِظْهَارٍ وَإِدْغَامِهِ رَوَوْا كَذَلِكَ تُؤْوِي ثُمَّ تُؤْوِيهِ حَصَلًا
٤٣. قُرُوءٍ هَنِئًا مَعَ مَرِيئًا خَطِيئَةً بَرِيءٌ وَدَرِيءٌ النَّسِيءُ مُثْقَلًا
٤٤. حُرُوفُ الزَّوَايِدِ أَعْلَمْنَهَا مَعَانِيًا (وَفِي الْأَهْلِ كَسْبٌ) جَمْعُهَا يَا أَخَا الْعُلَا
٤٥. بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ فَلَا وَقْفَ مُسْجَلًا وَمَا بَعْدَهُ مِنْ دُونِهِ صَحَّ وَأَنْجَلًا
٤٦. فَيَخْرُجُ نَحْوُ فَاتِنَا وَالَّذِي أُوتِمِنَ وَمَا رَسَمُوا بِالْوَصْلِ يَوْمِيذٍ جَلَا
٤٧. وَهَمْزَيْنِ مَعَ مَدَّيْنِ سَهَلَتْ وَاقِفًا طَوِيلًا فَقَصْرًا دَعٌ وَعَكْسًا بِهِؤُلَا
٤٨. وَفِي قُلْ ءَأَنْتُمْ ثَانِيًا لَا تُحَقِّقَنَّ عَلَى الثَّقَلِ وَالْوَجْهَيْنِ مَعَ غَيْرِ ذَا أَعْمَلَا
٤٩. فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ إِنْ كَانَتْا يُجَا نِسَا الشَّكْلَ طَرْفًا عَنْهُمَا أَبْدَلْنَ جَلَا
٥٠. وَيَحْدِفُ مُسْتَهْزُونَ رُوسَ تَطْوُونَحِ وَهُمْ مَعَ كَمْتَكَيْنِ حَمْزَةٌ مُسْهَلَا

حُكْمُ مَا فِي الْأِدْغَامِ الصَّغِيرِ

٥١. وَفِي وَجَبَتْ عِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَظْهَرَ
وَفِي نَحْوِ فِي يَوْمٍ عَنِ الْكَلِّ فَاُنْقَلَا
٥٢. بِنَخْلُكُمْ وَخُلْفَ لِكُلِّ بِنَشْرِهِمْ
سِوَى صَالِحٍ إِدْغَامُهُ كَامِلٌ تَلَا

حُكْمُ مَا فِي الْأِمَالَةِ

٥٣. مُمَالٌ عَلَيَّ وَحَدَهُ قُلْ وَحَمْزَةٌ
فَقَلَّلَ لِيُورِثِ وَأَعْرِفِ الْبَابَ تَأْصَلَا
٥٤. سِوَى أَرْبَعٍ وَهِيَ الرَّبَا وَكِلَاهُمَا
وَمَرَضَاةٌ مِشْكَاةٌ وَكُنْ مُتَأَمَّلَا
٥٥. وَدَعُ عَنْهُ تَقْلِيلًا بِقَصْرِ كَأَمَنُوا
سِوَى عَادَانِ الْأُولَى وَالْآنَ حَصَلَا
٥٦. وَقَلَّلَ مَعَ التَّوَسِيطِ وَأَفْتَحَ وَقَلَّلَن
بِمَدٍّ وَرُوسِ الْأَيِّ قَلَّلَ لِتَعْدَلَا
٥٧. سِوَى مَا بِهِ (هَا) عِنْدَهُ الْخُلْفُ مُسْجَلَا
وَلَكِنَّ ذِكْرَهَا بِتَقْلِيلِهِ تَلَا
٥٨. وَفِي بَدَلٍ مَعَ فَتْحِ ذِي الْيَاءِ فَأَقْصُرَنَّ
وَمُدَّ وَإِنْ قَلَّلْتَ وَسَّطَ وَطَوَّلَا
٥٩. وَنَحْوُ مَاءٍ أَوْجَهَ الْعَارِضِ أَعْتَبِرْ
لَدَى فَتْحِ ذِي الْيَاءِ قَصْرَانِ أَهْمِلْ مُقَلَّلَا
٦٠. وَكَالْجَارِ مَعَ ذِي الْيَاءِ أَطْلِقْ كَذَا أَرَا
كَهُمْ وَكَمَرَعَاهَا لِيُورِثَهُمْ جَلَا
٦١. يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ لِتَفْتَحَنَّ
فَقَطَّ عِنْدَ دُورِي الْكِسَا يَا أَخَا الْعَلَا

٦٢. وَفِي النَّاسِ عَنِّ دُورٍ فَأُضْجِعُ وَصَالِحٍ لَهُ أَفْتَحُ وَوَزِعَ صَاحِبِي خُلْفَ حُصْلَا

٦٣. وَقَبْلَ سُكُونِ قِفٍ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ كَذَلِكَ مَا فِي الْوَصْلِ نُورٍ مُسْجَلَا

حُكْمُ مَا فِي الرِّاءَاتِ

٦٤. وَلَمْ يَرِ فَضْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةِ سِوَى الصَّادِ طَا قَافٍ عَلَى مَا تَنْزَلَا

٦٥. وَوَجْهَانِ فِي ذِكْرًا وَسِتْرًا وَوِزْرَانِ أَتْ لُ إِمْرًا وَحِجْرًا ثُمَّ صِهْرًا تُقْبَلَا

٦٦. وَفِي شَرِّ عَنهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ وَرَقِّقُهُمَا فِي الْوَقْفِ أَيْضًا لِتَعْدِلَا

حُكْمُ مَا فِي اللَّامَاتِ

٦٧. وَفِي طَالٍ خُلْفَ مَعَ فِصَالًا وَمِثْلَ ذِيٍّ نِ يَصَّالِحَا قُلِّ وَالْمُفَخَّمُ فَضْلَا

٦٨. وَحُكْمُ ذَوَاتِ أَلْيَاءٍ مِنْهَا كَهَذِهِ فَفَخِّمَ بِفَتْحٍ ثُمَّ رَقِّقَ مُقْبِلَا

٦٩. وَلِلْسُّوسِ بَعْدَ الرَّاءِ تَمَالٌ فَفَخِّمَنَّ وَرَقِّقَ لَدَى أَسْمِ اللَّهِ يَا صَاحِ تَفْضِلَا

حُكْمُ مَا فِي يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ

٧٠. وَسَكَّنَ عِبَادِي فِي النَّدَاءِ حِمِّي شَفَا وَفِي الزُّمْرِ الْأُولَى بِحَذْفٍ عَنِ الْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي يَأَاتِ الزَّوَايدِ

٧١. وَكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ بِإِطْلَاقِهِ وَقَفًّا وَأَثْبَتَهُ مُوَصِّلاً

٧٢. وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي فَسَوَيْنَ لِعَيْسَى بِحَذْفِ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ تَأْصِلاً

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ

٧٣. وَقِيلَ بِمَاضٍ حَيْثُ جَاءَ أَشْمَهُ وَفِي خُرُجٍ قِيلاً قِيلَهُ فَتَأْمَلاً

٧٤. لِتَأْتِ بَزٍّ وَاصِلاً أَشْبَعَ الْأَلْفِ كَذَا الصَّلَةِ أَتْلُ وَأَعْرِفُ الْبَابَ تَفْضِلاً

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

٧٥. وَفِي الْمَيْتَةِ التَّخْفِيفِ عَنِ غَيْرِ نَافِعٍ بِيَّاسِينَ وَالْبَاقِي عَنِ السَّبْعَةِ الْمَلَا

٧٦. وَلَا أَلْفٍ فِي (هَا) هَأَنْتُمْ زَكَ جَنَّاً وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا

٧٧. وَفِي هَايِهِ التَّنْبِيهِ كَمْ نَابِتٍ هُدَى وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةِ زَانَ جَمَّلاً

٧٨. وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنِ غَيْرِ مَا مَضَى وَهَذَا هُوَ الْمَرَضِيُّ فَأَعْلَمَ لِتَعْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ

٧٩. وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأْمِلِ فِي صَفَا وَمَا أَتَاكَ بِنَاقٍ الْبَيْتِ عَنِ شُعْبَةَ أَهْمِلاً

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ

٨٠. وَفِي الرُّشْدِ حَرَكٌ وَأَفْتَحَ الضَّمَّ شُلْشَلًا وَآخِرَ كَهْفٍ عِنْدَ بَصْرِ كَذَا أَجْعَلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٨١. وَحُرَّرَ فِي آلَانَ سِتَّةٌ أَوْجُهُ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَلَا

٨٢. فَمُدَّ وَثَلِثْنَ لِيْلَامٍ وَوَسَّطْنَ وَفِي اللَّامِ وَسَّطٌ وَأَقْصَرْنَ وَأَقْصَرْنَ كِلَا

٨٣. وَمَعَ وَجْهِ تَسْهِيلٍ فِي اللَّامِ ثَلِثْنَ وَفِي اللَّامِ ثَلِثٌ وَأَقِفًا مُطْلَقًا جَلَا

٨٤. مَعَ الْمَدِّ قَطَعَ السَّحْرَ حُكْمٌ وَخَذَلَهُ بِتَسْهِيلِهِ أَيْضًا كَأَلَانَ مِثْلًا

٨٥. وَتَتَّبَعَانَ النُّونُ خَفَّ مَدًّا وَقُلْ سُكُونٌ وَفَتْحٌ ثُمَّ تَشْدِيدٌ أَهْمِلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

٨٦. وَبُشْرَى فَاْفَتْحَ ثُمَّ أَضْجِعَ فَقَلَّلْنَ وَجُوهٌ عَلَى التَّرْتِيبِ عِنْدَ فَتَى الْعَلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الرَّعْدِ

٨٧. وَلِلشَّامِ فَأَخْبِرَ مَا تَكَرَّرَ أَوَّلًا سِوَى النَّازِعَاتِ أَلْتَمِلَ مَعَ وَقَعَتْ فَلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ

٨٨. وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ لِنَجْرِي قَدْ رَوَى بِيَاءٍ وَنُونٍ فَأَدْرِهِ مُتَأَمَّلًا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ

٨٩. وَكَلَّمَا كَفَعَلَى قَفٍ مُثْنَى بِفَتْحِ قُلْ أَصْحُحُ وَلَكِنَّا هُوَ أَثْبِتَ عَنِ الْمَلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ

٩٠. وَفِي الْأَلَاءِ وَقَفًا سَهْلَنَ وَأَبْدَلَنَ بِيَا سَاكِنٍ عَن مَّنْ يُسَهِّلُ وَاصِلًا

٩١. وَقَالُونَ حَالَ الْأَوْصِلِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعَ بُيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءِ شَدَّدَ مُبَدَلًا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْحَشْرِ

٩٢. يَكُونُ فَأَنْتَ عَن هِشَامٍ بِجُلْفِهِ وَفِي دَوْلَةٍ فَارْفَعُ عَلَى ذَيْنِ تَأْصِلًا

حُكْمُ مَا فِي الزُّهْرِ

٩٣. وَبَسْمِلِ بِزُهْرٍ إِنْ تُبَسِّمِلِ بِغَيْرِهَا وَإِنْ تَسْكُتِ أَسْكُتِ ثُمَّ بَسْمِلِ تَفْضَلًا

٩٤. وَإِنْ تَصِلَنْ صِلْ فَأَسْكُتَنَّ بِهَا وَإِنْ بَدَأَتْ بِهَا بَسْمِلِ بِهَا وَبِمَا تَلَا

٩٥. فَبَسْمِلِ كَذَا أَسْكُتِ ثُمَّ إِنْ تَسْكُتَنَّ بِهَا فَفِي غَيْرِهَا أَسْكُتِ صِلْ وَإِنْ تَصِلَنْ صِلَا

حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْعَلَقِ

٩٦. وَعَنْ قُنْبُلٍ فَأَقْصَرَ رَأَهُ وَمَدَّهُ ۖ فَقَدْ صَحَّحَ الْوَجْهَانِ عَنْهُ فَحَصَلَا

حُكْمُ مَا فِي التَّكْبِيرِ

٩٧. وَبَعْضُ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلَا ۖ أَرَادَ بِهِ ۖ بَدَأَ الضُّحَى مُتَأَوَّلَا

٩٨. وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ دُرًّا لَوَامِعًا ۖ وَصَلَّ عَلَيَّ خَيْرِ الْأَنْامِ وَمَنْ تَلَا

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى





النَّجْم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا وَثَنَيْتُ أَنْ أَلْحَمَدَ لِلَّهِ مُسْجَلًا
 ٢- وَثَلَّثْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدِينَ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا
- أفتتح النظم بالبسملة وأثنى بالحمد لله اقتداء بالكتاب العزيز، وثلثت بالصلاة على رسول الله ﷺ، الرضا؛ أى: الراضى {من قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾} (١)، الذى إرساله هدية للناس، مأخوذ من قوله ﷺ: (إنما أنا رحمة مهداة للناس) (٢).



- ٣- وَبَعْدُ فَخَذُّ نَظْمًا يُحَرِّرُ حِرْزَهُمْ يُقَيِّدُ إِطْلَاقًا وَيُوضِحُ مُشْكَلًا
- أى: بعد البسملة والحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ.
- ﴿فَخَذُّ نَظْمًا﴾: النظم لغة: هو الجمع، واصطلاحًا: هو كلام موزون بأوزان العرب مقفى قصداً؛ أى: له أوزان وقوافى.
- ﴿يُحَرِّرُ﴾: أى: يضبط المسائل التى فى حرز الأمانى ووجه التهانى للإمام أبى القاسم الشاطبى، يقيد مطلقاتها ويوضح مشكلاتها.



- ٤- وَمُتَّبِعٌ لِلنَّشْرِ فِيمَا تَأَصَّلَا فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَيْكُمَلَا
- أى: أن منهجنا فى ذلك كله هو اتباع ما نص عليه الإمام ابن الجزرى فى كتاب نشر القراءات

(١) الضحى: ٥.

(٢) الحاكم فى مستدرکه (١ / ٣٥) عن أبى هريرة، وصححه ووافقه الذهبى.

العشر ونظم طيبة النشر، فمن المعلوم: أن سندننا في المشرق إلى الشاطبية موصول بابن الجزري، فأرجو ربي أن يمن علينا بفضله بكمال هذا العمل وأن يتقبله منا بإحسانه.

﴿حُكْمُ مَا فِي الْإِسْتِعَاذَةِ﴾

٥- وَيُخْفَى مُسِرًّا وَالْمُصَلِّي وَمَنْ خَلَا وَمَنْ كَانَ فِي دَوْرٍ وَلَمْ يَتَلْ أَوْلَا

أطلق الشاطبي الجهر بالاستعاذة عند قراءة القرآن بقوله:

٩٥- إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جَهْرًا مِنْ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجَلًا

- ولا بد من تقييد مواضع الجهر: (١) إذا كان القارئ في حضرة من يستمع إليه.

(٢) وإن كان في حلقة قرآن وهو البادئ بالقراءة.

- ويخفى القارئ الاستعاذة استحبابًا في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان مسرًا، أي: حال كونه يقرأ سرًا وإن كان في وسط جمع.

الثاني: المصلي، أي: في الصلاة.

الثالث: من خلا، أي: من كان يقرأ خاليًا، سواء قرأ جهرًا أو سرًا.

الرابع: إذا كان في حلقة قرآن ولم يكن هو البادئ؛ لتتصل القراءة ولا يتخللها أجنبي.

فإن المعنى الذي من أجله استحباب الجهر - وهو الإنصات - فقد في هذه المواضع.



صيغة الاستعاذة:

قال الإمام الشاطبي (رحمه الله)

..... وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجْهَلًا

❖ قال الجعبري في شرحه: «فهذه الزيادة وإن أطلقها فهي مقيدة بالرواية وإن خصها بالتنزيه فهي عامة في غير التنزيه» (كنز المعاني).

- أطلق الشاطبي الزيادة: فقد يظن البعض أن أي صيغة قرأها تجوز، بل هي مقيدة بما ورد عن الرسول ﷺ.

- وخص الزيادة على اللفظ الوارد بسورة النحل بالتنزيه لله سبحانه وتعالى فقط، بل ورد عن الرسول ﷺ الزيادة بالتنزيه وغير التنزيه.

٦- عَلَى مَا آتَى فِي النَّحْلِ أَوْ جَاءَ سُنَّةً فَمُتَّبِعًا تَكُنْ لِمَا جَاءَ عَنِ الْمَلَأِ

• أي: لفظ الاستعاذة مطابقاً للفظ الوارد في سورة النحل؛ لأنه هو الذي أجمع عليه علماء الأمة، وقد ورد عن الرسول ﷺ تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه، كقولك:

«أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

«اللهم إني أعوذ بك من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

«اللهم اعصمني من الشَّيْطَانِ».

«أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ».

«أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ».

وغيره مما ورد عن الرسول ﷺ فأى صيغة قرأت فأنت متبع لسنة الرسول ﷺ والتابعين، فإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

٧- **وَوَقَّفْ عَلَيْهِ ثُمَّ وَصَّلْ بِأَرْبَعٍ لَهُمْ وَأَسْتَعِذْ نَدْبًا أَوْ أُوجِبْ وَوَهَّالًا**

يجوز الوقف على التعوذ ووصله بما بعده، بسملة كان أو غيرها من القرآن، للقراء السبعة.

✽ **﴿وَوَقَّفْ عَلَيْهِ﴾:**

• أى: يجوز الوقف على الاستعاذة ويترتب عليه وجهان فيما بعدها من البسملة وأول السورة:

١- قطع الجميع (التعوذ / البسملة / أول السورة).

٢- وصل الثانى (قطع التعوذ، ووصل البسملة بأول السورة).

(التعوذ / البسملة بأول السورة).

✽ **﴿ثُمَّ وَصَّلْ﴾:** أى: يجوز وصل الاستعاذة بما بعدها، ويترتب عليه وجهان:

١- وصل الجميع (وصل التعوذ بالبسملة بأول السورة).

٢- وصل الأول (وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها).

(التعوذ بالبسملة / أول السورة).

• إذن: المجموع أربعة أوجه، وهو معنى **﴿بِأَرْبَعٍ﴾**.

✽ **﴿لَهُمْ﴾** أى: لجميع القراء.

حكم الاستعاذة:

✽ **﴿وَأَسْتَعِذْ نَدْبًا أَوْ أُوجِبْ وَوَهَّالًا﴾**.

- يرى جمهور الفقهاء أنها مستحبة ← وحملوا الأمر في آية سورة النحل:

﴿فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ على الندب .

- ويرى بعض الفقهاء أنها واجبة ← حملاً للأمر في الآية على الوجوب وهذا الحكم

﴿وَهَّالًا﴾ أى: ضَعْفٌ.

﴿حُكْمُ مَا فِي الْبَسْمَلَةِ﴾

٨- وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الظُّلَا وَمَا بَسَمَلَ البَصْرِيُّ وَشَامٍ فَحَصِّلاً

يعنى: إن في البسملة خلافاً لورش، وهذا الخلاف مشهور معروف عند العلماء، فالأوجه الجائزة لورش بين السورتين هي:

(البسملة، السكت، الوصل).

- وهذا الخلاف الذى لورش ليس لابن عامر ولا لأبى عمرو؛ إذ ليس لهما بين السورتين إلا السكت والوصل فقط وليس لهما بسملة، ودليل ذلك:

- عندما شرح الإمام السخاوى (تلميذ الإمام الشاطبي والشارح الأول للشاطبية) قول الشاطبي:

١٠٢- وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجَهْ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الظُّلَا

قال: «يعنى: أنه لا نص في ذلك عن ابن عامر وأبى عمرو، ولكنه وجه مستحب من الشيوخ، يعنى التخيير من غير تحديد، وهذا قول ابن غلبون وقول الحافظ أبى عمرو في مصنفاته وغيرهما.

❖ قال ابن غلبون: "لم يأت عنهما رواية منصوطة بفصل ولا بغير فصل، والمأخوذ في

قراءتهما بغير فصل، وبه قرأت ".....، والخلاف المشار إليه عن ورش»

(فتح الوصيد ج١ ص١٣٢، ط. دار الصحابة).

فبين أن هذا البيت رموزاً، وعليه فالخلاف لورش فقط، والسخاوى أدرى بكلام شيخه ومراده، وتبعه في ذلك الجعبرى وشعلة والفاسى والهمذانى في شرحهم للبيت، وكذلك ابن الجزرى

في النشر، حيث إنه لم يذكر البسملة لأبى عمرو ولا لابن عامر من الشاطبية، لم يذكر لهما

سوى السكت والوصل، (انظر النشر، ج١، ص٢١٥).

* فائدتان:

الأولى: فإن قيل إن البسمة لأبي عمرو وابن عامر جرى به العمل وقال به كثرة؛ فالجواب: إن ذلك لا بأس به ويكون اختياراً ولكن لا ينسب إلى الشاطبية، لكن من رد القراءة إلى ما كان عليه الشاطبي والقرون التي تليه اختياراً منه؛ ليعيد القراءة إلى سيرتها الأولى فهو أولى ممن اختار فأخرج القراءة عن سيرتها الأولى.

الثانية: أوجه البسمة تختيارية:

✽ **قال ابن الجزرى:** «أوجه البسمة ونحوها الواردة على سبيل التخيير إنما قصد بها معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها جاز، وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام. وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وفقاً إذا كان أحدهما حرف مد أو لين». ثم ذكر في ذلك أربعة مذاهب بقوله:

«**الأول:** بعض المحققين لا يأخذ إلا بالأصح والأقوى ويجعل الباقي مأذوناً فيه.

الثاني: والبعض لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها؛ إذ كل ذلك جائز مأذون فيه، منصوص عليه.

الثالث: بعض مشايخنا يرى أن يقرأ بواحد منها في موضع، وبآخر في غيره ليجمع الجميع المشافهة.

الرابع: بعض أصحابنا يرى الجمع بينها في أول موضع وردت، أو في موضع ما على وجه الإعلام والتعليم وشمول الرواية، أما من يأخذ بجميع ذلك في كل موضع فلا يعتمد إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف. وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو التسهيل في وقف حمزة لتدريب القارئ المبتدئ ورياضته على الأوجه الغريبة ليجرى لسانه ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعليم، فلذلك لا يكلف العارف بجمعها في كل موضع، بل هو بحسب ما تقدم» (الشر، ج ١، ص ٢١٥، ط. دار الصحابة).

٩- وَقِفْ فَأَسْكُتَنَّ فَصِلْ عَلِيمٌ بَرَاءَةٌ لِكُلِّ وَبَيْنَ النَّاسِ وَالْحَمْدِ بِسْمِلاً

- أجمع العلماء على حذف البسملة أول سورة التوبة مطلقاً، فعند وصل آخر الأنفال بأول براءة يجوز لكل القراء ثلاثة أوجه وهى على الترتيب:

(١- الوقف ٢- السكت ٣- الوصل) بدون البسملة، (انظر النشر، ج ١، ص ٢١٦).

✽ (وَبَيْنَ النَّاسِ وَالْحَمْدِ بِسْمِلاً)

وجوب البسملة عند وصل آخر سورة الناس بأول سورة الفاتحة، ويمتنع وجهى السكت والوصل؛ لأن الناس آخر القرآن والفاتحة أوله، وإذا حذفت البسملة بينهما فلا يدرى أول القرآن من آخره، لذلك يمتنع وجهى السكت والوصل لمن لهما، ومن المعلوم: أن البسملة واجبة عند تكرير السورة الواحدة: كمن كرر سورة الإخلاص -مثلاً- فإن السورة تعد مبتدأة.

✽ تنبيه:

حكم ما فى الزهر سنذكره عند أول موضع لها بين سورتى المدثر والقيامة.

﴿حُكْمُ مَا فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ﴾

١٠- وَالْإِدْغَامُ كَامِلٌ وَخُصَّ بِصَالِحٍ وَالْإِشْمَامُ مَقْرُونٌ بِمُدْغَمِهِ تَلَا

✽ الإدغام الكبير هو إدغام كامل، أى: إدخال الحرف الأول فى الحرف الثانى مخرجاً وصفة.

✽ قال الإمام الشاطبى:

١١٦- وَدُونَكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَقُّلاً

يفهم منه: أن الإدغام الكبير لأبى عمرو براوييه، فوجب تخصيصه بالسوسى فقط؛ وذلك:

✽ لقول السخاوى: «وكان أبو القاسم (رحمه الله) يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسى؛

لأنه كذلك قرأ ولأن أبا عمرو بن العلاء (رحمه الله) كان يجمع بين ترك الهمز والإدغام في الحذر والصلاة « (فتح الوصيد ص ١٦٧).

ولأن أبا عمرو يدغم الكبير بشرطين:

الأول: قصر المنفصل. **الثاني:** إبدال الهمز المفرد.

✽ **قال ابن القاصح:** «إن الناظم اعتمد على القاعدة المصطلح عليها غالباً وهو: أن الإدغام يمتنع مع التحقيق (للهمز) فحصل لأبي عمرو في القصيدة مذهبان مرتبان وهما: أن الإدغام مع الإبدال للسوسى، والإظهار مع الهمز للدورى» (سراج القارئ ص ٦٩. طدار الصحابة).

✽ **(وَالْإِشْمَامُ مَقْرُونٌ بِمُدْغَمِهِ تَلَا)**

عند إدغام الحرف المتحرك بالضم يجوز الإدغام المحض والإدغام مع الإشارة لحركة الضم بالروم والإشمام، وكيفية الإشمام أن يكون مقارناً للحرف المدغم كما في ﴿تَأْمَنَّا﴾ يوسف، نحو: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ تنطق الشين الأولى مقرونة بالإشمام بعد نطق جزء منها يتبعها حرف الشين الثاني بحركته وهي الكسر:

✽ **قال مكى ابن أبى طالب:** في كتابه التبصرة: «قرأوا ﴿تَأْمَنَّا﴾ بإشمام النون الساكنة الضم بعد الإدغام، وقبل استكمال التشديد».

✽ **قال العلامة المارغنى:** في النجوم الطوالع: «أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت بعد إسكان النون الأولى وإدغامها في الثانية إدغاماً تاماً وقبل استكمال التشديد؛ أى: قبل تمام النطق بالنون الثانية».

✽ **وقال العلامة الطيبي:** توضيحاً للفرق بين إشمام الوقف وإشمام الإدغام:

وَأَشْمِمُ هُنَا مُقَارِنًا لِلْحَرْفِ لَا بَعْدَ لَفْظِهِ كَحَالِ الْوَقْفِ

(التنوير ص ١٦٥).

❖ وقال العلامة الخليلي: «الإشمام هنا يكون مقارناً للنطق بالحرف كما في ﴿تَأْمَنَّا﴾»
(حل المشكلات ص ٥٤).

❖ وقال الشيخ أيمن سويد: «الإشمام في ﴿تَأْمَنَّا﴾ بضم الشفتين من غير صوت بُعِيد البدء بنطق النون المدغمة مقارناً للغنة المطولة».

﴿٢٠٤﴾

١١- وَعَارِضٌ إِدْغَامٍ كَعَارِضٍ وَقَفٍ قُلُّ بَتَّخِيْرِنِ السُّوسِيِّ وَلِلْغَيْرِ طَوَّلًا
إذا سبق المدغم الكبير حرف علة:

١- للسوسى: العارض للإدغام له أحكام العارض للسكون من المد والروم والإشمام، مع التنبيه: أن أوجه العارض للسكون أو للإدغام أوجه تخيرية كما ذكرنا؛ لا يشترط فيها قاعدة: اللفظ في نظيره كمثل (التسوية بينهما)، وإن كانت التسوية هي الأولى عندنا للحفاظ على المناسبة والمشكلة في الآية الواحدة وبين الآيات.

﴿السُّوسِيِّ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾

↓ ↓
المد والإشمام والروم ← المد والإشمام والروم

٢- عند غير السوسى:

يلحق بالمد اللازم، فيمد ست حركات، نحو: ﴿وَأَلصَّفَتْ صَفًا﴾ لحمزة؛ وذلك لأن السوسى يدغم الكبير مع الإشارة لحركة الحرف المدغم بروم وإشمام، أما غيره فيدغم من غير إشارة.

❖ تنبيه:

❖ قال ابن الجزرى: «الشاطبي لم يذكر في ساكن الوقف قصرًا بل ذكر الوجهين وهما الطول والتوسط... فمقتضى اختيار الشاطبي عدم القصر في سكون الوقف، فكذلك سكون الإدغام الكبير عنده؛ إذ لا فرق بينهما عند من روى الإشارة في الإدغام» (النشر ج ١ ص ٢٦٨).

﴿٢٠٤﴾

١٢- وَقَبْلَ يَيْسِّنَ أَلْيَاءَ فِي أَلْيَاءِ أَظْهَرَ لَدَى ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْبَزِيِّ صَاحِ مُسْهَلًا

قوله تعالى: ﴿وَأَلْيَى يَيْسِّنَ﴾ بسورة الطلاق لأبي عمرو والبزى حكمها الإظهار فقط:

﴿أَلْيَى﴾ يقرأها أبو عمرو والبزى بياء ساكنة ﴿أَلْيَى﴾ لقول الشاطبي:

٩٦٥- وَبِأَلْهَمْزٍ كُلِّ أَلْيَاءٍ وَأَلْيَاءٍ بَعْدَهُ ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلًا

- عند وصل ﴿أَلْيَى﴾ بـ ﴿يَيْسِّنَ﴾: فالحكم الإظهار.

- صرح الإمام الشاطبي بالإظهار فقط بقوله:

١٣١- وَقَبْلَ يَيْسِّنَ أَلْيَاءَ فِي أَلْيَاءٍ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

✽ قال السخاوي: «اجتمع في الكلمة تغييران: حذف الياء وذهاب الهمزة، وما غير هذا التغيير

لا يُغَيَّرُ بِالْإِدْغَامِ

ولا على مذهب أبي عمرو

في الإدغام الكبير»

(فتح الوصيد ص ١٥٢ بتصرف).

لا من قبل اجتماع المثليين

والأول ساكن؛ لأن سكون الياء عارض

✽ قال الداني: «فلا يجوز إدغامها؛ لأن البدل عارض وقد عضد ذلك ما لحق هذه الكلمة من

الإعلال بأن حذفت الياء من آخرها وأبدلت الهمزة ياءً، فلو أدغمت لاجتمع ثلاث إعلالات»

(التيسير ص ١٩).

✽ قال ابن الجزري: «وقد ذكر الداني في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَلْيَى يَيْسِّنَ﴾،

ونص له (لأبي عمرو) على إظهاره وجهًا واحدًا على مذهبه في إبدالها بياء ساكنة وتبعه

على ذلك أبو القاسم الشاطبي وقياس ذلك إظهارها للبزى أيضًا» (النشر ج ١ ص ٢٢٧).

* فائدة:

لم يتأت الإظهار وصلًا إلا بالسكت على ياء ﴿الَّآئِ﴾ سكتة لطيفة (بزمن يسير يتحقق به الإظهار) وذلك لاجتماع مثلين صغير.

﴿٤٠٤﴾

١٣- وَإِخْفَاءُ حَرْفٍ قَبْلَهُ، صَحَّ سَاكِنٌ هُوَ الْمُجْتَبَى فِي الْحِرْزِ لَا غَيْرَ فَأَعْمَلًا

- حكم ما قبله ساكن صحيح نحو: ﴿الْعَفْوَ وَأْمُرٌ﴾:

اختار الشاطبي الإخفاء فقط، وسبب اختياره للإخفاء في نحو هذا هو: أن الإدغام يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، وكذا كان اختياره للاختلاس فيما أدى إلى الجمع بين الساكنين نحو: ﴿نِعْمًا﴾ و﴿تَعَدُّوا﴾ و﴿يَهْدِي﴾.

- وقد استدل البعض بجواز وجه الإدغام مع الإخفاء بتمثيل الشاطبي للمدغم بـ ﴿الْعَفْوَ وَأْمُرٌ﴾، والرد على ذلك:

أولاً: أن غرض الشاطبي في مقدمة الباب أن يبين ما فيه الإدغام عمومًا مما يشمل المخفى أيضًا.

ثانيًا: أنه نصَّ على حكم الإخفاء، والنص مقدم على غيره.

✽ قال الإمام الشاطبي:

١٥٦- وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ، صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصَلًا

✽ شرح السخاوي: «إذا كان قبل الحرف المدغم حرف ساكن صحيح جامد ليس بحرف

مدولين، فحقيقة الإدغام فيه راجعة إلى الإخفاء، والإخفاء بمنزلة التحريك، وهو الوجه عند أهل العربية.

ومعنى: عسير؛ أى: يعسر النطق به، وتعسر الدلالة على صحته.

ويقال: طبَّقَ المفصل، إذا أصاب.

وعلى هذا يوجَّه الإدغام في: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ النور وشبهه وذلك أنهم عبروا عن الإخفاء بالإدغام.

وإذا كان مذهب أبي عمرو الروم في المدغم، كان حقيقته الإخفاء، وقد عبر عنه بالإدغام «(فتح الوصيد).

❖ قال أبو شامة: «والضمير في طبق للقارئ، أى: إذا أخفاه القارئ أصاب، وإن رام إدغامه امتنع عليه» (إبراز المعاني).

❖ قال شعلة: «إدغام الحرف الذى قبله حرف صحيح ساكن يعسر النطق به لأدائه إلى الجمع بين الساكنين، ومن عبّر عن ذلك بالإخفاء فقد أصاب؛ لأن الإدغام ههنا ممتنع، بل هو إخفاء» (كنز المعاني).

❖ قال ابن الجزرى: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محرّكاً أو ساكناً.... وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإن الإدغام الصحيح معه يعسر لكونه جمعاً بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة، فكان الآخذون فيه بالإدغام قليلين، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، وهو الروم ويعبّر عنه بالاختلاس، وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾.

قلت: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه، وسيأتى تنمة الكلام على ذلك عند ذكر ﴿نِعَمًا﴾ إذ السكون فيها كالسكون فيهن» (النشر ج ١ ص ٢٣٨).

ثم قال: ﴿﴿نِعَمًا﴾... واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبى بكر: فروى عنهم المغاربة

قاطبة إخفاء كسر العين ليس إلا - يريدون الاختلاس - فراراً من الجمع بين الساكنين ولا يُعرَف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوى والشاطبي، مع أن الإسكان في التيسير، ولم يذكره الشاطبي» (الشر جـ ٢ ص ١٨١).

❖ تنبيه:

فإن قيل: إن الإدغام المحض جرى به العمل وتلقيناه من مشايخنا مع وجه الإخفاء. نقول: إن ذلك لا بأس به على سبيل الاختيار، ولكن لا ينسب إلى الشاطبية، والاختصار على وجه الإخفاء بعد تلقى الوجهين إنما هو اختيار. واختيار الاختصار أولى من اختيار الإضافة؛ لأن اختيار الاختصار يعيد القراءة إلى سيرتها الأولى، التي كان عليها الشاطبي نفسه، والقراء من بعده قروناً عدة.

﴿حُكْمُ مَا فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ﴾

١٤- وَيَأْتِيهِ لَدَى طَهَ بِالإِشْبَاعِ فَأَقْرَأَنَّ فَقَطَّ عَنْ هِشَامٍ فَأَعْلَمَنَّ لِتَعْمَلَا

- قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِ مُمْنًا﴾ طه ٧٥ لهشام:

- أقرأ لهشام بالإشباع فقط، فهو المذكور في التيسير والنشر والطيبة.

❖ قال الإمام الشاطبي:

١٦٣- وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِلسَّانِهُ مُخْلَفٌ.....

❖ قال السخاوي في شرحه: «وعن هشام وجهان: الصلة والقصر».

- فظاهر كلام السخاوي أن هشاماً له الخلف - قصر هاء الضمير وإشباعها - في الكلمات السبع من (وَسَكِّنْ يُؤَدِّهِ)، إلى قوله: (يَأْتِيهِ لَدَى طَهَ).

- ووافق هذا الفهم لعبارة السخاوى الجعبرى وابن القاصح.
 - وخالف هذا الفهم أبو شامة - تلميذ السخاوى - بقوله فى شرحه للبيت: «يعنى بالكل:
 جميع الألفاظ المجزومة من قوله: (وَسَكِّنْ يُوَدِّهَ) إلى قوله: (يَتَّقِهَ) وأما حرف طه
 فوصله هشام كسائر القراء غير السوسى».

❖ وقال ابن الجزرى: «الصلة وبذلك قرأ ابن عامر» (النشر ج ١ ص ٢٤٨).

ولم يذكر خلاف لهشام من الشاطبية، وبذلك قد تبع أبا شامة.

❖ وذكر الدانى:

١- فى كتابه المفردات أنه قرأ بالوجهين لهشام (الاختلاس والإشباع).

٢- وذكر فى كتابه التيسير الإشباع فقط لهشام.

- ومن المعلوم أن طريق الشاطبى هو اختلاس كسرة الهاء.

❖ وعليه: بما أن ابن الجزرى لم يذكر لهشام فى هذه الكلمة فى النشر ولا فى الطيبة إلا الإشباع
 فقط فلا بد أن نتقيد بما ذكره؛ لأننا نقرأ الشاطبية من روايته وطريقه، خاصة فى بلاد المشرق.

﴿حُكْمُ مَا فِي الْمَدِّ وَالْقَصْرِ﴾

١٥- إِذَا حَرَفٌ مَدِّ قَبْلَ هَمْزٍ فَأَشْبَعْنَ جَلًّا فَضْلُهُ وَالْغَيْرُ وَسَطٌ مُسَجَّلًا

❖ قال الإمام الشاطبى:

١٦- إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاءُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوُ عَن ضَمِّ لَقِي أَلْهَمْزٌ طَوَّلًا

قوله: (طَوَّلًا) أى: مُدِّ، والمد هو إطالة الصوت بالحرف الممدود إذا لقي الهمزة سواء كان
 المد متصلًا أو منفصلًا، ولم يخص أحدًا من القراء فحُمِلَ على العموم فوجب التقييد بقولنا:

﴿ إِذَا حَرَفٌ مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ ﴾:

إذا أتى حرف مد قبل الهمز سواء في كلمة (مد متصل) أو بين كلمتين (مد منفصل).

﴿ فَأَشْبَعْنَ جَلًّا فَضْلُهُ ﴾:

مد حرف المد ست حركات للمرموز لهما بالجيم والفاء وهما ورش وحمزة.

﴿ وَالْغَيْرُ وَسَطٌ ﴾:

غير ورش وحمزة يمدون حرف المد أربع حركات.

﴿ مُسَجَّلًا ﴾: أى: مطلقاً؛ المد المتصل والمنفصل.

ثم خصص الشاطبي بعد ذلك من يقصر المد المنفصل قولاً واحداً ومن يقصره بخلف عنه

بقوله: ﴿ فَإِنْ يَنْفِصِلْ ﴾.

* فائدة:

طريق الشاطبي في مراتب المد أربع مراتب ولكنه خالف طريقه اختياريًا، فاختار التوسط والإشباع فقط في المتصل وعدل عن مرتبتي فويق القصر وفويق التوسط.

﴿ قال السخاوي: ﴾ كان الشاطبي (رحمه الله) يرى في هذا الضرب (المد المتصل) بمدتين:

طولى لورش وحمزة، ووسطى لمن بقى، ويقول:

هذه الرتب في المد (المراتب الأربع التي ذكرها صاحب التيسير وغيره) لا تتحقق (أى:

لا يمكن الإتيان بها في كل مرة على قدر السابقة) بخلاف المرتبتين فإنهما تتحققان ويمكن

ضبطهما» (فتح الوصيد).

١٦- يُؤَاخِذُكُمْ فَأَقْصِرْ فَقَطِّعْ عِنْدَ وَرْشِهِمْ وَلَا مَدَّ أَيْضًا حَيْثُ تَنْوِينُ أَبْدِلًا

❖ استثناءات مد البدل لورش:

١- (يُؤَاخِذُكُمْ فَأَقْصِرْ فَقَطِّعْ عِنْدَ وَرْشِهِمْ)

- طريق الشاطبي القصر فقط لمد البدل في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ بحيث أتت وكيف جاءت، وزاد الشاطبي جواز التوسط والمد، وهذه الزيادة لم تصح عند ابن الجزري فمنعها بقوله: «وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب -مد البدل- عن ورش على استثناء كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾.... وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكان الشاطبي (رحمه الله) ظن بكونه لم يذكره في التيسير: أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال:

❖ (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ)

• أي: وبعض رواة المد قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلا خلاف في قصره،

❖ قال الداني: «وكان ذلك عندهم من وَاخَذْتُ غير مهموز» (النشر ج ١ ص ٢٧١).

٢- (وَلَا مَدَّ أَيْضًا حَيْثُ تَنْوِينُ أَبْدِلًا)

الألف المبدلة من التنوين المنصوب إذا وقعت بعد همزة نحو ﴿جَزَاءً﴾ ليس لورش فيها إلا القصر فقط على أنها مد عوض وليست مد بدل.

❖ قال ابن الجزري: «وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب -مد البدل- عن ورش على

استثناء..... وأن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف» (النشر ج ١ ص ٢٧٠).



١٧- وَبِالْحُلْفِ يُسْتَثْنَى فِي الْآنَ يُونُسٍ لَدَى بَدَلٍ ثَانٍ وَلَيْسَ بِأَوْلَا

﴿عَاءَلْنِ﴾ الاستفهامية بسورة يونس لورش:

﴿قال الإمام الشاطبي:

١٧٤- وَبَعْضُهُمْ الْآنَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا

استثنى البعض من البدل ﴿عَاءَلْنِ﴾ الاستفهامية بسورة يونس، والكلمة بها مدتان لم يبين الشاطبي المستثنى منهما فوجب التوضيح: أن المستثنى هي الألف الثانية التي بعد اللام.

﴿قال السخاوي: ﴿عَاءَلْنِ﴾ اجتمع فيه همزتان: محققة ومخففة، فمدَّ المحققة، وترك

المدَّ للأخرى استثقالاً لمدتين في كلمة، وأيضاً فإنهم اعتدوا بحركة اللام، وحكموا لها بحكم

الحركة اللازمة، فلم يزيدوا في المد بعدها كما لم يزيدوا بعد اللازمة في نحو ﴿يُقَاتِلُونَكُمْ﴾

التوبة ٣٦﴾.

﴿قال أبو شامة: ﴿في ﴿عَاءَلْنِ﴾ مدتان لم يبين الشاطبي المستثنى منهما:

إحداهما بعد همزة الاستفهام، والثانية بعد اللام وهي المستثناة، ووجه استثنائه استثقال

الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحدة، ولا نظير لذلك،

فمد بعد همزة الأولى الثابتة وترك المد بعد الثانية المغيرة بالنقل، وأما:

﴿الآن حَقَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الأنفال ٦٦، فليس فيه إلا مدة واحدة﴾.

﴿قال الجعبري: «والمراد من ﴿عَاءَلْنِ﴾ الألف الأخيرة؛ لأن الأولى ليست من هذا

الأصل؛ لأن مدها للساكن المقدر أو للهمز، قال السخاوي: أبقيت الأولى لتحقق سببها،

وهذا يؤوِّذن بأن الأولى مُدَّتْ للهمزة السابقة، فيجري لورش فيها الأوجه الثلاثة﴾.

﴿وَعَلَىٰ ذَٰلِكَ: عند إبدال همزة الوصل ألفاً تلحق بباب:﴾

(١) مد البدل ك﴿ءَامَن﴾ فتقصر وتوسط وتمد.

(٢) المد اللازم ← فتمد مدًا مشبعًا اعتداديًا بالأصل (سكون اللام).

(٣) المد الطبيعي ← فتقصر اعتداديًا بالحركة العارضة بعدها (فتح اللام الناتج عن النقل).

﴿قال الإمام ابن الجزري:﴾ همزة الوصل أجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداءً، وأجمعوا على تليينها واختلفوا في كيفيته، فقال الكثير تبدل ألفًا، وقال آخرون بالتسهيل﴾ (النشر، ج١، ص ٣٠١).

- وقال أيضًا: «واختلف من أبدلها:

(١) فمنهم من رأى إبدالها جائزًا ← فتلحق بباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَأَلِدُ﴾ فيجربى

فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر مثل ﴿ءَأَلِدُ﴾ وعدم الاعتداد به فيمد ك﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

(٢) ومنهم من رأى إبدالها لازمًا ← فتلحق بباب المد الواقع بعد همز ويصير حكمه

حكم ﴿ءَامَن﴾ فيجربى فيها لورش القصر والتوسط والمد ويُخرج المذهبان من الشاطئية»

(النشر، ج١، ص ٢٨٥).

﴿٣٠﴾

١٨- وَعَادَانِ الْأُولَىٰ فَاقْصُرْنَهُ وَثَلَّثَنَّ لَهُمْزٍ وَوَسِطٍ وَأَمْدِدِ الْكُلَّ مُحْفَلًا

- اختلف أهل الأداء عن ورش في استثناء البدل من كلمة ﴿الْأُولَىٰ﴾ الواقعة بعد

﴿عَادًا﴾ بسورة النجم:

- فبعض أهل الأداء أجرى فيها أوجه مد البدل الثلاثة (القصر، التوسط، الإشباع)

- والبعض الآخر استثنائها من مد البدل فأوجب فيها القصر اعتداديًا بحركة النقل العارضة،

فوجب معرفة إذا وصلت بمد بدل بعدها فما الأوجه الجائزة:

عَادَ لَوْلَى ﴿عَالَاء﴾	←	﴿عَالَاء﴾
↓		↓
٢	←	٢، ٤، ٦ فَأَقْصَرْنَهُ وَثَلِثْنَ لَهُمْ
٤	← وَوَسِطَ الْكُلِّ
٦	← وَأَمَدِدِ الْكُلِّ

﴿٤٠٤﴾

- ١٩- وَنَحْوُ مَاءٍ مُدٍّ وَسِطُهُ فَأَقْصَرَنْ لَدَى الْوَقْفِ إِنْ تَقْصُرَ لَدَى بَدَلٍ وَلَا
٢٠- يَجِي قَصْرُنْ أَنْ وَسَطَتْ وَأَمَدَّدَهُمَا مَعًا وَرَوْمَكَ مِثْلُ الْوَصْلِ فَأَدْرٍ لِتَأْصُلًا

﴿نَحْوُ مَاءٍ﴾: هو ما كان حرف المد فيه اجتمع عليه سببان للمد وقفًا:

- السبب الأول (الهمز) ← فيسمى مد بدل.
- السبب الثاني (السكون العارض للوقف) ← فيسمى مدًّا عارضًا للسكون.
- فيجوز لحرف المد الإشباع ← على تقدير أنه مد بدل وأنه عارض للسكون.
- التوسط ← على تقدير أنه مد بدل وعارض للسكون.
- القصر ← على تقدير أنه مد بدل وأنه عارض للسكون، لمن يقصر العارض تبعًا
لاختيار ابن الجزرى.
- واختيار الشيخ المتولى التذلى لأوجه البدل العارض للسكون وتبعناه في ذلك للتفرقة
بين البدل الموصول والبدل العارض للسكون.
- ﴿إذا اجتمع مد بدل موصول ومد بدل عارض للسكون، فالبدل الموقوف عليه يساوى أو يزيد
على البدل الموصول ولا يقل عنه؛ لأنه ازداد قوة بسبب سكون الوقف بعده.

(الرعد ٣٦)	﴿مَأْبٍ﴾	←	﴿ءَاتَيْنَاهُمْ﴾
	↓		↓
	إشباع، توسط، قصر	←	قصر
	إشباع، توسط	←	توسط
	إشباع	←	إشباع



(الروم كالوصل)	﴿مَأْبٍ﴾	←	﴿ءَاتَيْنَاهُمْ﴾
	↓		↓
	قصر	←	قصر
	توسط	←	توسط
	إشباع	←	إشباع

﴿٤٠﴾

٢١- كَاتِي أَقْصَرْنُهُ وَسِطِ اللَّيْنِ بَعْدَهُ وَوَسِطُهُمَا وَأَمْدَدُ بِوَجْهَيْنِ تَفْضُلًا

- الأوجه الجائزة عند اجتماع البدل واللين المهموز:

وتقدم البدل على اللين:

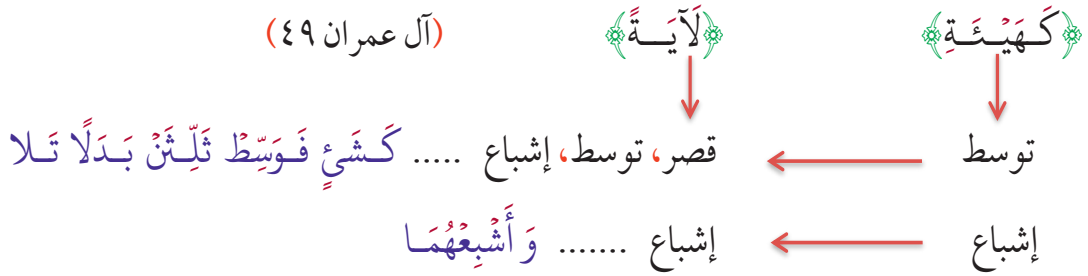
(النساء ١٩)	﴿شَيْئًا﴾	←	﴿ءَامَنُوا﴾
	↓		↓
	توسط أَقْصَرْنُهُ وَسِطِ اللَّيْنِ بَعْدَهُ	←	قصر
	توسط وَوَسِطُهُمَا	←	توسط
	توسط، إشباع وَأَمْدَدُ البدل وعليه وجهى اللين	←	إشباع

﴿٤٠﴾

٢٢- كَشِيءٍ فَوَسِّطٌ ثَلَاثُنْ بَدَلًا تَلَا وَأَشْبَعُهُمَا يَا صَاحٍ وَأَعْلَمٌ لِيَتَعَمَّلَا

- الأوجه الجائزة عند اجتماع البدل واللين المهموز:

وتقدم اللين على البدل:



- وهذا ما جرى عليه العمل، ولقد تواتر الأئمة على ذلك ونصوا عليه في مصنفاتهم، ومنهم:

- سلطان المزاحي في أجوبة المسائل العشرين ص ٢٥.

- البناء في إتحاف فضلاء البشر ص ٦٠.

- الخليجي في حل المشكلات ص ٩٦.

* أما وجهي قصر البدل وتوسطه مع مد اللين، فلا يُعلمان بنص في كتاب، ولا يُقرأ بهما.



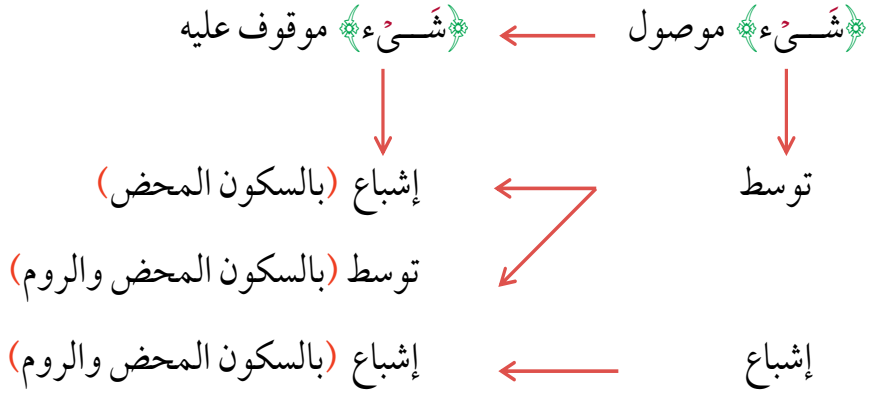
٢٣- كَشِيءٍ فَأَشْبَعْنَ وَوَسِّطُهُ وَقِيفًا إِذَا وُصِّطَتْ وَصَلًا وَأَشْبَعُهُمَا كِلَا

- الأوجه الجائزة عند اجتماع لين مهموز موصول وآخر موقوف عليه وتقدم الموصول:

فاللين المهموز الموقوف عليه يساوي أو يزيد على اللين المهموز الموصول ولا يقل عنه؛ لأنه

ازداد قوة بسبب سكون الوقف بعده، واختار الشيخ المتولي (رحمه الله) التدلي لأوجه الموقوف

عليه وتبعناه في ذلك.



﴿٢٤﴾

٢٤- وَمَنْ مَدَّ شَيْئًا وَاَوْ سَوَّاتٍ قَدْ قَصَرَ وَتَوَسَّيْتُ مَعَ قَصْرِ لِمَنْ وَسَّطَ أَنْجَلًا

❖ قال الإمام الشاطبي: (وفي وَاَوْ سَوَّاتٍ خِلافٌ)

يفهم من كلام الشاطبي أن وَاَوْ ﴿سَوَّاتِهِمَا﴾ بسورتى الأعراف وطه، و﴿سَوَّاتِكُمْ﴾ بسورة الأعراف فيها القصر والتوسط والإشباع،

إلا أن السخاوى قال: «ففى الواو عن ورش وجهان: المد الممكن (أى: التوسط)، والقصر».

❖ وقال ابن الجزرى: «﴿سَوَّاتٍ﴾ نص على الخلاف فيها الشاطبي، وينبغى أن يكون الخلاف هو المد المتوسط والقصر، فإنى لا أعلم أحداً روى الإشباع فى هذا الباب

(باب اللين المهموز) إلا وهو يستثنى ﴿سَوَّاتٍ﴾» (النشر ج١ ص ٢٧٧).

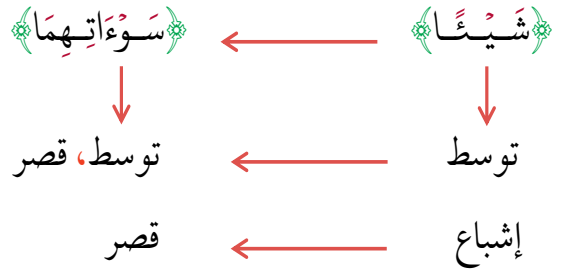
❖ وعليه: فالخلاف فى وَاَوْ ﴿سَوَّاتٍ﴾ دائر بين القصر والتوسط.

١- (وَمَنْ مَدَّ شَيْئًا.....)

- فمن مذهبه الإشباع فى الباب ← له فيها القصر فقط.

٢- (وَتَوَسَّيْتُ مَعَ قَصْرِ.....)

- ومن مذهبه التوسط فى الباب ← له فيها التوسط والقصر:



﴿٢٥﴾

٢٥- **وَاللَّجْزِرِيُّ سَوَاءَاتٍ فَأَقْصُرْ لِوَاوِهِ** وَثَلِثٌ لَهُمْزٌ ثُمَّ وَسَّطَهُمَا كِلَا

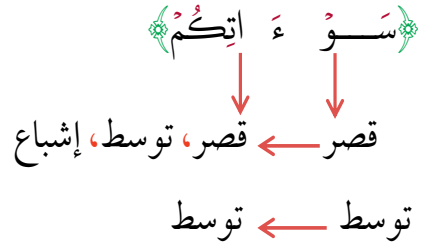
- قيد ابن الجزرى علاقة واو ﴿سَوَاءَاتٍ﴾، وألفها (مد بدل):

﴿قال ابن الجزرى: ﴿سَوَاءَاتٍ﴾... لايتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه، وهى: قصر الواو

مع الثلاثة فى الهمزة، والرابع التوسط فيهما﴾ (النشر ج١ ص٢٧٧).

قصر الواو عليه ← قصر وتوسط وإشباع الألف.

ثم توسط الواو عليه ← توسط الألف.



﴿٢٦﴾

٢٦- **وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ** وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَأَقْصُرْ وَطَوَّلَا

• أى: أشبع حرف المد لأجل الساكن اللازم (ثابت وصلًا ووقفًا) بعده لكل القراء، ويسمى

بالمد اللازم؛ للزوم مده وصلًا ووقفًا لكل القراء.

﴿وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَأَقْصُرْ وَطَوَّلَا﴾

• أى: إن تحرك الساكن اللازم بحركة عارضة فيمد حرف المد قبله اعتدادًا بالأصل،

ويقصر اعتدادًا بالحركة العارضة.

أولاً: إذا كان حرف المد من الحروف المفردة (المقطعة) أوائل السور:

١- لكل القراء ← عند وصل ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ آل عمران:

تتحرك الميم بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين، فالياء المدية أصبح بعدها حرف متحرك بحركة عارضة، فيجوز فيها:

أ- الإشباع لمن اعتد بالأصل (السكون)؛ إذ أنها مد لازم حرفي.

ب- القصر لمن اعتد بالحركة العارضة؛ إذ أنها مد طبيعي.

٢- لورش ← عند وصل ﴿الْمَ أَحْسِبَ﴾ العنكبوت:

تتحرك الميم بالفتح بسبب نقل حركة الهمز إليها فيجوز في الميم الإشباع والقصر، ووافقه حمزة عند الوقف على ﴿أَحْسِبَ﴾.

ثانياً: ﴿ءَالَيْنَ﴾ الاستفهامية بسورة يونس لنافع:

فبما أن نافعاً ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها (اللام) (وكذلك حمزة وقفاً) فيجوز لهما على وجه إبدال همزة الوصل ألفاً:

١- إشباع الألف ← لمن اعتد بالأصل (سكون اللام).

٢- قصر الألف ← لمن اعتد بالعارض (تحريك اللام بالفتح للنقل).

ثالثاً: إبدال الهمزة الثانية لورش وقبل من الهمزتين من كلمتين المتفتحتين في الحركة حرف مد:

١- فإذا كان بعد حرف المد المبدل: حرف ساكن صحيح نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ يمد حرف المد من باب المد اللازم.

٢- وإذا تحرك ذلك الساكن بحركة عارضة وصللاً، جاز في الحرف المبدل الإشباع والقصر:

أ- الحركة العارضة بسبب التقاء الساكنين لورش وقبل نحو: ﴿النِّسَاءِ إِنْ أَتَّقَيْتُنَّ﴾

(الأحزاب ٣٢).

- حركت النون بالكسر لا لتقائها بساكن بعدها (التاء)، فلهما:
- إشباع حرف المد - الياء المدية المبدلة من الهمزة الثانية - اعتداداً بالأصل (سكون النون).
- القصر اعتداداً بالعارض (تحرك النون بالكسر).

ب - الحركة العارضة بسبب النقل لورش نحو: ﴿لَلنَّبِيِّ إِذْ أَرَادَ﴾ (الأحزاب ٥٠).
 * حركت النون بالفتح للنقل فله:

- إشباع حرف المد - الياء المبدلة من الهمزة الثانية - اعتداداً بالأصل.
- القصر اعتداداً بالعارض.

﴿٢٧﴾

٢٧- وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلَا وَلِلْمَكِّ هَاتَيْنِ اللَّذَيْنِ كَذَا أَجْعَلَا

- أى: وفي (عَيْن) فاتحتى مريم ﴿كَهَيْعَصَ﴾، والشورى ﴿حَمَّ عَسَقَ﴾ الوجهان، وهما الطول والتوسط، والطول مفضل ومقدم على التوسط. ووجه التوسط: التفرقة بين ما هو حرف مد نحو: (مِيم) - فحكمه الإشباع قولاً واحداً - وبين حرف اللين.
- * ومن باب اللفظ فى نظيره كمثلته [حرف لين بعده ساكن لازم]:

فلا بن كثير نفس الحكم فى ياء ﴿هَاتَيْنِ﴾ (القصص ٢٧)، ﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ (فصلت ٢٩)؛ حيث إنه يشدد النون فى الكلمتين، فخذ له فىهما الطول والتوسط لياء اللين.

- * قال ابن الجزرى: «(ع) من فاتحة مريم والشورى: اختلف أهل الأداء فأشبع أبو القاسم الشاطبى، ومنهم من أخذ بالتوسط، وهو الوجه الثانى فى جامع البيان وحرز الأمانى..... ﴿هَاتَيْنِ﴾ فى القصص، و﴿الَّذِينَ﴾ فى فصلت: فى قراءة ابن كثير بتشديد النون، فيجرى له فىهما الأوجه المتقدمة على مذهب من تقدم» (النشر ج ١ ص ٢٧٨، ٢٧٩).

* فائدتان:

* الفائدة الأولى:

- الأوجه الجائزة بين المد العارض للسكون واللين العارض للسكون:

١- المد العارض للسكون:

من المعلوم: أن الإمام الشاطبي لم يؤصل ولم يعتمد فيه إلا وجهى التوسط والإشباع ولم يرتضِ القصر، وزاد غيره من القراء القصر وتبعهم ابن الجزرى، وذلك لجميع القراء

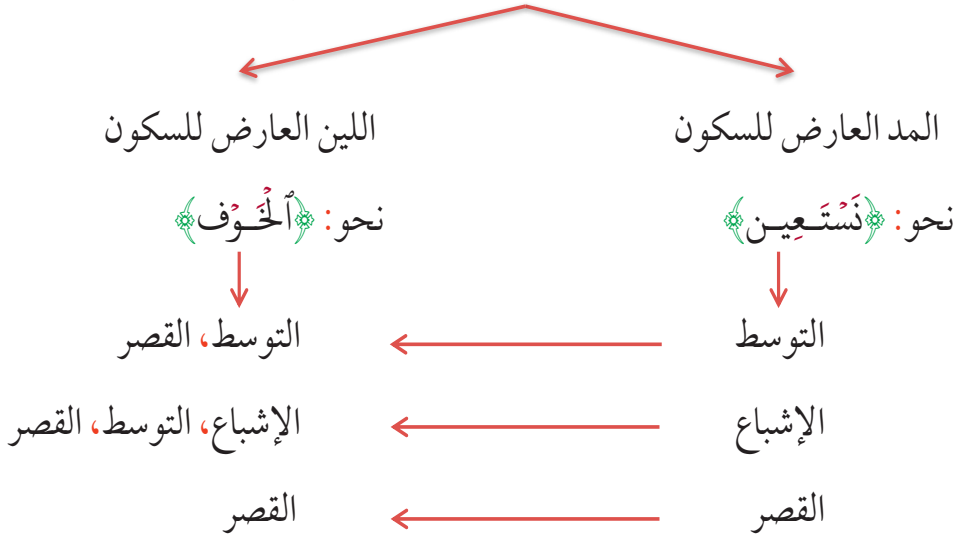
٢- اللين العارض للسكون:

نص الإمام الشاطبي: أنه يجوز فيه الثلاثة أوجه لجميع القراء (القصر، التوسط، الإشباع) نحو:

﴿الَّيْلِ﴾، ﴿الْخَوْفِ﴾، ويستثنى ورش إذا كان بعد حرف اللين همز نحو: ﴿شَيْءٍ﴾،

فيكون من باب اللين المهموز عنده.

فالأوجه الجائزة بينهما كما حققها الإمام ابن الجزرى:



(النشر ج١ ص٢٧٩).

* الفائدة الثانية:

فروع العمل بقاعدة أقوى السببين:

قيّد ابن الجزرى العمل بها:

الأول: إذا وقف على نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ بالسكون:

- لا يجوز فيه القصر عن أحد وإن كان ساكناً للوقف.

- وكذا لا يجوز التوسط وقفاً لمن مذهبه الإشباع وصلّاً؛ لأن سبب المد لم يتغير ولم يعرض حالة الوقف بل ازداد قوةً إلى قوته بسكون الوقف.

الثاني: إذا وقف على نحو: ﴿شَىء﴾ بالسكون:

لا يجوز لورش إلا المد والتوسط، ويمتنع له القصر، ويجوز لغيره.

الثالث: إذا وقف لورش على نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ، مَأْب﴾:

- فمن روى عنه المد وصلّاً ← وقف كذلك سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد به.

- ومن روى التوسط وصلّاً ← وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به.

- ومن روى القصر وصلّاً ← وقف كذلك إن لم يعتد بالعارض وبالتوسط والإشباع إن اعتد به؛ وذلك لأن سبب المد ازداد قوةً إلى قوته بسكون الوقف.

الرابع: إذا قرئ لورش نحو ﴿رَعَا أَيْدِيَهُمْ﴾ و ﴿جَاءَ وَآبَاهُمْ﴾

و ﴿السُّوَأَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ وصلّاً:

مد وجهًا واحدًا مدًا مشبعًا عملاً بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز بعد حرف المد.

- وكذلك لا يجوز له في نحو: ﴿بُرَاءَةً، آمَنِينَ﴾ إلا الإشباع وجهًا واحدًا في الحالين

تغليياً لأقوى السببين (بتصرف، النشر ج ١ ص ٢٨٨).

﴿حُكْمُ مَا فِي الهمزتين من كلمة﴾

٢٨- أَمَنْتُمْ وَالنَّحْوَ سَهِّلْ لِيورشهم وَإِبْدَالُهُ قَدْ شَدَّ فَأَجْعَلُهُ مَهْمَلًا

• أى: من المعلوم: أن لورش تسهيل الهمزة الثانية المفتوحة من كلمة وإبدالها، ولكن يستثنى من هذه القاعدة:

١- كلمة ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ بالأعراف وطه والشعراء.

٢- ﴿وَالنَّحْوَ﴾: أى: كلمة ﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ الزخرف: ٥٨.

فلا يجوز فيهما إلا وجه التسهيل فقط للهمزة الثانية ويمتنع الإبدال؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولئلا يجتمع ثلاث ألفات في وسط الكلمة الواحدة.

❖ قال ابن الجزرى: «لم يبدل ﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾

عن ورش بل اتفق أصحاب ورش قاطبة على تسهيلها بين بين، لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما.... وكذلك الحكم في ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ في مواضعه

الثلاثة؛ إذ لا فرق بين ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ و﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ (النشر ج١ ص ٢٩١).



٢٩- أَنْتَ فَسَهِّلْ مَعَ أَرَيْتَ بِوَقْفِهِ وَيَمْنَعُ إِبْدَالَ سَوَاكِنُهُ الْوَلَا

- ﴿ءَأَنْتَ﴾، ﴿أَرَيْتَ﴾: لورش:

وصلاً: تسهيل وإبدال الهمزة الثانية.

أما وقفاً: التسهيل فقط للهمزة الثانية ويمتنع الإبدال.

❖ قال ابن الجزرى: «﴿ءَأَنْتَ﴾، وأَرَيْتَ﴾ على مذهب من روى الإبدال عن ورش، فإنه

يوقف عليه بالتسهيل بينَ بين؛ وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب» (النشر ج ١ ص ٣٢٤).

❖ قول ابن الجزري «ظواهر»: أى: ليس فيها مدغم، أما إذا كان فيها مدغم: فيجوز اجتماعهم لغة نحو: ﴿صَوَافٌ﴾.

* فائدة:

حكى الإمام الخليلي تجويز الإبدال وقفاً - ولم يُقرئ به -

❖ قال الإمام الخليلي: «قال بعض مشائخنا: وإذا وقفت على ﴿أَرَأَيْتَ﴾ في وجه الإبدال فإنك تمدُّ الألف مدًّا مشبعًا والياء بالتوسط. أقول: ووجهه أن اللين يضعف فيه الطول» (حل المشكلات ص ١١٢).



٣٠- وَآيَمَّةٌ سَهْلٌ فَقَطْ عِنْدَ نَافِعٍ وَمَكِّ وَبَصْرِيٍّ فِي الْحِرْزِ وَصَلَا

- ﴿آيَمَّةٌ﴾ في خمسة مواضع:

﴿آيَمَّةُ الْكُفْرِ﴾ التوبة، ﴿آيَمَّةٌ يَهْدُونَ﴾ الأنبياء، ﴿نَجَعَلَهُمْ آيَمَةً، جَعَلْنَاهُمْ آيَمَةً﴾ القصص، ﴿مِنْهُمْ آيَمَةٌ﴾ السجدة.

❖ قال الإمام الشاطبي: (وسهل سما وصفًا وفي النحو أبدلا)

- من المعلوم: أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو لهم تسهيل الهمزة الثانية على أصلهم، وهذا ما ذكره الداني في التيسير. وظن البعض: أن ذكر الشاطبي للإبدال يُعدُّ وجهًا آخر لأهل سما في هذه الكلمة فلهم التسهيل والإبدال. ولم يثبت ذلك عنه نصًّا ولا أداءً.

❖ قال الإمام السخاوي: «التسهيل هو الذي جاء به الأثر في مذهب من لم يحقق، وأطبق (أجمع) عليه أهل الضبط والإتقان ممن يرجع إليه ويعول عليه كابن مجاهد وابن أبي هشام وغيرهما، وهو الذي دونوه في كتبهم، واشتهر في أمصار الإسلام».

❖ قال الفاسي: «قوله: في النحو أبدلاً. إخبار بمذهب بعض النحويين في هذه الهمزة»

(اللآلى الفريدة ص ١٩١).

❖ قال الجعبري: «أعاد ذكر التسهيل لأهل سما لينص على مذهبه في محل الخلاف» (كنز المعاني).

❖ وقال ابن الجزري: «وسهل الثانية نافع وأبو عمرو وابن كثير و... واختلّف عنهم في كيفية

تسهيلها، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين كما هي في سائر الهمزتين من

كلمة،.... وعلى هذا الوجه نص وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو معنى قول صاحب

التيسير: «بياء مختلصة الكسرة»،..... وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، نص

على ذلك ابن شريح والقلانسي وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم، وأشار إليه

مكي والداني والشاطبي وغيرهم أنه مذهب عن النحاة» (النشر ج ١ ص ٣٠٢).

❖ قال الجمزوري: «وليس سما في الحرز بالياء مبدلاً» (كنز المعاني).

❖ وقال الإياري: «أيمّة الإبدال فاتركه موقناً» (ربح المرید).

❖ وقال الخليجي: «إبدال همزة أيمّة ياء مذهب لبعض النحويين وبعض القراء وليس من

طريق الحرز» (حل المشكلات ص ٦٥).

وعندما سُئل الشيخ إيهاب فكرى (حفظه الله) في المسألة قال: «من المعلوم: أن القراءات تثبت

بالأداء والنص، أما الأداء فهو ما قرأنا به، وما نعلم أحداً يُقرئُ بالياء ويثبتها للشاطبية، أما النص

فتصريح الإمام الشاطبي أن الإبدال مذهب النحاة».

❖ تنبيه:

﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ في سورة الأنعام: لورش

منع بعض المحررين وجه التسهيل على قصر البدل، ولم نجد لهم حجة ظاهرة على هذا

المنع؛ إذ لم يذكر أحد من الشراح الكبار للشاطبية ولا ابن الجزري في النشر هذا المنع، فقصر

البدل من زيادات الشاطبية على التيسير، قال العلامة المتولى: «طرق الشاطبية مجهولة^(٣) وليس في كلامهم ما يُعَيِّنُهَا» (الروض النضير ص ٢٦٩. ط. دار الصحابة).

﴿حُكْمُ مَا فِي الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ﴾

٣١- وَفِي جَاءَ ءَالٍ أَقْصَرَ وَوَسَّطَ وَمُدَّ إِنَّ تُسَهَّلَ لِيُورِشَ وَأَقْصَرَنَّهُ لِقُنْبَلًا

٣٢- وَإِنْ أَبْدَلْتَ فَأَقْصَرَ وَمُدَّ لِقُنْبَلٍ وَوَرِشَ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلًا

- إذا كان بعد الهمزة الثانية حرف مد، وذلك في ﴿جَاءَ ءَالٍ لُوطٍ﴾ (سورة الحجر ٦١)، و﴿جَاءَ ءَالٍ فِرْعَوْنَ﴾ (سورة القمر ٤١) فلورش وقنبل على وجهي التسهيل والإبدال:

﴿جَاءَ ءَالٍ﴾



الإبدال

التسهيل

- لورش: (قصر، توسط، إشباع) تبدل ألفاً فيجتمع ألفان فتخلص من التقائهما بـ:

الألف؛ لأنه من باب مد البدل المغير. (١) حذف إحدى الألفين ← ويتعين عليه القصر.

- لقنبل: قصر فقط للألف. (٢) إثبات الألفين وزيادة ألف ثلاثة (فصل)

بينهما ← ويتعين عليه الإشباع.

❖ قال ابن الجزري: «إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف - في مذهب المبدلين - وذلك في

موضعين ﴿جَاءَ ءَالٍ لُوطٍ﴾ (الحجر ٦١) و﴿جَاءَ ءَالٍ فِرْعَوْنَ﴾ (القمر ٤١)

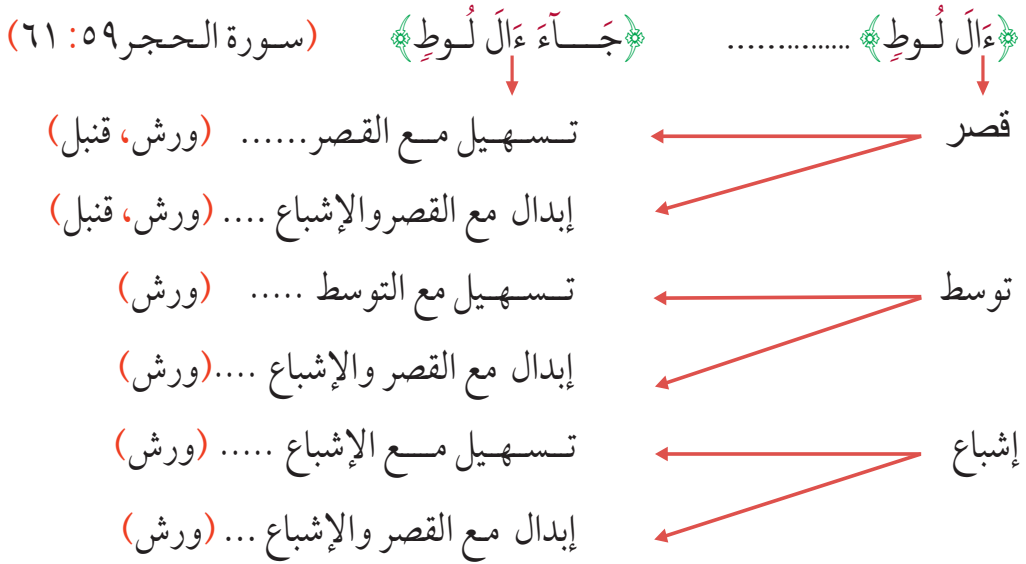
فهل تبدل الثانية فيهما كسائر الباب، أم تسهل من أجل الألف بعدها؟

(٣) أي: ما زاده الشاطبي على التيسير طرقه مجهولة، فلا يُعلم من أى طريق رواه.

❖ قال الدانى: ” اختلف أصحابنا في ذلك:



- اجتماع ﴿جَاءَ ءَالَ لُوْطٍ﴾ مع مد بدل:



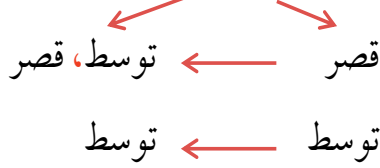
﴿٣٣﴾

٣٣- وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ مَدُّ (هَا) مَعَ قَصْرِ مَا تَلَاهُ لَهُ أَمْنَعُ مُسْقِطًا أَوْ مُسَهَّلًا

نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ سورة البقرة ٣١:

- يمتنع قصر المتصل المغير الهمز بالإسقاط والتسهيل مع توسط المد المنفصل:

أولاً: الإسقاط نحو: ﴿هَـوْلَآءِ إِن﴾



- الأوجه الجائزة لأبي عمرو (ومعه قالون والبخاري في المفتوحتين): ثلاثة أوجه فقط:

١- قصر (ها) ← توسط ﴿أُولَآءِ إِن﴾ كمد متصل اعتداداً بالأصل (وجود الهمزة)

قصر ﴿أُولَآءِ إِن﴾ كمد منفصل اعتداداً بالعارض (حذف الهمزة)

٢- توسط (ها) ← توسط ﴿أُولَآءِ إِن﴾ كمد متصل اعتداداً بالأصل، وكمد منفصل

اعتداداً بالعارض.

❖ قال ابن الجزري: «إذا قرئ بحذف الهمزة الأولى في وجه قصر المنفصل:

فالقصر في (ها) لانفصاله مع وجهي المد والقصر في ﴿أُولَآءِ إِن﴾ لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض.

- وإذا قرئ في وجه مد المنفصل: فالمد في (ها) مع المد في ﴿أُولَآءِ إِن﴾ وجهاً واحداً، ولا يجوز

المد في (ها) مع القصر في ﴿أُولَآءِ إِن﴾؛ لأن ﴿أُولَآءِ﴾ لا يخلو من أن يُقَدَّر متصلاً أو منفصلاً:

- فإن قُدِّرَ منفصلاً: مُدَّ مع مد (ها) أو قُصِرَ مع قصر (ها).

- وإن قُدِّرَ متصلاً: مُدَّ مع قصر (ها) وكذلك مع مدها، ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه

فحسب» (النشر، ج ١ ص ٢٨٤).

ثانياً: التسهيل نحو: ﴿هَـوْلَآءِ إِن﴾



قصر ← توسط، قصر... (لقالون والبخاري)

توسط ← توسط (لقالون)

❖ قال ابن الجزري: «إذا قرئ في هذا ونحوه لقالون ومن وافقه بتسهيل الأولى فالأربعة أوجه المذكورة جائزة:

فمع قصر (ها) ← المد والقصر في (لآء)،

ومع مد (ها) ← المد والقصر في (لآء)،

استصحابا للأصل أو اعتداداً بالعارض، إلا أن المد في (ها) مع القصر في (لآء) يضعف باعتبار أن سبب الاتصال - ولو تغير - أقوى من الانفصال؛ لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل وإن غيّر سببه، دون العكس» (النشر ج ١ ص ٢٨٤).

❖ تنبيه:

هذا النص لابن الجزري اعتراف الاختلاف في الفهم، فانقسم مشايخنا في تضعيف ابن الجزري لوجه قصر المتصل المغير مع توسط المنفصل إلى فريقين:

❖ الأول: يرى تجويز هذا الوجه؛ لأن معنى نص ابن الجزري: أن هذا الوجه ضعيف ولكنه جائز، لقول ابن الجزري: «الأربعة أوجه جائزة» ويستندون إلى:

❖ قول المتولى (توفي ١٣١٣ هـ):

وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ مَدُّ (هَا) مَعَ قَصْرِ مَا تَلَاهُ لَهُ أَمْنَعُ مُسْقِطًا لَا مُسَهَّلًا

«ضَعُفَ وَجْهَ قَصْرِ الْمُتَّصِلِ الْمُغْيِرِ عَلَى تَوْسُطِ الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ وَلَا يَقْدَحُ هَذَا فِي جَوَازِ الْأَخْذِ بِهِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ وَإِلَّا لَامْتَنَعَ الْقَصْرُ فِي ﴿اللَّاءِ﴾ لَوْرَشٍ وَفِي نَحْوِهِ وَقَفًا لِحَمْزَةٍ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَرِيَانُ فِي الْمُنْفَصِلِ إِلَّا الْإِشْبَاعَ، وَلَا مَتْنَعُ أَيْضًا قَصْرَ حَرْفِ الْمَدِّ اللَّازِمِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى الْمُدُودِ عِنْدَ تَغْيِيرِ سَبَبِهِ نَحْوِ ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ مَعَ مَدِّ الْمُنْفَصِلِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقْلُ بِهِ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ اعْتِبَارَ الْعَارِضِ يَخْرُجُهُ مِنْ بَابِ الْمُتَّصِلِ إِلَى بَابِ الطَّبِيعِيِّ مُطْلَقًا، وَذَكَرَهُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّقْرِيبِ وَالطَّبِيعَةِ يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

وذكر ابن غازي أنه قرأ فيها لقالون بالأوجه الأربعة على شيخه أبي عبد الله الصغير فقولنا في البيت (مُسَقِّطًا لَا مُسَهَّلًا) أولى من قولنا في بعض النسخ (أَوْ مُسَهَّلًا).

(الروض النضير ص ٢٩٦ ط . دار الصحابة).

✽ قول ابن غازي (من المغاربة توفي ٩١٩ هـ): «هَؤُلَاءِ إِنْ» على مذهب القصيد لقالون أربعة، ولأبي عمرو وثلاثة، وقد قرأنا بذلك كله على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله الصغير.»
✽ الآخر: (وهو الراجح)

- يرى منع وجه قصر المتصل المغير مع توسط المنفصل؛ لأن تضعيف ابن الجزري له معناه:

المنع، ودليلهم على ذلك تواتر الأئمة على منع هذا الوجه أداءً، ونصاً في مصنفاتهم، ومنهم:

✽ مصطفى بن علي الميهي (كان حياً في ١٢٥٠ هـ): في كتابه «فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن» ص ٤٨ مخطوط، نقلاً عن المنصوري (توفي ١١٣٤ هـ).

✽ الإزميري (توفي ١١٥٥ هـ): في كتابه «بدائع البرهان على عمدة العرفان»

رد علة منع ابن الجزري لهذا الوجه ولكنه قال: «منع ابن الجزري في النشر لقالون المد في (هاء)

مع قصر (أُولَاءِ).... ولم نقرأ بالمد في (هاء) مع قصر (أُولَاءِ) لقالون وكذا لا نقرأ به»

ص ٢٨، ٢٩.

✽ إبراهيم العبيدي (كان حياً في ١١٣٦ هـ): في كتابه «التحارير المنتخبة» ص ٦٢.

✽ المخللاتي (توفي ١٣١١ هـ): في كتابه «فتح المقفلات» ص ٢٧.

✽ الخليجي (توفي ١٣٨٩ هـ): في كتابه «حل المشكلات» ص ٧٩.

✽ قلت: بما أن منهجنا في المنظومة تقييد ما أطلقه الشاطبي تبعاً لابن الجزري؛ لأننا نقرأ

الشاطبية بروايته، فقد منعنا وجه قصر (أُولَاءِ) مع توسط (هاء)؛ لتواتر الأئمة على منعه نصاً

وأداءً تبعاً له.

* تنبيهان:

الأول: قال الإمام الشاطبي:

٢٠٨- وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ، وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

❖ قال أبو شامة: «هذا الخلاف يجيء على مذهب أبي عمرو، وقالون، والبزى، لأنهم يغيرون الأولى إسقاطاً أو تسهياً..... ونبه على ترجيح وجه المد».

❖ قال ابن الجزري: «يجوز المد وعدمه إذا غُيِّرَ سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً.... فالمد: لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولاً، وتنزيل السبب المغير كالثابت، والمعدوم كالمفروض. والقصر: اعتداداً بما عرض له من التغير، والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو والداني و..... والشاطبي» (النشر ج١ ص٢٨٢).

❖ وعليه: فلا وجه لمن قدم القصر حال الإسقاط للشاطبي.



الثاني: قال الإمام الشاطبي: (وَأَسْقَطُ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا....)

❖ قال ابن الجزري: «اختلف أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه،.... وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد» (النشر ج١ ص٣١٠).

❖ وعليه: فلا وجه لمن ينسب إسقاط الهمزة الثانية للشاطبية.

﴿حُكْمُ مَا فِي الْهَمْزِ الْمُفْرَدِ﴾

٣٤- وَبَارِئُكُمْ فَاهْمِزٌ فَقَطْ عِنْدَ صَالِحٍ فَقَدْ عَرَضَ التَّسْكِينُ لِلْخِفِّ فَأَقْبَلَا

- حكم الهمز من كلمة: ﴿بَارِئُكُمْ﴾ بسورة البقرة التحقيق للسوسى:

وذلك لأن؛ الإمام الشاطبي لم يقرئ للسوسى بإبدال الهمز الساكن فى ﴿بَارِئُكُمْ﴾
ياء محضة.

❖ قال السخاوى:

«فإن سكونه عارض للتخفيف عند توالى الحركات، فإذا غير بالسكون فلا يغير بالبدل».

❖ وعليه: فذكر الشاطبي لمذهب ابن غلبون بقوله: (وَقَالَ أَبُو غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا)

على سبيل الحكاية وليس على سبيل الرواية.

﴿حُكْمُ مَا فِي النَّقْلِ وَالسَّكْتِ﴾

٣٥- وَحَرِّكَ لِوَرِيشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ سِوَى حَرْفِ مَدٍّ وَأَحْذِفِ الْهَمْزَ مُسْهَلًا

❖ قال الإمام الشاطبي:

٢٢٦- وَحَرِّكَ لِوَرِيشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ ...

قوله: (سَاكِنٍ...صَحِيحٍ) هل يقصد به الصحيح نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ وشبه الصحيح

(حرفى اللين) نحو: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾، أم يقصد الصحيح فقط؟ فوجب التوضيح أنه يقصد أن

ورشاً ينقل إلى الحرف الصحيح وشبه الصحيح، أما حرف المد فلا نقل له نحو ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾.

❖ (وَأَحْذِفِ الْهَمْزَ): أى: احذفه بعد نقل حركته للساكن قبله.

❖ (مُسْهَلًا): أى: ركباً للطريق السهل.

٣٦- وَفِي آلِ بَنَقِلٍ قِفٌ وَسَكْتٍ لِسَاكِتٍ عَلَيْهَا وَعِنْدَ التَّارِكِينَ لَهُ أَنْقُلًا

- الأوجه الجائزة لحمزة في نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾:

وصلاً: السكت لحمزة، وترك السكت لخلاّد.

ووقفاً: النقل والسكت لحمزة ويمتنع وجه ترك السكت؛ لقول ابن الجزري: «لو وقفت على

نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾ فله وجهان:

- أحدهما: التحقيق مع السكت وهو مذهب طاهر ابن غلبون و..... وهو أحد الوجهين من التيسير والشاطبية.

- والثاني: النقل وهو مذهب أبي الفتح فارس و... والجمهور من أهل الأداء وهو الوجه الثاني في التيسير والشاطبية.

وحكى فيه وجه ثالث وهو ← التحقيق من غير سكت، ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة - أو عن أحد من رواته حالة الوصل - مجمعون على النقل وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوباً يعتمد عليه. وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاّد اعتماداً على بعض شروح الشاطبية ولا يصح ذلك في طريق من طرقها» (النشر ج١ ص٣٨١).

(البقرة: ٢١٠)

﴿الْأُمُورُ﴾ وقفاً

..... ﴿الْأَمْرُ﴾

↓
نقل، سكت حمزة

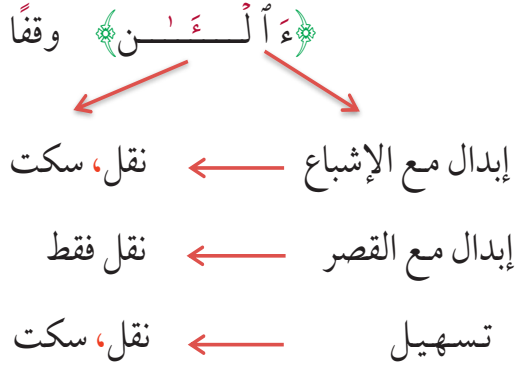
↓
سكت ←

نقل فقط خلاّد

← ترك سكت

* فائدة:

عند الوقف لحمزة على ﴿ءَأَلَّانِ﴾ الاستفهامية بيونس:



خمسة أوجه تضرب في أوجه العارض للسكون

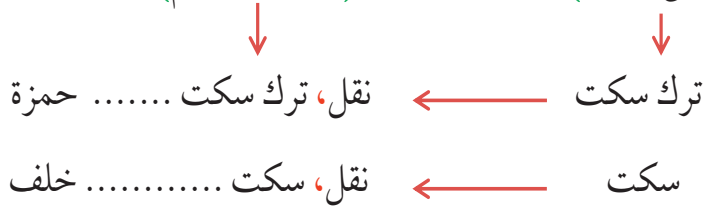


٣٧- وَفِي ذِي أَنْفِصَالٍ فَأَنْقُلِ أَسْكَتِ لِسَاكِتٍ وَعَنْ غَيْرِهِ نَقْلًا وَتَحْقِيقًا أَعْمَلًا

- الهمز المفصول عن ساكن صحيح لحمزة نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾، ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ { وقفاً:

وجه الوقف (وهو النقل)، ويليه وجه الوصل سواء كان سكتاً أو غير السكت (أى ترك السكت).

﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ وصلًا ﴿عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ وقفاً (البقرة: ١٧٨)



❖ قال ابن الجزرى: «نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾... وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع

وتحقيقه:

فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله بالنقل، وألحقوه بما هو من كلمة، ورواه وهو أحد

الوجهين في الشاطبية،

- وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأ، وهو الذى لم يُجز أبو عمرو الدانى غيره، ومذهب شيخه: أبى الفتح فارس وأبى الحسن طاهر ابن غلبون، وقد غلط من ظن: أن تسهيله من زيادات الشاطبى على التيسير لا على طرق التيسير، فإن الصواب: أن هذا مما زاده الشاطبى على التيسير وعلى طرق الدانى ... قلت: والوجهان - من النقل والتحقيق - صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت، وبهما أخذ» (النشر ج ١ ص ٣٤٤).

﴿٣٨﴾

٣٨- وَلَا نَقْلَ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ لِحَمْزَةٍ بَلِ الْوَقْفُ حُكْمُ الْوَصْلِ فِيمَا تَنَقَّلَا
- ليس لحمزة في ميم الجمع من نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ وقفًا إلا التحقيق كالوصل ولا يصح له فيها النقل.

﴿قال ابن الجزرى: «وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقًا ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها. ولم يوافقهم القراء على ذلك، فأجازوه في غير ميم الجمع نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ، قُلْ إِنِّي﴾ لا في نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾، فقال الإمام السخاوى: "لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا" انتهى. وهذا هو الصحيح الذى قرأنا به وعليه العمل، وإنما لم يجز النقل في ذلك لأن ميم الجمع أصلها الضم فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به؛ ولذلك أثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها كما فعل ورش وغيره» (النشر ج ١ ص ٣٤٨).

﴿خَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾ ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ وقفًا (البقرة: ١٤)

↓ ↓

ترك سكت ← ترك سكت حمزة

سكت ← سكت خلف

﴿٣٩﴾

٣٩- وَأَظْهَرَ لَوْرُشٍ مَالِيَهُ مَعَ سُكُونِهِ ۖ كِتَابِي وَأَدْغِمُ نَاقِلًا يَا أَخَا الْعُلَا

﴿كِتَابِيهِ إِنْى﴾ و ﴿مَالِيَهُ هَلْكَ﴾ بسورة الحاقة:

ورد عن ورش خلاف في نقل حركة همزة ﴿إِنْى﴾ إلى هاء ﴿كِتَابِيهِ﴾ في قوله تعالى:

﴿كِتَابِيهِ﴾ ﴿١٩﴾ إِنْى ... ﴿٢٠﴾

- فروى الجمهور عن ورش إسكان الهاء وترك النقل، وهذا هو الوجه المختار والمقدم في الأداء.

- وروى آخرون عنه النقل إليها كسائر الباب والوجهان صحيحان مقروء بهما.

﴿مَالِيَهُ﴾

المختار عند أهل الأداء الوقف عليها، فإن وصلت بهاء ﴿هَلْكَ﴾ فحكمها الإظهار - وهو المختار - والإدغام، ولم يتأت الإظهار وصلًا إلا بالسكت على هاء ﴿مَالِيَهُ﴾ سكتة لطيفة، (بزمن يسير يتحقق به الإظهار)؛ وذلك لاجتماع مثلين صغير.

﴿ل﴾ وارتبط لورش وجها النقل وعدمه في ﴿كِتَابِيهِ إِنْى﴾ بجواز إظهار ﴿مَالِيَهُ هَلْكَ﴾ بنفس السورة.

﴿كِتَابِيهِ إِنْى﴾

من نقل حركة الهمزة إلى هاء ﴿كِتَابِيهِ﴾

أدغم هاء ﴿مَالِيَهُ﴾

من أسكن هاء ﴿كِتَابِيهِ﴾

أظهر هاء ﴿مَالِيَهُ﴾

﴿ل﴾ سبب الخلاف في هاء ﴿كِتَابِيهِ﴾ و ﴿مَالِيَهُ﴾: أن هذه الهاء هي هاء سكت:

- فمن نقل إليها في ﴿كِتَابِيهِ﴾ وأدغمها في ﴿مَالِيَهُ﴾: فقد اعتمد على مذهب القراء في

إثبات هذه الهاء في الوصل -لثبوتها في خط المصحف- فصارت بذلك كالأصلية، فجاز النقل والإدغام لهما كسائر السواكن.

- ومن لم ينقل إليها في ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ وأظهرها وصلًا في ﴿مَالِيَّةٌ﴾ وهذا هو المختار:
فلأن هذه الهاء إنما جيء بها لبيان حركة الحرف الأخير، وهي لا تثبت إلا في الوقف فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل -لرسمها في المصحف- فبنية الوقف، وما يوصل بنية الوقف فهو بمثابة ما يُوقف عليه، فلم يحسن النقل إليها ولا إدغامها، وكذلك لا ينبغي أن يخالف الأصل مرتين في حرف واحد. (انظر فتح الوصيد صـ ٢٢٦، إبراز المعاني صـ ١٦٥).

﴿٤٠﴾

٤٠- وَفِي نَحْوِ لَانَ أَبْدَأُ بِهَمْزٍ مُثَلِّثًا فَإِنَّ تَبْتَدِيءُ بِاللَّامِ فَالْقَصْرَ أَعْمَلًا
- من المعلوم: أنه حال نقل حركة الهمز إلى لام التعريف قبلها نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ وأردت البدء بها فيجوز وجهان:

﴿الْأَرْضِ﴾



﴿(وَفِي نَحْوِ لَانَ ...)﴾

إذا كانت الكلمة المذكورة بها مد بدل نحو: ﴿الَّئِنَّ﴾ وبدأت بها لورش

وعلى الوجه الثاني

(وهو الاعتداد بالعارض)

الابتداء باللام المتحركة



يجوز وجه واحد فقط

وهو القصر لحرف المد للاعتداد بالعارض

وهو عدم وجود همز قبل المد فأصبح مدًا طبيعيًا

﴿قال ابن الجزرى:﴾ إجراء الوجهين من المد وضده في المغير بالنقل إنما يتأتى في حالة الوصل.

أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف:

وإن اعتد بالعارض فالقصر

ليس إلا، نحو: ﴿لَاخِرَةَ﴾ لقوة الاعتداد في ذلك،

ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك

أهل التحقيق من أئمتنا:

فعلى الوجه الأول

(وهو الاعتداد بالأصل)

الابتداء بهمزة الوصل



يجوز الثلاثة أوجه لمد البدل

(القصر، التوسط، الإشباع)

على أصله

فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان^(٤)

في نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾ جاريان

(٤) (الوجهان): أى: المد وضده، أى ثلاثة البدل.

❖ قال مكي في الكشف: ” إن ورثًا لا يمد ﴿لأولى﴾ وإن كان من مذهبه مد حرف المد بعد الهمز المغير؛ لأن هذا وإن كان همزًا مغيرًا إلا أنه قد اعتد بحركة اللام فكأن لا همز في الكلمة؛ فلا مد انتهى.“ (النشر، ج١، ص٢٧٣).



٤١- وَفِي بَيْتِ الْأَسْمِ أُبْدَأُ بِأَلٍ أَوْ بِلَامٍ ۖ فَقَدْ صَحَّحَ الْوَجْهَانِ فِي النَّشْرِ لِلْمَلَا

- قوله تعالى: ﴿بَيْتِ الْأَسْمِ الْفُسُوقُ﴾ (سورة الحجرات ١١) لجميع القراء:

عند الابتداء بـ ﴿الْأَسْمِ﴾ يجوز الوجهان السابق ذكرهما:

الأول: إثبات همزة الوصل ﴿الِأَسْمِ﴾.

الثاني: حذف همزة الوصل ﴿لِأَسْمِ﴾.

❖ تنبيه:

- الساكن قبل لام التعريف المنقول إليها حركة الهمزة بعدها

نحو: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿حُمِلَتِ الْأَرْضُ﴾:

❖ قال ابن الجزري: «أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المد أو ساكن

غيرهن، لم يَجْزُ إثبات حرف المد ولا رد سكون الساكن مع تحريك اللام؛ لأن التحريك في

ذلك عارض فلم يعتد به، وقُدِّر السكون إذ هو الأصل، ولذلك حُذِفَ حرف المد وحُرِّكَ

الساكن حالة الوصل، وذلك نحو: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾ ﴿بَلِ الْإِنْسَانِ﴾ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾

- فإن قيل: لم اعتدَّ بالعارض (حركة لام التعريف) في الابتداء دون الوصل، وفرَّق

بينهما رواية؟

فالجواب: أن حذف حرف المد للساكن والحركة لأجله^(٥) في الوصل سابقٌ للنقل، والنقل طارئٌ عليه، فأبقى على حاله لطرآن النقل عليه ولم يُعتد فيه بالحركة. وأما حالة الابتداء: فإن النقل سابقٌ للابتداء، والابتداء طارئٌ عليه، فَحَسَنَ الاعتداد فيه، ألا تراه لَمَّا قُصِدَ الابتداء بالكلمة التي نُقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محرّكة»
(النشر ج ١ ص ٣٣٠، ٣٣١).

﴿حُكْمُ مَا فِي وَقْفِ حَمْزَةِ وَهَشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ﴾

٤٢- وَرِئِيًّا بِإِظْهَارٍ وَإِدْغَامِهِ رَوَّأ كَذَلِكَ تُوَوِي ثُمَّ تُوَوِيهِ حَصِّلاً

- كلمة ﴿رِئِيًّا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَنْثَا وَرِئِيًّا﴾ سورة مريم ٧٤:

﴿قال السخاوي:﴾ إذا وقفت لحمزة على ﴿رِئِيًّا﴾ مريم ٧٤، أبدلت؛ ولك بعد ذلك وجهان:

- الإظهار ← نظراً إلى الأصل؛ لأن الياء المبدلة من الهمزة عارضة.

- والإدغام ← لوجود مثلين في اللفظ، ولموافقة خط المصحف.

﴿وكذلك﴾ ﴿تُوَوِي﴾ الأحزاب ٥١، و﴿تُوَوِيهِ﴾ المعارج ١٣.

﴿وعلية﴾: فمن باب واقتس لتفضلاً تلحق ﴿تُوَوِي﴾ و﴿تُوَوِيهِ﴾ بـ ﴿رِئِيًّا﴾.

- ﴿تُوَوِي﴾ الأحزاب ٥١، و﴿تُوَوِيهِ﴾ المعارج ١٣.

أ- الإظهار ← فتلفظ ﴿تُوَوِي﴾.

ب- الإدغام ← فتلفظ ﴿تُوَوِي﴾.

(٥) لأجل الساكن

- فإن قيل لماذا لم تُلحق رُوِيَا ب رِعْيَا كما نص البعض؟

لأنه لم يُلحقها أحد من شراح الشاطبية الكبار، وقول ابن الجزرى: «وأما ﴿الرُّوِيَا﴾ و﴿رُوِيَا﴾ حيث وقع فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واوًا، واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياءً وإدغامها في الياء بعدها، وهو إن كان موافقًا للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء» (النشر ج ١ ص ٣٧٠).

علق على هذا النص العلامة البناء بقوله: «قال في النشر: فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء أى: وهو الذى فى الشاطبية كأصلها» (إتحاف فضلاء البشر ص ٩٠).

❖ قال الدانى: «واختلف أصحابنا فى إدغام الحرف المبدل من الهمز وفى إظهاره فى قوله:

﴿رِعْيَا﴾، و﴿تُّوِي﴾، و﴿تُّوِيهِ﴾، فمنهم من يدغم اتباعًا للخط ومنهم من يظهر لكون البدل عارضًا، والوجهان جائزان» (التيسير ص ٣٢)



٤٣- قُرُوءٍ هَنِئًا مَعَ مَرِيئًا خَطِيئَةً بَرِيءٌ وَدُرِيءٌ النَّسِيءُ مُثَقَّلًا
❖ قال الإمام الشاطبي:

٢٤- وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبَدَّلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا
• أى: أن حمزة يبدل الهمزة الواقعة بعد الواو الزائدة واوًا، ويدغم الواو الزائدة فى الواو المبدلة، ويبدل الهمزة الواقعة بعد الياء الزائدة ياءً، ويدغم الياء الزائدة فى الياء المبدلة، حتى يفرق بين الزائد والأصلى.

- الكلمات التى بها ياء أو واو زائدة وبعدها همزة حصريةً:

١- ﴿قُرُوءٍ﴾: وهى الواو الوحيدة فى القرآن البقرة ٢٢٨.

٢- ﴿هَنِيئًا﴾: النساء ٤، الطور ١٩، الحاقه ٢٤، المرسلات ٤٣.

٣- ﴿مَرِيئًا﴾: النساء ٤.

٤- ﴿خَطِيئَتُهُ﴾: حيث وقعت وكيف جاءت ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾، ﴿خَطِيئَتِي﴾.

٥- ﴿بَرِيءًا﴾: حيث وقعت وكيف جاءت ﴿بَرِيءًا﴾، ﴿بَرِيءُونَ﴾.

٦- ﴿دَرِيءًا﴾: النور ٣٥.

٧- ﴿النَّسِيءُ﴾: التوبة ٣٧.

وله عليه: فكل ياء أو واو بعدها همز في كلمة فهي أصلية، ويجوز فيها وجها النقل والإدغام لحمزة باستثناء السبع كلمات المذكورة.

٤٤

٤٤- حُرُوفُ الزَّوَايِدِ أَعْلَمُنَهَا مَعَانِيًا (وَفِي الْأَهْلِ كَسْبٌ) جَمْعُهَا يَا أَخَا الْعُلَا

- اعلم: أن حروف الزوائد التي يتوسط بها الهمز عند حمزة هي حروف معانٍ^(٦) وعددها عشرة حروف مجموعة في:

﴿(وَفِي الْأَهْلِ كَسْبٌ)﴾:

- الواو ← نحو: ﴿وَأَنْتُمْ﴾.

- الفاء ← نحو: ﴿فَأَمْنُوا﴾، ﴿فَأَنْتُمْ﴾.

- ياء النداء ← نحو: ﴿يَا بَرَاهِيمَ﴾.

(٦) حروف المعاني: هي التي لها دلالات واضحة بمجرد النطق بها، كالحمزة في نحو: (أتدعون)، أما في

نحو: (أحمد) فهي حرف مبني.

- لام التعريف ← نحو: ﴿الْأَرْضُ﴾.

- الهمزة ← نحو: ﴿ءَأَنْتُمْ﴾.

- هاء التنبيه ← نحو: ﴿هَآؤُلَآءِ﴾.

- السلام ← نحو: ﴿لَأَنْتُمْ﴾.

- الكاف ← نحو: ﴿كَأَنْهُنَّ﴾.

- السين ← نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾.

- الباء ← نحو: ﴿بِأَنْهُمْ﴾.

❖ قد يكون الزائد حرفاً واحداً كما مثلنا، أو أكثر من حرف نحو: ﴿أَفَأَمِنَ﴾ و﴿وَكَايْنِ﴾ و﴿وَلَاخِرَةَ﴾ و﴿فَسَاكُتُبَهَا﴾ و﴿فَلَاقْطَعَنَّ﴾.

شرح أبي شامة لقول الشاطبي:

٢٤٨- وَمَا فِيهِ يُلْفَىٰ وَاسِطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ

٢٤٩- كَمَا هَاوِيَا وَاللَّامَ وَالْبَاءَ وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

«اللفظ الذي يوجد فيه الهمز متوسطاً بسبب حروف زوائد دخلن عليه واتصلن به خطأ أو لفظاً، الزائد مثل لفظ حرف التنبيه (ها) و(يا) حرف النداء واللام نحو: ﴿لِأَبْوَيْهِ﴾ والباء مثل ﴿بِأَنْهُمْ﴾، ونحو: هذه الزوائد:

﴿فَأَمِنُوا، وَأَمْرٌ، كَأَنْهُمْ، ءَأَنْذَرْتَهُمْ، أَفَأَنْتَ، لِبِإِمَامٍ، سَأُورِيكُمْ﴾، ولامات التعريف نحو: ﴿الْآخِرَةَ﴾ (إبراز المعاني).

٤٥- بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ، فَلَا وَقْفَ مُسَجَّلًا وَمَا بَعْدَهُ مِنْ دُونِهِ صَحَّ وَأَنْجَلًا

- للفرقة بين الهمز المتوسط بزائد والمتوسط بنفسه لابد من معرفة شروط المتوسط بزائد:

١- شرطان في الزائد الداخل على الهمز:

✽ (بِشَرْطِ اتِّصَالِهِ، فَلَا وَقْفَ مُسَجَّلًا):

أ- لا يصح الوقف على الزائد مطلقاً؛ لاتصاله بالكلمة.

ب- أن يكون الزائد حرفاً من حروف المعاني (وليس كلمة) سواء حرفاً واحداً نحو: ﴿لَأَنْتُمْ﴾ أو أكثر كما مثلنا وذكرنا في البيت السابق.

٢- شرط في الكلمة الداخل عليها الزائد:

✽ (وَمَا بَعْدَهُ مِنْ دُونِهِ صَحَّ وَأَنْجَلًا)

- يصح البدء بالهمز بدون الزائد ويستقيم المعنى.

✽ قال ابن الجزري: «المتوسط بزائد: هو ما انفصل حكماً واتصل رسماً بحرف من حروف المعاني دخل عليه كحروف العطف وحروف الجر ولام الابتداء وهمزة الاستفهام وغير ذلك» (النشر ج١ ص٣٤٣، ٣٤٦).

✽ قال أبو شامة: «الهمز متوسط باعتبار أن ما دخل عليه متصل به خطأً أو لفظاً، لا يمكن انفصاله منه، والزائد ما أمكن فصله من الكلمة ولا تختل بنيتها، فحروف المضارعة لا تعطى حكم الزوائد، والهمز بعدها متوسط بلا خلاف» (إبراز المعاني ص ١٧٨).

﴿٤٥﴾

- فيخرج ما لم يستوف شرطاً من شروط المتوسط بزائد إلى المتوسط بنفسه وحكمه التغيير فقط:

٤٦- فَيَخْرُجُ نَحْوُ فَاتِنَا وَالَّذِي أُوتِمِنُ وَمَا رَسَمُوا بِالْوَصْلِ يَوْمَئِذٍ جَلًّا

أولاً: ما كان قبل الهمز حرف متصل به:

(فَاتِنَا) ونحوها: فالهمزة متوسطة بنفسها؛ لأنه لا يمكن البدء بالكلمة بدون الفاء، فاللغة العربية لا تبدأ بساكن، نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾ و﴿فَأُورُوا﴾ و﴿يَأْلُمُونَ﴾.

ثانياً: ما كان قبل الهمز كلمة:

١- منفصلة عنه:

﴿الَّذِي أُوتِمِنُ﴾ و﴿يَصَالِحُ أُتِنَا﴾ و﴿الْهُدَى أُتِنَا﴾ ونحوه من كل ما وقع بعد همز الوصل لأن:

أ- الذي دخل على الهمز كلمة وليس حرفاً، ويجوز الوقف عليها.

ب- لا يجوز البدء بالهمز بدون الكلمة السابقة.

❖ قال ابن الجزري: «يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك..... وذلك: أن الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت؛ لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن؛ فلهذا حُكِمَ لهن بكونهن متوسطات، ألا ترى أن الهمز في ﴿فَأُورُوا﴾ و﴿وَأْمُرُ﴾ و﴿قَالَ أُتُونِي﴾ كالدال في ﴿فَادْعُ﴾ والسين في ﴿فَأَسْتَقِمُّ﴾ والراء في ﴿قَالَ أَرْجِعْ﴾ كما أنه لا يقال إن الدال والسين والراء في ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت فكذاك هذه الهمزات» (النشر ج ١ ص ٣٤).

٢- متصلة به:

﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَبْنُونَ﴾^(٧) و﴿وَيَكْفُرُونَ﴾^(٨) الهمزة متوسطة وحكمها التسهيل فقط؛ لأن الذي دخل على الهمز كلمة متصلة بها رسماً، وليس حروف معانٍ.

(٧) طه ٩٤

(٨) (وَيْكُ): كلمة بمعنى ألم تعلم

❖ قال الهمداني: «فأما ﴿يَوْمِيذٍ﴾، و﴿يُؤْمِنُ﴾، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾، ونظائرهن فالهمزة فيهن في حكم المتوسطة؛ إذ الزائد لا يمكن انفصاله منهن» (الدرة الفريدة ص ٥٠٤).



٤٧- وَهَمْزَيْنِ مَعَ مَدَّيْنِ سَهَّلَتْ وَاقِفًا طَوِيلًا فَقَصْرًا دَعَّ وَعَكْسًا بِهَوُلاً

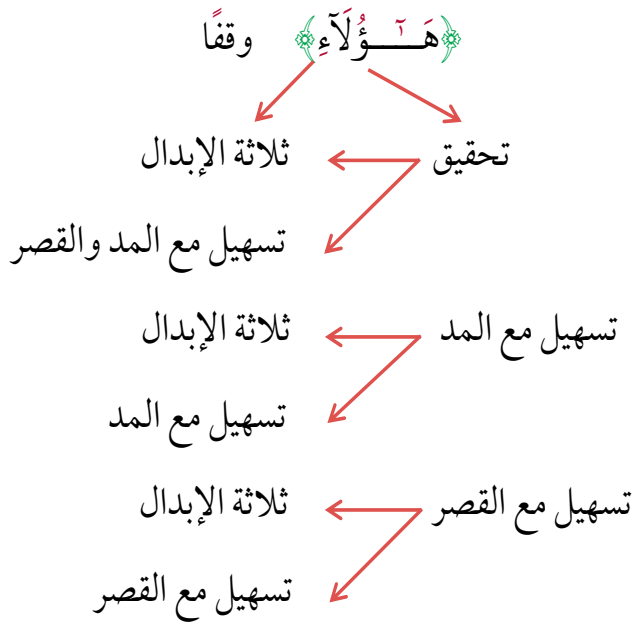
- عند الوقف لحمزة على كلمة ﴿هَآؤُلَاءِ﴾:

خمسة عشر وجهًا حاصلة من ضرب الثلاثة أوجه الجائزة في الهمزة الأولى في الخمسة أوجه الجائزة في الهمزة الثانية، يمتنع منها وجهان عند تسهيلها:

الأول: مد الأولى مع قصر الثانية.

الثاني: قصر الأولى مع مد الثانية.

وذلك لتصادم المذهبين (الاعتداد فيهما بالأصل والاعتداد بالعارض)، وتبقى ثلاثة عشر وجهًا كلها صحيحة:



ثلاثة عشر وجهًا

❖ قال ابن الجزرى: «ومن المتوسط بزائد مسألة ﴿هَؤُلَاءِ﴾:

ففى الأولى: التحقيق، وبين بين مع المد والقصر.

وفى الثانية: الإبدال بثلاثة والروم بوجهين، صارت خمسة عشر، لكن يمتنع منها وجهان فى وجه بين بين، وهما مد الأول وقصر الثانى وعكسه لتصادم المذهبين» (النشر ج١ ص٣٨١).

* فائدة:

هل يجوز تقييد وجهى المتوسط بزائد لحمزة وقفاً بوجهى السكت وعدمه؟

الجواب: من المعلوم أن:

- رواية خلف: مسندة فى التيسير والشاطبية من طريق ابن غلبون.

- رواية خلاد: مسندة فى التيسير والشاطبية من طريق أبى الفتح فارس.

أولاً: باب السكت على الساكن قبل الهمز من التيسير والشاطبية:

« لخلف »

١- السكت على (أل، شىء) من قراءة الدانى على ابن غلبون وأبى الفتح فارس .

٢- السكت على المفصول نحو ﴿مَنْ ءَأْمَنْ﴾ من قراءة الدانى على أبى الفتح فارس.

(التيسير ص٤٨)، (فتح الوصيد ص٢٢٢).

❧ وعليه: فإن الدانى -وتبعه الشاطبى- خرج عن طريق ابن غلبون إلى طريق أبى الفتح فارس.

« لخلاد »

السكت على (أل، شىء) من قراءة الدانى على ابن غلبون (التيسير ص٤٨)، (فتح الوصيد ص٢٢٢).

❧ وعليه: فإن الدانى -وتبعه الشاطبى- خرج عن طريق أبى الفتح فارس إلى

طريق ابن غلبون، فأبو الفتح لم يرو لخلاد سكتاً، وتبعهما ابن الجزرى بقوله:

«فروى جماعة من أهل الأداء السكت عن حمزة من روايتي خلف وخلاد في لام التعريف حيث أتت و (شئ) حيث وقعت وهذا مذهب ابن غلبون من طريق الداني ... وهو أحد المذهبين في التيسير والشاطبية والسكت على الساكن المنفصل: روى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حسب: وهذا مذهب أبي الفتح فارس، وهو الذي في الشاطبية والتيسير» (النشر ص ٣٣٣، ٣٣٤).

ثانياً: الهمزة إذا توسطت بدخول الزوائد عليها:

- «مذهب ابن غلبون تحقيقها فقط.

- مذهب أبي الفتح فارس تغييرها فقط» (المفردات ص ٦٣).

❖ **قال الداني:** «وقد اختلف أصحابنا في تسهيل ما يتوسط من الهمزات بدخول الزوائد عليها فكان بعضهم يرى التسهيل في ذلك وكان آخرون لا يرون إلا التحقيق، والمذهبان جيدان، وهما ورد نص الرواية» (التيسير ص ٣٣، بتصرف).

❖ **وعليه:** فإن الداني خرج في التيسير عن طريقه، فزاد لخلف التغيير وزاد لخلاد التحقيق وتبعه في ذلك الشاطبي، وتبعهما ابن الجزري بقوله: «وذكر الوجهين جميعاً صاحب التيسير والشاطبية» (النشر ص ٢٤٣).

❖ **وعليه:** لا يصح تقييد وجهي المتوسط بزائد بوجهي السكت وعدمه لحمزة اعتماداً على إسناد الطرق، وذلك لخروج الأئمة عن طرقهم اختياراً كما أوضحنا، وليس لأحد أن يلزمهم بما لم يلزموا أنفسهم به، خاصة وأن خروجهم عن طرقهم إنما هو لمروياتهم المسندة وقد تلقتها الأمة بالقبول لمئات السنين.

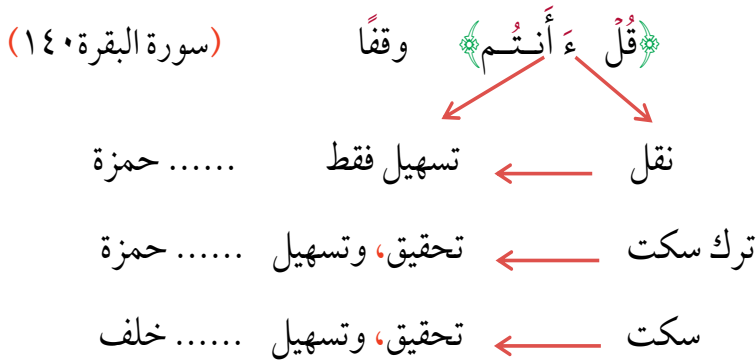


٤٨- وَفِي قُلِّ ءَأَنْتُمْ ثَانِيًا لَا تُحَقِّقْنَ عَلَى الثَّقَلِ وَالْوَجْهَيْنِ مَعَ غَيْرِ ذَا أَعْمَلَا

في نحو: ﴿قُلِّ ءَأَنْتُمْ﴾ وقفًا لحمزة همزتان:

١- الهمزة الأولى المبتدأة. ٢- الهمزة الثانية المتوسطة بزائد.

﴿قال أبو شامة:﴾ «يتمتع بتحقيق الهمزة الثانية على التغيير في الأولى بالنقل؛ لأنه من خفف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى لأنها متوسطة صورة، فهي أخرى بالتغيير من المبتدأة» (إبراز المعاني).

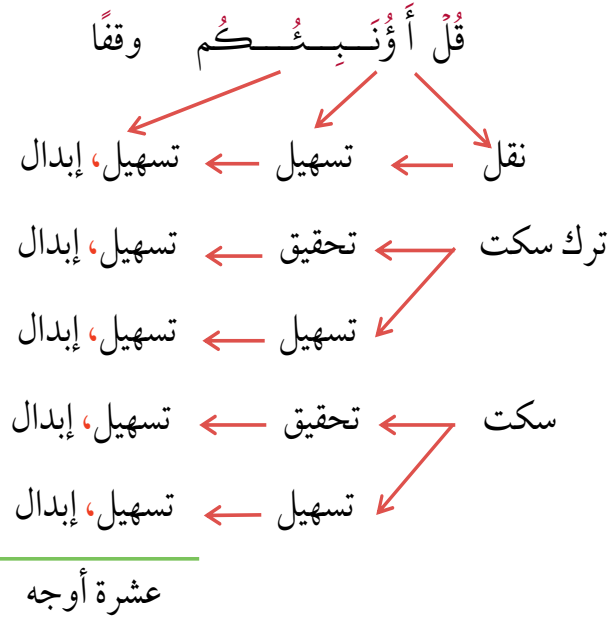


خمسة أوجه

- ومثل ذلك: قوله تعالى: ﴿جَمِيعًا أَفَأَنْتَ﴾ (سورة يونس ٩٩).

قوله تعالى: ﴿مَدْحُورًا أَفَأَصْفَاكُمْ﴾ (سورة الإسراء ٣٩، ٤٠).

- ومثل ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلِّ أَوْ نَبِّئْكُمْ﴾ (آل عمران ١٩).



- ومثل ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ﴾ الحج ٧٢

❖ قال ابن الجزري: «ومن المتوسط بزائد مسألة ﴿قُلْ أُوْنِبِئْكُمْ﴾، فيجوز فيها عشرة أوجه،

و ﴿قُلْ أَنْتُمْ﴾ يجيء فيها خمسة أوجه، وجه النقل في الأولى لا يجوز مع تحقيق الثانية»

(النشر ج ١ ص ٢٨٣).

❖ تنبيه:

فرق البعض بين أوجه { ﴿قُلْ أَنْتُمْ﴾، و ﴿جَمِيعًا أَفَأَنْتَ﴾ } في الأولى خمسة أوجه، والثانية

سته أوجه لا يمتنع شيء، وحثهم في ذلك: أن الهمزة الثانية ليست تابعة للأولى بل يفصل

بينهما حرف، وكذلك ﴿أَفَأَنْبِئْكُمْ﴾ الحج، والرد على ذلك:

أولاً: لم يذكر ابن الجزري أى تفرقة بينهما، ولو اختلفا في الحكم لبيّن ذلك .

ثانياً: قال الضباع: « ﴿قُلْ أُوْنِبِئْكُمْ﴾.... ففيه عشرة أوجه، ومثله: ﴿قُلْ أَفَأَنْبِئْكُمْ﴾،

وإلى ذلك أشار العلامة المتولى بقوله في توضيحه:

وَبِالْعَشْرِ فِي (قُلْ أُوْنِبِئْكُمْ) فَكَيْفَ

..... وَفِي ذِي الْحُجِّ لَا فَرْقَ يَا فُلَا

(إرشاد المرید ص ٩٨) .

ثالثاً: العلة في تغيير الهمزة ليس لالتصاق الهمزتين، لكن العلة في ذلك كون الهمزة الثانية متوسطة بزائد والهمزة الأولى مبتدأة، وهما كذلك في كلا المثالين فمن يخفف المبتدأة (بالنقل) فمن الأولى أن يخفف المتوسطة.

٤٠٤٠

٤٩- فَفِي أَلْيَا يَلِي وَالْوَاوِ إِنْ كَانَتْا يُجَا نِسَا الشَّكْلَ طَرْفًا عَنْهُمَا أَبْدَلْنَ جَلَا

• أى: يتبع حمزة وهشام في الوقف على الهمزة رسم المصحف في الياء والواو:

- فما كان صورة همزته المتحركة ياء ← خفت على المذهب الرسمي بإبدالها ياءً بحركة نفسها.

- وما كان صورة همزته المتحركة واوًا ← خفت على المذهب الرسمي بإبدالها واوًا بحركة نفسها.

- وذلك بشرطين:

*(إِنْ كَانَتْا..... طَرْفًا):

الأول: أن تكون الهمزة متطرفة.

*(إِنْ كَانَتْا يُجَانِسَا الشَّكْلَ):

الثاني: أن تكون حركة الهمزة مجانسة لصورتها:

- إذا كانت صورة الهمزة واوًا ← تكون حركتها الضم نحو:

﴿الْمَلُوءُ﴾ و﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ و﴿شُرَكَؤُا﴾.

- وإذا كانت صورة الهمزة ياءً ← تكون حركتها الكسر نحو:

﴿نَبَائِ﴾ و﴿شَاطِئِ﴾ و﴿تَلْقَائِ﴾.

فيخرج من المذهب الرسمي نحو: ﴿وَأَحِبُّوهُ﴾ و ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ و ﴿يُبَدِئُ﴾ و ﴿الْوَلُّوْ﴾ و ﴿أَسْتَهْزِئُ﴾.

❦ قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في الوافي: «إن جواز الوقف على كلمة بالواو، وعلى أخرى بالياء، وعلى ثالثة بالحذف موقوف على السماع وصحة النقل وثبوت الرواية، فإن القراءة سنة متبعة يتلقاها الآخر عن الأول، وقد حصر علماء القراءات الكلمات التي رُسمت همزتها في المصاحف بالواو، وثبتت الرواية الصحيحة بجواز الوقف عليها بالواو وحصرها الكلمات التي رُسمت همزتها ياءً وصح النقل بجواز الوقف عليها بالياء، وضبطوا الكلمات التي حُذفت صورة همزتها وثبت النقل بصحة الوقف عليها بحذف الهمزة، فلا يسوغ للقارئ أن يعدو الكلمات التي نصوا عليها وجمعوها إلى غيرها من الكلمات التي لم يصح سندها، ولم تثبت روايتها» انتهى.

❦ وعليه: فبعد جمع الكلمات المنصوص عليها (التي جمعها القاضي في الوافي والمذكورة في كتاب النشر لابن الجزري) تتبعناها في القرآن الكريم كاملاً فلم نجد لها نظائر، مما دلَّ على أن ابن الجزري حصر كل كلمات الرسم (الكلمات المذكورة في النشر زادت عما ذكره القاضي)، وبالتدقيق وجدناها جميعاً لم تخرج عن القاعدة المذكورة.

❦ قال ابن الجزري: «وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل، سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن، ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف: فما رُسم منه بالواو وُقِفَ عليه بها، أو الياء فكذلك، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره واختيار أبي عمرو» (النشر ج ١ ص ٣٥١).

انظر (جامع البيان ص ٢٤٦ ط. دار الكتب العلمية) و (النشر ج ١ ص ٣٦٢).

ثم قال: «ومنهم من عمم في التخفيف الرسمي، فأبدل الهمزة بما صورت به وحذفها فيما حذفت فيه:

فيبدلها واوا خالصة في نحو: ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ و ﴿وَأَحِبَّآؤُهُ﴾ و ﴿يَدْرُوكُمْ﴾ و.....
ويبدلها ياء خالصة في نحو: ﴿نِسَائِكُمْ﴾ و ﴿لَيْنٌ﴾ و.....
وحذفها في نحو: ﴿الْمَوءُودَةُ﴾: (المودة على وزن الموزة) و ﴿تَجْرُونَ﴾ و ﴿يَسْأَلُونَ﴾ و...
وهذا كله لا يجوز» (النسرجا ١ ص ٣٦٣).

لله باستثناء كلمتين هما ﴿هُزُوا﴾ و ﴿كفُوا﴾ لحمزة:

الهمزة فيهما ليست طرفاً، وحركتها لا تجانس صورتها ولكن نص الإمام الشاطبي في فرش سورة البقرة على إبدالها واوا بحركة نفسها، وذلك لحمزة فقط؛ لأن هشاماً لا يغير الهمزة المتوسطة.

٤٠٤٠

٥- وَيَحْذِفُ مُسْتَهْزُونَ رُوسَ تَطْوٍ وَنَحْ وَهُمْ مَعَ كَمْتِكِينَ حَمْزَةٌ مُسْهِلًا

أى: يتبع حمزة في الوقف على الهمزة رسم المصحف في الهمزة المتوسطة التي ليس لها صورة، فيحذفها على المذهب الرسمي، وذلك في أصلين مطردين:

الأول: كل همزة مضمومة ممدودة بعد حركة:

١- بعد كسر: نحو: ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ و ﴿مَالِئُونَ﴾ و ﴿الْصَّابِئُونَ﴾ ومعلوم من الشاطبية: أنه يلزم عند حذف الهمزة ضم الحرف قبلها.

٢- بعد ضم: نحو: ﴿رُءُوسٍ﴾ و ﴿بِرْءُوسِكُمْ﴾.

٣- بعد فتح: نحو: ﴿يَيْئُوسًا﴾ و ﴿يَطْئُونَ﴾ و ﴿تَبْرَءُوا﴾ و ﴿يَكُودُهُ﴾.

الثاني: كل همزة مكسورة ممدودة بعد كسر:

نحو: ﴿مُتَكِّينَ﴾ و ﴿خَاسِيْنَ﴾ و ﴿الْصَّابِيْنَ﴾.

❖ تنبيهات مهمة:

- الأول. قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ فاطر ٤٣.
- قرأها حمزة: بإسكان الهمزة في الوصل، فلا يجوز الوقف عليها بالإبدال على المذهب الرسمي لخروجها من القاعدة.
- قرأها هشام: بكسر الهمزة في الوصل، فيجوز الوقف عليها بالإبدال على المذهب الرسمي لدخولها في القاعدة.



- الثاني. قوله تعالى: ﴿جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾ الكهف ٨٨.
- قرأها حمزة: بنصب الهمزة منونة في الوصل، فلا تبدل على المذهب الرسمي.
- قرأها هشام: بضم الهمزة، فتبدل واوًا على المذهب الرسمي لرسمةا في بعض المصاحف على واو.



- الثالث. قوله تعالى: ﴿نَبَأٍ﴾ الأنعام ٣٤.
- تبدل الهمزة ياءً مكسورة على التخفيف الرسمي، وذلك على ما ذهب إليه ابن الجزرى من أن الألف هي الزائدة، والياء صورة الهمزة.

❖ قال ابن الجزرى: «صورت الهمزة فيه ياءً، إلا أن الألف زيدت قبلها، وقد قيل: إن الألف هي صورة الهمزة في ذلك، وأن الياء زائدة، والأول هو الأولى بل الصواب» (النشر ج ١ ص ٣٥٧).



- الرابع. اختلفت المصاحف في رسم بعض الكلمات، فمثلاً كلمة ﴿جَزَاءُ﴾ الزمر ٣٤.
- صورت الهمزة واوًا في بعض المصاحف وفي غيرها لم تصور، فيجوز الوقف عليها بإبدال الهمزة واوًا على المذهب الرسمي اتباعاً لرسم المصحف، فالأوجه الجائزة وقفاً لحمزة

وهشام اثنا عشر وجهًا: خمسة أوجه على التخفيف القياسي، وسبعة أوجه على التخفيف الرسمي سواءً صورت الهمزة واوًا أو لم تصور.

✽ قال أبو شامة: «حمزة كان يعتبر تسهيل الهمزة بخط المصحف الكريم، على ما كتب في زمن الصحابة رضى الله عنهم» (إبراز المعاني ص ١٧٢).

👈 وعليه: فيجوز لحمزة وهشام اتباع المذهب الرسمي في الكلمات المتفق عليها والمختلف فيها رسمًا.

- لذلك تعين علينا معرفة الكلمات التي اختلفت المصاحف في كتابتها وهي:

أولًا: ما اختلفت المصاحف في رسمها ياءً، كلمتان^(٩):

١- ﴿بِلِقَائِ﴾ الروم ٨.

٢- ﴿لِقَائِ﴾ الروم ١٦.

ثانيًا: ما اختلفت المصاحف في رسمها واوًا، سبع كلمات^(١٠):

١- ﴿جَزَّوْاُ﴾ طه ٧٦، الزمر ٣٤ ← لحمزة وهشام.

أما موضع الكهف ٨٨ ← لهشام فقط كما بينا.

٢- ﴿عَلَّمَوْاُ﴾ الشعراء ١٩٧.

٣- ﴿الْعَلَّمَوْاُ﴾ فاطر ٢٨.

٤- ﴿أَبْنَوْاُ﴾ المائدة ١٨.

٥- ﴿أَنْبَوْاُ﴾ الأنعام ٥، الشعراء ٦.

٦- ﴿يَنْشَوْاُ﴾ الزخرف ١٨.

٧- ﴿يَنْبَوْاُ﴾ القيامة ١٣.

(٩، ١٠) انظر النشر ج ١ ص ٣٥٦، ومورد الظمان، وعقيلة أتراب القصائد، ونثر المرجان.

❖ وقال الشيخ عبد الفتاح القاضى فى البدور الزاهرة:

«المصاحف التى صورت فيها الهمزة ← تبدل الهمزة على المذهب الرسمى،

والمصاحف التى لم تصور فيها الهمزة ← لا تخفف على المذهب الرسمى».

ولم يذكر (رحمه الله) دليلاً على قوله، بل هذا مخالف لصنيع العلماء، فابن الجزرى فى كتاب النشر بين أن معرفة الرسم سبيل لإدراك الحكم فى المذهب الرسمى، ثم ساق جميع كلمات الرسم ومواضعها، وبين ما ورد فيه الخلاف منها. وإن كان الأمر يخص المصحف الكوفى بعينه مثلاً، أو أن كل قارئ يتبع رسم المصحف الذى بين يديه دون باقى المصاحف العثمانية، ما ذكر الكلمات المختلف على رسمها بين المصاحف.



- الخامس. لم يذكر الإمام الشاطبى الألف فى التخفيف الرسمى، وعلة ذلك ذكرها أبو شامة فى شرحه للشاطبية بقوله:

«لم يذكر الألف، وإن كانت الهمزة تصور بها كثيراً ← لأن تخفيف كل همزة صورت ألفاً

على القواعد المتقدمة (المذهب القياسى) لا يلزم منه مخالفة الرسم:

- لأنها إما أن تجعل بين الهمزة والألف نحو: ﴿سَأَلْ﴾.

- أو تبدل ألفاً نحو: ﴿مَلَجَأْ﴾.

فهو موافق للرسم، وإنما تجيء المخالفة فى رسمها بالياء والواو، وفى عدم رسمها».

(إبراز المعانى ص ١٧٣).

وقد ذكر البعض: أن الهمزة فى كلمتى ﴿التَّشَاءُ﴾ حيث وردت، و﴿يَسْأَلُونَ﴾ الأحزاب ٢٠

تبدل ألفاً على المذهب الرسمى، وليس هذا اختيار الشاطبى، فلا ينسب له، بل هو مذكور فى كتاب النشر لابن الجزرى.



- **السادس.** قال ابن الجزرى فى خاتمة باب الوقف: «فى ذكر مسائل من الهمز نذكر فيها ما أصلنا من القواعد المتقدمة مع ما ذكره أئمة الأداء، مع بيان الصحيح من غيره، ليقاس عليها نظيرها فيعرف بها حكم جميع ما وقع فى القرآن» (النشر ج١ ص ٣٦٨).

ولقد طابق ما ذكره من الأوجه ما أصلنا، فلم يذكر المذهب الرسمى فى نحو: ﴿يُنشِئُ﴾ ولا فى نحو: ﴿اللَّوْلُؤُ﴾، ولم يذكر الحذف إلا فى نحو ما أصلنا.

﴿حُكْمُ مَا فِي الإِدْغَامِ الصَّغِيرِ﴾

٥١- وَفِي وَجَبَتْ عِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَظْهَرَ ن وَفِي نَحْوِ فِي يَوْمٍ عَنِ الْكُلِّ فَانْقُلَا ﴿وَفِي وَجَبَتْ عِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ أَظْهَرَ﴾:

﴿قال الشاطبى: (وَفِي وَجَبَتْ خُلْفَ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا)﴾

﴿قال السخاوى فى شرحه: (وَفِي وَجَبَتْ جُنُوبَهَا)﴾ الحج ٣٦ خلف عن ابن ذكوان، ومعنى يُفْتَلَا: يتدبر ويبحث عنه، وإنما قال ذلك لأن المشهور عن ابن ذكوان، فيه الإظهار وهو الذى ذكره أبو عمرو فى التيسير».

﴿وعليه: فطريق الشاطبى الإظهار وزاد الإدغام، إلا أن ابن الجزرى منع وجه الإدغام ولم يضمه طيبة النشر؛ لأنه انفرادة بقوله: (وانفرد الشاطبى عن ابن ذكوان بالخلاف فى وَجَبَتْ جُنُوبَهَا)﴾ ولا نعرف خلافاً عنه فى إظهارها من هذه الطرق» (النشر ج٢ ص ٨).

- لذلك يمتنع وجه الإدغام؛ لأننا نقرأ الشاطبية من رواية ابن الجزرى وطريقه.

﴿وَفِي نَحْوِ فِي يَوْمٍ عَنِ الْكُلِّ فَانْقُلَا)﴾

- إذا اجتمع واوان نحو: ﴿عَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾، ﴿سَبَحْنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾

أوياء ان نحو: ﴿فِي يَوْمٍ﴾، ﴿الْأَبَازِينِ يَعْلَمُ﴾ فجميع القراء قرءوا بالإظهار قولاً واحداً؛ لئلا يذهب المد بالإدغام، وهذا النوع هو المسمى بمد التمكين.
معنى مد التمكين: أنه يجب على القارئ أن يفصل بين الواوين أو الياءين بتمكين حرف المد من مقدار (الحركتين) حذراً من الإدغام أو الإسقاط.

﴿٢٠٤﴾

٥٢- بِخَلْقِكُمْ وَخُلْفٍ لِكُلِّ بِنَشْرِهِمْ سِوَى صَالِحٍ إِدْغَامُهُ وَكَامِلٌ تَلَا - قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ المرسلات ٢٠ لجميع القراء:

سكت عنها الإمام الشاطبي (ولا ينسب لساكت قول)، وما عليه العمل هو ما نص عليه الإمام ابن الجزري بقوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع الإدغام» (النشر ج١ ص ١٧٩).

ثم قال: «أجمع رواية الإدغام عن أبي عمرو على إدغام القاف في الكاف إدغامًا كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها، ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وضح النقل، وبه قرأنا وبه نأخذ، ولم نعلم أحداً خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ المرسلات ممن لم يرو إدغام أبي عمرو» (النشر ج١ ص ٢٣٩).

ثم قال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ إظهار الصفة .. فقد صح عندنا نصاً وأداءً، وقرأت به .. إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية وأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز البتة في قراءة أبي عمرو - في وجه الإدغام الكبير - غيره؛ لأنه يدغم المتحرك من ذلك [أى: من القاف في الكاف نحو: ﴿يَرْزُقْكُمْ﴾] إدغامًا محضًا، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى» (النشر ج٢ ص ١٩).
وله عليه: فللسوسى: حكمها ← إدغام القاف في الكاف إدغامًا كاملاً يذهب معه

صفة الاستعلاء للقف.

- ولباقى القراء: حكمها ← الإدغام الكامل والناقص، والكامل مقدم.

﴿حُكْمُ مَا فِي الْإِمَالَةِ﴾

٥٣- مُمَالٌ عَلِيٌّ وَحَدَهُ قُلٌّ وَحَمْزَةٌ فَقَلِيلٌ لِيُورِثَ وَأَعْرِفِ الْبَابَ تَأْصُلًا

٥٤- سِوَى أَرْبَعٍ وَهِيَ الرَّبَا وَكِلَاهُمَا وَمَرْضَاةٌ مِشْكَاةٌ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

- قُلٌّ ورش بخلف عنه ذات الياء (الألفات الأصلية المتطرفة المنقلبة عن ياء أصلية) وما يلحق بها، التي يميلها حمزة والكسائي وما أماله الكسائي وحده أو دورى الكسائي، سوى أربع كلمات ليس له فيها إلا الفتح قولاً واحداً:

١- ﴿الرَّبَّوْا﴾ ← حيث أتت وكيف وقعت نحو: ﴿مِنَ الرَّبَّوْا﴾، ﴿وَأَخَذِهِمُ الرَّبَّوْا﴾.

٢- ﴿مَرْضَاتٍ﴾ ← حيث أتت وكيف وقعت نحو: ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾، ﴿مَرْضَاتِي﴾.

﴿تَبَتَّغِي مَرْضَاتِ أَرْوَجِكَ﴾.

٣- ﴿كَمِشْكُوتَةٍ﴾ ← سورة النور ٣٥.

✦ وذلك لأن الألف فيهم منقلبة عن واو.

٤- ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ ← سورة الإسراء ٢٣.

✦ قيل إن ألفه منقلبة عن واو، وقيل منقلبة عن ياء.

- وإنما قلل ما قلل من الواوى غير ذلك كـ ﴿وَالضُّحَى﴾ من أجل كونه رأس آية

(من السور الإحدى عشرة المعلومة) فأميل للمناسبة والمجاورة،

وكذلك ﴿ضُحَى﴾ بسورة الأعراف ٩٨، قللها ورش مع كونها ذات واو؛ اتباعاً للرسم.

- ٥٥- وَدَعَّ عَنْهُ تَقْلِيلًا بِقَصْرِ كَأَمَنُوا سِوَى عَادَانَ الْأُولَى وَالْآنَ حَصَلَا
- ٥٦- وَقَلَّلَ مَعَ التَّوَسِيطِ وَأَفْتَحَ وَقَلَّلَنَّ بِمَدِّ وَرُوسِ الْأَيِّ قَلَّلَ لِتَعْدِلَا
- ٥٧- سِوَى مَا بِهِ (هَا) عِنْدَهُ الْخُلْفُ مُسَجَلَا وَلَكِنَّ ذِكْرَهَا بِتَقْلِيلِهِ تَلَا

- الأوجه الجائزة عند اجتماع البدل وذات الياء وتقدم البدل لورش:

إذا كانت ذات الياء ليست رأس آية ← فحكمها الفتح والتقليل

﴿لَادَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي﴾ (البقرة: ٣٤)

قصر	←	فتح فقط	وَدَعَّ عَنْهُ تَقْلِيلًا بِقَصْرِ
توسط	←	تقليل	وَقَلَّلَ مَعَ التَّوَسِيطِ
إشباع	←	فتح، تقليل	وَأَفْتَحَ وَقَلَّلَنَّ بِمَدِّ

- باستثناء: ١- ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ بسورة النجم

٢- ﴿ءَأَلَّكُنَّ﴾ الاستفهامية بسورة يونس

يجوز معهما التقليل على القصر إذا أجرينا على القول باستثنائهما من البدل.

﴿عَادَا الْأُولَى﴾ ﴿فَعَشَّاهَا﴾ (النجم ٥٠ : ٥٤)

قصر	←	تقليل	←	فتح، تقليل
توسط	←	تقليل	←	تقليل
إشباع	←	تقليل	←	فتح، تقليل

﴿وَرُوسِ الْأَيِّ قَلَّلَ لِتَعْدِلَا﴾

قال الإمام الشاطبي:

٣١٥- وَلَكِنَّ رُءُوسِ الْأَيِّ قَدَّ قَلَّ فَتَحُّهَا لَهُ

❖ قاعدة:

رءوس الآى فى السور الإحدى عشرة المذكورة فى الشاطبية حكمها التقليل سواء كانت ذوات ياء نحو: ﴿الْهُدَى﴾، ﴿يَخْشَى﴾ أو ذوات واو نحو: ﴿الضُّحَى﴾، ﴿الْقَوَى﴾.

❖ قال السخاوى: «معنى قوله: (قَلَّ فَتَحُّهَا) أى: فتحها فتحًا قليلًا، يعبر بذلك عن الإمامة اليسيرة».

❖ قال أبو شامة: «يعنى أن رءوس الآى لا يجرى فيها الخلاف المذكور - لذات الياء - بل قراءته لها على وجه واحد، وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله: قد قل فتحها، يعنى أنه قلله بشيء من الإمامة».

سؤال: لماذا ذات الياء وذات الواو حكمهما التقليل فقط لورش فى رءوس الآى؟

كى تتفق ألفاظها ولا يختلف عن ما هو مقلل لورش، وذلك أن منها ما فيه راء، نحو: ﴿الْثَرَى﴾، ﴿الْكُبْرَى﴾ وذلك حكمه التقليل لورش بلا خلاف، فأجرى الباقي مجراه لياتى الجميع على نمط واحد، وذلك معنى (لِتَعْدِلَا).

❖ (سَوَى مَا بِهِ (هَا) عِنْدَهُ الْخُلْفُ مُسْجَلًا)

- استثناء من القاعدة:

استثنى ورش من حكم التقليل قولًا واحدًا فى ألفات رءوس الآى الإحدى عشرة المعروفة: الكلمات التى اقترنت بضمير المؤنث (ها) وذلك فى سورة الشمس وبعض آى سورة النازعات سواء كان يائيًا نحو: ﴿بَنَاهَا﴾، و ﴿سَوَّاهَا﴾ أو واويًا نحو: ﴿دَحَاهَا﴾، و ﴿تَلَاهَا﴾. فتحكمها الفتح والتقليل.

سؤال: ما وجه المغايرة بين ما به ضمير المؤنث (ها) وغيره من رءوس الآي؟

وجه المغايرة: أن الألف في نحو: ﴿ضَحَّهَا﴾ ليست طرفاً للكلمة يحصل بإمالتها مشاكلة رءوس الآي، بل المشاكلة والمناسبة حاصلة بضمير المؤنث، فلم تكن بحاجة إلى إمالة الألف قبله، فصارت الكلمة كغيرها مما ليس رأس آية، فجرى فيها الخلاف.

- أما من سوى في التقليل بين ﴿ضَحَّهَا﴾، و ﴿أَلْضَحَّى﴾ قصد قوة المشاكلة بالتقليل وضمير المؤنث (ها)، فتقع المشاكلة وسطاً وطرفاً (انظر إبراز المعاني ص ٢٢٦).

- سؤال: ما العلاقة بين البدل ورءوس الآي التي بها (ها)؟

العلاقة بينهما مطلقة، وهذا معنى قولنا: (مُسَجَّلًا) ودليل ذلك:

- أولاً: الأداء.

- ثانياً: أن مذهب الداني في التيسير لورش هو التوسط للبدل والتقليل لذات الياء، والفتح

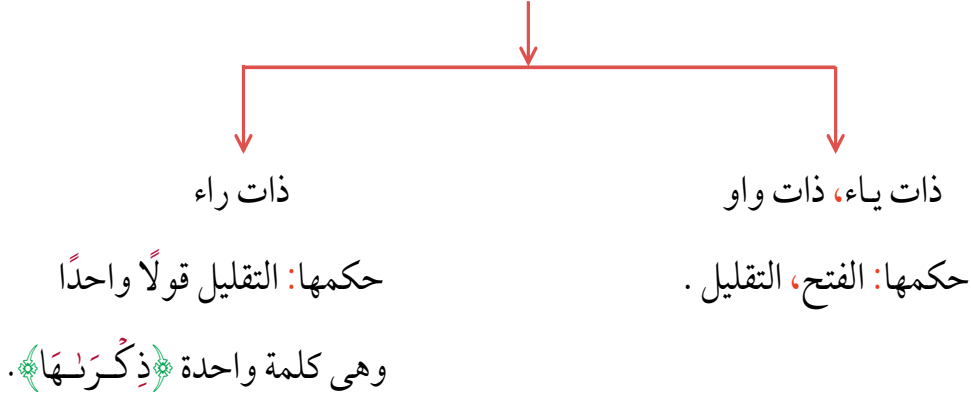
لرءوس الآي التي آخرها (ها)، وكذلك ما نص عليه ابن الجزري، سنذكره بعد (انظر ص ٩٠).

رأس آية	بدل
﴿أُرْسَهَا﴾	﴿عَامَنُوا﴾
↓	↓
فتح، تقليل	← قصر
فتح، تقليل	← توسط
فتح، تقليل	← إشباع

﴿وَلَكِنَّ ذِكْرَهَا بِتَقْلِيلِهِ تَلَا﴾

أى: لاختلاف عن ورش في تقليل ما به (ها) وكان رأيًا، وهو كلمة ﴿ذَكَرَهَا﴾ النازعات: ٤٣.

راءوس الآى المقترنة بـ (ها)



﴿٣٠٤﴾

٥٨- وَفِي بَدَلٍ مَعَ فَتْحِ ذِي الْيَاءِ فَأَقْصُرَنَّ وَمُدًّا وَإِنْ قَلَّتْ وَسِطَ وَطَوَّلًا

- عند اجتماع البدل وذات الياء، وتقدم ذات الياء لورش:

﴿فَتَلَقَّى﴾	﴿ءَادَمُ﴾ (البقرة: ٣٧)
↓		↓
فتح	← قصر، إشباع
تقليل	← توسط، إشباع

* فائدة:

اعلم: أن تقييد أوجه البدل مع وجهى ذات الياء لورش إنما صرح به ابن الجزرى بقوله:

كَأَنَّ لِوَرِشٍ أَفْتَحَ بِمَدٍّ وَقَصَرِهِ وَقَلَّلَ مَعَ التَّوْسِيطِ وَالْمَدِّ مُكْمَلًا
لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِصِ فَأَفْتَحَ وَوَسَّطَنَ وَقَصَّرَ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

(انظر إتحاف فضلاء البشر ١١٠).

﴿٣٠٤﴾

٥٩- وَنَحْوُ مَاءٍ أَوْجُهُ الْعَارِضِ أُعْتَبِرَ لَدَى فَتْحِ ذِي أَلْيَا قَصْرَانِ أَهْمِلُ مُقَلِّلاً

- عند اجتماع ذات ياء مع بدل عارض للسكون نحو: ﴿مَاءٍ﴾:

١- على فتح ذات الياء ← يجوز ثلاثة البدل (٦-٤-٢)

- (٦، ٢) بالسكون المحض والروم .

- (٤) بالسكون المحض فقط ← لأنه يمتنع توسط البدل مع فتح ذات الياء وصلًا.

٢- على تقليل ذات الياء يجوز ← إشباع وتوسط البدل فقط بالسكون المحض والروم،

ولا يجوز القصر لأنه يمتنع التقليل على القصر وصلًا، والبدل العارض للسكون يساوى ويزيد

على البدل الموصول ولا يقل عنه كما علمنا.

﴿الدُّنْيَا﴾	←	﴿الْمَاءِ﴾	وقفاً	(آل عمران: ١٤)
↓		↓		
فتح	←	٢، ٤، ٦		
التقليل	←	٤، ٦		

﴿٥٠﴾

٦٠- وَكَالْجَارِ مَعَ ذِي أَلْيَاءٍ أَطْلِقُ كَذَا أَرَا كَهُمْ وَكَمَرَعَاهَا لِيُورِثَهُمْ وَجَلَا

- هذا البيت تنبيه على إطلاق وجهي ﴿الْجَارِ﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿أَرَاكَهُمْ﴾ ورءوس الآي

الإحدى عشرة التي آخرها (ها)، مع البدل وذات الياء عند ورش.

♦ أولاً: ﴿الْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾:

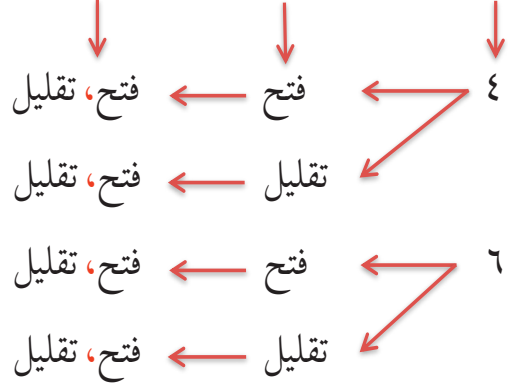
- من المعلوم: أن ورشاً خالف أصله -التقليل قولاً واحداً للألفات قبل الراء المتطرفة

المكسورة- في لفظي ﴿الْجَارِ﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾ فحكمه الفتح والتقليل.

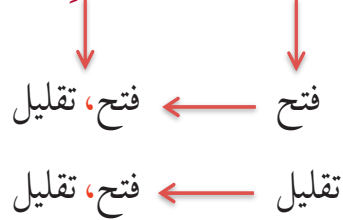
- عند اجتماع ﴿الْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ مع ذات الياء:

فالأوجه مطلقة لا نمنع منها شيئاً.

﴿شَيْئًا الْقُرْبَى الْجَارِ﴾ (النساء: ٣٦)



﴿يَمُوسَى جَبَّارِينَ﴾ (المائدة: ٢٢)



❖ قال ابن الجزري: «أما ﴿الْجَارِ﴾ فاختلف فيه عن ورش فرواه بين بين وقرأه بالفتح....، وبهما قطع في الشاطبية، وكلاهما صحيح» (النشر ج٢ ص ٤٦).

♦ «وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾ اختلف فيه عن ورش فرواه بين بين وقرأ بفتحة وذكر الوجهين جميعاً أبو القاسم الشاطبي وبهما قرأت وأخذ» (النشر ج٢ ص ٤٧).

* فائدة:

- اعلم أن:

١- رواية ورش: مسندة في التيسير والشاطبية من طريق ابن خاقان.

٢- طريق الشاطبي في اللين المهموز التوسط، وزاد الإشباع وتبعه ابن الجزري.

(انظر النشر ج١ ص ٢٧٦).

٣- طريقه في ذات الياء: التقليل، وزاد الفتح (انظر النشر ج٢ ص٣٥).

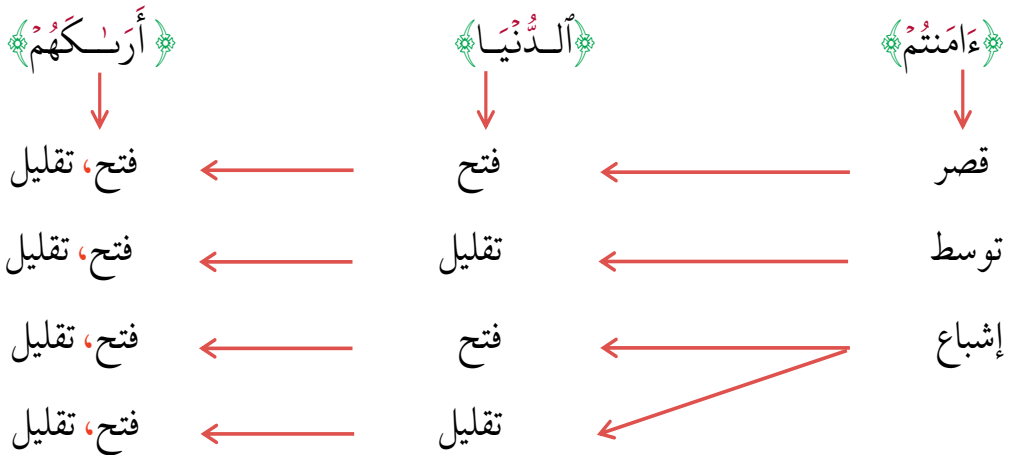
٤- طريقه في كلمتي ﴿الْجَارِ﴾ و ﴿جَبَّارِينَ﴾:

التقليل، وزاد الفتح، وتبعه ابن الجزرى (انظر النشر ج٢ ص٤٦، ٤٧).

وله عليه: فالصحيح عدم تقييد وجهي ﴿الْجَارِ﴾ و ﴿جَبَّارِينَ﴾ بوجهي ذات الياء ولا بوجهي اللين المهموز؛ لأن الشاطبي خرج عن طريقه فيهم اختياريًا، ولم يُعلم من أى طريق رَوَى هذا الاختيار، وكما ذكرنا قول المتولى: إن طرق زيادات الشاطبية على التيسير مجهولة.

♦ ثانيًا: ﴿أَرْكَهُمْ﴾ الأنفال ٤٣:

- لا خلاف في أن الألف بها ذات راء، فكون حكمها التقليل والفتح لا يجعلها نظيرة لذات الياء، ولذلك نبه أن الأوجه بينها وبين ذات الياء، والبدل مطلقة.



♦ قال ابن الجزرى: ﴿أَرْكَهُمْ﴾.... وقطع بين بين صاحب الهداية وقال: إنه اختيار ورش،

وإن قراءته على نافع بالفتح، وكذلك قال مكى، وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبي،

والوجهان صحيحان» (النشر ج٢ ص٣٥).

♦ **ثالثاً:** رءوس الآى فى السور الإحدى عشرة المعلومة، منها ما آخرها (ها) فى سورة الشمس وبعض آى سورة النازعات:

- من المعلوم: أن حكم رءوس الآى عند ورش التقليل قولاً واحداً، سواء كانت ذوات ياء أو ذوات واو ← باستثناء ما كان بها ضمير المؤنث (ها) فحكمها الفتح والتقليل:
 - فمن قلل فيها ← فللمناسبة والمشاكلة .
 - ومن فتح ما به (ها) ← لأنها ليست طرفاً للكلمة فلا داعى لتقليلها .
 - واعلم: أن لرءوس الآى خصوصيتها، فلا تسوية بينها وبين ذات الياء بجميع القرآن، ولا تقييد بالبدل، ودليل ذلك:
- أولاً: الأداء.**

ثانياً: نص ابن الجزرى على: أن غير ذوات الرءاء لورش على أربعة مذاهب:

الأول: التقليل مطلقاً، رءوس الآى وغيرها، وهو مذهب ابن خاقان.

الثانى: الفتح مطلقاً، رءوس الآى وغيرها.

الثالث: تقليل رءوس الآى التى ليس آخرها (ها) فقط، والفتح لغيرها، وهذا مذهب جمهور المغاربة.

الرابع: فتح رءوس الآى التى آخرها (ها) فقط والتقليل لغيرها، وهذا مذهب الدانى فى التيسير

والمفردات. (انظر النشر ج ٢ ص ٣٩: ٤٢).

❖ **قال البناء:** «المذهب الثانى لم يعرج عليه ابن الجزرى فى الطيبة، ولم يقرأ به»

(إتحاف فضلاء البشر ١١٠).

بدل	ذات ياء ليست	رأس آية	رأس آية
رأس آية بالسورال (١١)	رأس آية بالسورال (١١)	رأس آية بالسورال (١١)	رأس آية بالسورال (١١)
﴿ءَامَنُوا﴾	﴿الدُّنْيَا﴾	﴿النُّهَى﴾	﴿أَرْسَاهَا﴾
↓	↓	↓	↓
قصر	فتح	تقليل	فتح، تقليل
←	←	←	←
توسط	تقليل	تقليل	فتح، تقليل
←	←	←	←
إشباع	فتح	تقليل	فتح، تقليل
←	←	←	←
فتح، تقليل	تقليل	تقليل	فتح، تقليل



٦١- يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ لِتَفْتَحَنَّ فَقَطَّ عِنْدَ دُورِي الْكِسَا يَا أَخَا الْعُلَا

- للدوري عن الكسائي الفتح فقط في ﴿يُوَارِي﴾ و ﴿فَأُوَارِي﴾ المائدة ٣١:

﴿قال الشاطبي﴾:

٣٢٩- يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ

- ردّ ابن الجزرى وجه الإمالة فيهما؛ وذلك لأن الطريق الذى يميلهما عن الدورى هو طريق أبى عثمان الضرير ومن أصوله أنه:

١- يدغم النون الساكنة والتنوين فى الياء بدون غنة .

٢- يميل عين نحو: ﴿النَّصْرَى﴾ تبعاً للامها .

فبما أنه لا يقرأ للدورى بهذه الأحكام من الشاطبية، فلا يجوز إمالة ﴿يُوَارِي﴾ و ﴿فَأُوَارِي﴾.

﴿قال ابن الجزرى﴾: «وأما ذكر الشاطبي (رحمه الله) لـ ﴿يُوَارِي﴾ و ﴿فَأُوَارِي﴾ فى المائدة فلا

أعلم له وجهًا سوى أنه تبع صاحب التيسير؛ حيث قال: «وروى لى الفارسي عن أبي طاهر...» انتهى. وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته، وإلا فأى تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطرق التيسير؟! ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدورى لذكرها فى أسانيده، ولم يذكر طريق النصيبى، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه، نحو: إمالته الصاد من ﴿النَّصْرَى﴾ والتاء من ﴿الْيَتْمَى﴾ وغير ذلك....، ولذكر إدغامه النون الساكنة والتنوين فى الياء حيث وقع فى القرآن بدون غنة، ثم تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الدانى وخالف فيه جميع الرواة» (النشر ج ٢ ص ٣٣).



٦٢- وَفِي النَّاسِ عَن دُورٍ فَأُضْجِعُ وَصَالِحُ لَهُ أَفْتَحُ وَوَزِعُ صَاحِبِي خُلْفَ حُصْلًا

- ﴿النَّاسِ﴾ المجرورة فى جميع القرآن:

نسب الإمام الشاطبى الخلاف إلى أبى عمرو براوييه، فوجب التخصيص، بتوزيع الخلاف على الراويين:

١- الدورى ← الإمالة.

٢- السوسى ← الفتح.

﴿لقول السخاوى:﴾ «وكان شيخنا-الإمام الشاطبى- يقرأ بالإمالة له (لأبى عمرو) من طريق

الدورى، وبالفتح من طريق السوسى، وهو مسطور فى كتب الأئمة كذلك» (فتح الوصيد ص ٣٠٦).



٦٣- وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ كَذَلِكَ مَا فِي الْأَوْصِلِ نُونٌ مُسْجَلًا

﴿وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ﴾

نحو: قوله تعالى: ﴿وَعَاتَيْنَا مُوسَى الْأُھْدَى﴾

عند الوقف على ﴿مُوسَى﴾ فكل على أصله:

١- حمزة والكسائي ← إمالة.

٢- ورش وأبو عمرو ← تقليل.

٣- فتحها للباقيين.

﴿كَذَلِكَ مَا فِي الْأَوْصِلِ نُونٌ مُسْجَلًا﴾

الاسم المقصور المنون نحو: ﴿هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ وصلًا منون فلا إمالة، أما وقفًا على ﴿هُدَى﴾

فكل على أصله.

وزاد الشاطبي الفتح بقوله:

٣٣٧- وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفَّا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا

ولم تصح هذه الزيادة عند ابن الجزرى فمنعها بقوله:

«الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عن أمان وقرأ بين بين، حكى ذلك الشاطبي....»

قُلْتُ: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءات ذهب إلى هذا القول ولا قال به، ولا أشار إليه في

كلامه ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات وإنما هو مذهب نحوى لا أدانى دعا إليه القياس

لا الرواية. وحكى مذهب التفصيل الشاطبي، وهو معنى قوله: (وتفخيمهم في النصب أجمع

أشملاً) وحكاه مكى و...، فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به

ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوى لا تعلق للقراء به» (انظر النشر ج ٢ ص ٦٠، ٦١).

*فائدتان:

*الفائدة الأولى:

الاسم المقصور: هو الاسم المُعَرَّب الذي آخره ألف لازمة (ثابتة) سواء كتبت ألفاً أو ياء وورد ذلك في سبعة عشر كلمة، جمعها الشيخ الخليلي بقوله:

وَلَا تُمِلُّ بِأَلِفٍ مُنَوَّنًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِقَصْرِ أَعْلِنَا
 وَذَلِكَ سَبْعَ عَشْرَةَ ﴿غُزَّى، طَوَى﴾ ﴿مُصَفَّى، مُفْتَرَى، مُصَلَّى، وَسَوَى﴾
 ﴿رَبَا، ضَحَّى، عَمَى، فَتَى، مَوْلَى، سُدَى﴾ ﴿قُرَى، أَدَى، مَثْوَى، مُسَمَّى، وَهْدَى﴾

- أما الألف المبدلة من التنوين فلا إمالة فيها نحو: ﴿أُمَّتًا، هَمَسًا، وَعَدًا، ذِكْرًا﴾.

*الفائدة الثانية:

- قوله تعالى: (تترًا) المؤمنون ٤٤ لأبي عمرو وقفًا:

حكمها الإمالة فقط.

❖ قال ابن الجزري: (تترًا) على قراءة من نون فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الألف بدلًا من التنوين.

والثاني: أن يكون الألف للإلحاق^(١١).

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو.

وعلى الثاني: تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء.

- وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق (النشر ج ٢ ص ٦٣).

(١١) هو أن يزداد في كلمة حرف أو أكثر لتصير على مثال كلمة أخرى في عدد حروفها وسكناتها،

كالواو في كوثر؛ فقد زيدت للإلحاق ب: جَعْفَر.

﴿حُكْمُ مَا فِي الرَّاءَاتِ﴾

٦٤- وَلَمْ يَرَفْصًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى الصَّادِ طَا قَافٍ عَلَى مَا تَنَزَّلًا

- عمم الشاطبي (رحمه الله) الحروف الساكنة التي اعتد بها الرواة عن ورش فاصلاً بين الكسرة والراء بحروف الاستعلاء سوى الخاء، فوجب التخصيص، لأنه لم يقع منها في القرآن سوى ثلاثة أحرف وهي:

١- الصاد: نحو: ﴿إِصْرًا﴾.

٢- الطاء: نحو: ﴿قِطْرًا﴾.

٣- القاف: نحو: ﴿وَقْرًا﴾.



٦٥- وَوَجَّهَانَ فِي ذِكْرًا وَسِتْرًا وَوَزْرَانَ أَتَّ لُ إِمْرًا وَحِجْرًا ثُمَّ صِهْرًا تُقْبَلًا

- أجمَل الشاطبي (رحمه الله) باب ﴿ذِكْرًا﴾ التي حكمها التفخيم والترقيق عند ورش، فوجب التفصيل، فباب ﴿ذِكْرًا﴾ ست كلمات هي:

١- ﴿ذِكْرًا﴾: حيث وردت.

٢- ﴿سِتْرًا﴾: الكهف ٩٠.

٣- ﴿وَزْرًا﴾: طه ١٠٠.

٤- ﴿إِمْرًا﴾: الكهف ٧١.

٥- ﴿حِجْرًا﴾: الفرقان (٢٢، ٥٣).

٦- ﴿صِهْرًا﴾: الفرقان ٥٤.

* فائدة:

منع بعضهم ترقيق باب ﴿ذَكَرًا﴾ عند توسط البدل، ولم نجد لهم حجة ظاهرة على هذا المنع؛ إذ لم يذكر أحد من الشراح الكبار للشاطبية ولا ابن الجزرى هذا المنع.

✽ وقال العلامة المتولى: «منع الشيخ سلطان وتابعوه الترقيق على التوسط من الشاطبية ولا أدرى ما علة ذلك لأن الترقيق من زيادات القصيدة على التيسير، وطرقها مجهولة^(١٢) وليس في كلامهم ما يُعِينُهَا» (الروض النضير ص ٢٦٨).

﴿٣٠٤﴾

٦٦- وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ وَرَقَّقَهُمَا فِي الْوَقْفِ أَيْضًا لِتَعْدِلًا

- ﴿بَشَرٍ﴾ المرسلات ٣٢ لورش:

✽ (وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلَّهُمْ):

وصلاً: جميع أصحاب ورش (رحمه الله) نقلوا عنه ترقيق الرء الأولى من أجل ترقيق الرء الثانية، وهذا ما يسمى ترقيقاً لترقيق.

✽ (وَرَقَّقَهُمَا فِي الْوَقْفِ أَيْضًا لِتَعْدِلًا):

وقفاً: ترقيق الرء الثانية من أجل ترقيق الرء الأولى لورش فهو ترقيق لترقيق، سواء وقف بالسكون المحض أو بالروم (انظر النشر ج ٢ ص ٨٢).

✽ (لِتَعْدِلًا): أى: لتناسب اللفظ واعتداله.

(١٢) أى: طرق زيادات الشاطبية على التيسير مجهولة.

﴿حُكْمُ مَا فِي اللَّامَاتِ﴾

٦٧- وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فِصَالًا وَمِثْلُ ذِيٍّ مِنْ يَصَّالِحَا قُلٌّ وَالْمُفَخَّمُ فُضَّلًا

- قصر الشاطبي (رحمه الله) حكم التفخيم والترقيق للام التي حال بينها وبين الصاد والطاء ألف بكلمتين فقط وهما ﴿طَالٌ﴾ بسورة طه والأنبياء والحديد و﴿فِصَالًا﴾ بسورة البقرة فوجب التنبيه على اللام الثالثة في كلمة ﴿يَصَّالِحَا﴾ بسورة النساء.

❖ قال السخاوي: «من غلظ في لام ﴿طَالٌ﴾ و﴿فِصَالًا﴾ و﴿يَصَّالِحَا﴾، لم يعد الحائل حاجزاً ولا مانعاً للتغليظ كما لم يكن مانعاً في ﴿الْفِرَاقُ﴾ و﴿الْصِّرَاطُ﴾ وهذا هو الأولى، ومن رقق اعتد بالحائل حاجزاً».

* فائدة:

منع البعض تغليظ لام ﴿فِصَالًا﴾ و﴿طَالٌ﴾ و﴿يَصَّالِحَا﴾ عند قصر البدل، ومنهم من اقتصر على منع ﴿فِصَالًا﴾ فقط، ولم نجد لهم حجة ظاهرة على هذا المنع، إذ لم يذكر أحد من الشراح الكبار للشاطبية ولا ابن الجزري في النشر هذا المنع، ولا نمنع وجهاً إلا بيقين.

❖ قال العلامة الخليلي: «التحقيق أثبت أن ﴿فِصَالًا﴾ و﴿يَصَّالِحَا﴾ و﴿طَالٌ﴾ باب واحد، وأن الإسقاطى لم يمنع فيها شيئاً مع أوجه البدل بل احتج للتغليظ على القصر بأنه ظاهر كلام الشاطبي ومختاره، لأنه اختار في البدل القصر؛ حيث قال (فقصر) واختار في ﴿طَالٌ﴾ و﴿فِصَالًا﴾ التفخيم؛ حيث قال (والمفخم فضلاً) وحيث تكون أوجه البدل معهم ستة أوجه لا يُمنع فيها شيء، قال الإمام الصفاقسي: ”والوجهان صحيحان والتفخيم

مقدم..... إلى قوله وبالأوجه الستة قرأت“ (شرح مقرب التحرير، ص ١٣٢).

٦٨- وَحُكْمُ ذَوَاتِ أَلْيَاءٍ مِنْهَا كَهَذِهِ ۖ فَفَخِّمَ بِفَتْحٍ ثُمَّ رَقَّقَ مُقَلِّلاً

❖ (وَحُكْمُ ذَوَاتِ أَلْيَاءٍ مِنْهَا كَهَذِهِ)

•أى: أن اللام التي توفر فيها شروط التглиظ وأتى بعدها ألف منقلبة عن ياء نحو: ﴿مُصَلَّى﴾ فإن

حكمها حكم النوع المذكور في البيت السابق، أى: فيها خلاف (التفخيم والترقيق)،

والتفخيم مقدم.

❖ (فَفَخِّمَ بِفَتْحٍ ثُمَّ رَقَّقَ مُقَلِّلاً)

كيفية الأداء: نحو: ﴿مُصَلَّى﴾

تغليظ ← فتح

ترقيق ← تقليل (فالتقليل يوجب الترقيق)



٦٩- وَلِلسُّوسِ بَعْدَ الرَّأ تُمَالٍ فَفَخِّمَنْ ۖ وَرَقَّقَ لَدَى أَسْمِ اللَّهِ يَا صَاحِبَ تَفْضُلًا

- من المعلوم: أن كل القراء مجمعون على ترقيق لام لفظ الجلالة إذا وقع بعد كسرة نحو:

(بِسْمِ اللَّهِ) و (بِاللَّهِ)، وتغليظه إذا وقع بعد فتح أو ضم نحو: (فَضْلُ اللَّهِ)، و (وَاللَّهِ).

❖ (وَلِلسُّوسِ بَعْدَ الرَّأ تُمَالٍ....)

روى عن السوسى أنه إذا وقع اسم الله بعد الراء الممالة الوجهان:

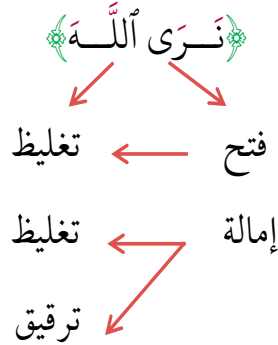
١- تفخيم اللام: لعدم وجود الكسر الخالص، وهو المقدم.

٢- ترقيق اللام: لعدم وجود الفتح الخالص.

وذلك في ثلاثة مواضع:

- ١- ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ البقرة ٥٥.
- ٢- ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ التوبة ٩٤.
- ٣- ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ التوبة ١٠٥.

- الأوجه الجائزة:



❖ تنبيه:

للسوسى فى نحو: ﴿أَلْقُرَى الَّتِي﴾ سبأ ١٨ وصلاً:

أميلت الراء لوجود الألف بعدها، فتمال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف
للساكن وبقيت الراء مماله على حالها، فلو حذفت تلك الألف خطأً، وذلك بسبب الجزم وهو

فى موضعين ﴿أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ﴾ الأنبياء ٣٠ و ﴿أَوْلَمْ يَرَ الْإِنْسَانَ﴾ يس ٧٧

تمتنع إمالة الراء لعدم وجود الألف بعدها.

﴿ حُكْمُ مَا فِي يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ ﴾

٧٠- وَسَكِّنْ عِبَادِي فِي النَّدَاءِ حِمَى شَفَا وَفِي الزُّمَرِ الْأُولَى بِحَذْفٍ عَنِ الْمَلَا

﴿ (وَسَكِّنْ عِبَادِي) ﴾

•أى: يجب إسكان ياء ﴿عِبَادِي﴾ إذا كان قبلها حرف نداء وبعدها لام التعريف لأبى عمرو

وحمزة والكسائي، والباقون بالفتح، وذلك في حرفين:

- الأول: ﴿يَعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ العنكبوت ٥٦.

- الثاني: ﴿يَعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ الزمر ٥٣ الموضع الثاني.

﴿ (وَفِي الزُّمَرِ الْأُولَى) ﴾

•أى: الموضع الأول بسورة الزمر، قوله تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الزمر ١٠

بالرغم من وجود ياء نداء قبلها ولام تعريف بعدها إلا إنه لاختلاف بين القراء على حذف

الياء بعد الدال وصلًا ووقفًا تبعًا للرسم.

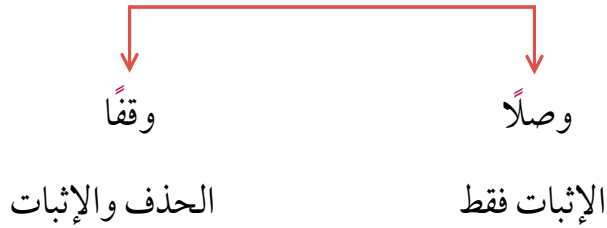
﴿حُكْمُ مَا فِي يَأْآتِ الزَّوَايِدِ﴾

٧١- وَكَيْدُونٍ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ بِإِطْلَاقِهِ وَقَفًّا وَأَثْبَتَهُ مُوَصِّلاً

- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَيْدُونٍ﴾ الأعراف ١٩٥ لهشام:

طريق الشاطبي الإثبات للياء وصلًا ووقفًا، وزاد الشاطبي الحذف وصلًا ووقفًا، وصحح ابن الجزري الحذف له وقفًا. أما الحذف وصلًا فمنعه بقوله: «وكلا الوجهين - الحذف والإثبات - صحيحان عن هشام نصًا وأداءً حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا أخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا التي من جملة طرق الشاطبية والتيسير» (النشر ج ٢ ص ١٤٢).

إذن يجوز لهشام ثلاثة أوجه فقط



٧٢- وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي فَسَوَيْنَ لِعَيْسَى بِحَذْفِ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ تَأْصُلًا

- قوله تعالى: ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ البقرة ١٨٦ لقالون:

﴿فَسَوَيْنَ....﴾: أى: لا بد من التسوية بين الياءين في الكلمتين، بحذفهما وصلًا ووقفًا. أما حذف إحداهما وإثبات الأخرى فليس من الشاطبية؛ لأن ابن الجزري لم ينسبه لها.

قال الإمام الشاطبي:

٤٣٦- وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلاً

فشرحه: أبو شامة بقوله: «يعنى لم يشتهر إثباتهما له».

❖ وقال الجعبرى: «حذفهما قالون فى الوقف، وله فى الوصل وجهان فهما من قوله: (وَلَيْسَا)؛

أى: ليس إثبات الياءين لقالون منقولاً عن الرواة المشهورين عنه الجابرين شعب الخلاف؛ بل منقول عن رواية دونهم».

❖ وقال ابن القاصح: «قالون يحذفهما فى الوقف وله فيهما فى الوصل وجهان: الحذف والإثبات...، ولم يتعرض له فى التيسير قطعاً بالحذف».

❖ وعليه: فإن لقالون حذف الياءين وقفاً والوجهين وصلاً.

- ولكن ابن الجزرى لم يثبت لقالون من الشاطبية إلا الحذف فقط فى الحالين بقوله:

«واختلف فيهما عن قالون فقطع له.... بالحذف فيهما، وهو الذى فى التيسير والشاطبية».

(الشرح ج ٢ ص ١٤١)

وقوله: «واختلف عن قالون فيهما، ففى التيسير والشاطبية الحذف فيهما» (تقريب النشر ص ١٢٤).

• إذن: لا بد أن نتقيد بما نص عليه ابن الجزرى؛ لأننا نقرأ الشاطبية من روايته وطريقه، خاصة فى بلاد المشرق.

- واعلم: أن ما عليه العمل عند المغاربة من الشاطبية هو الحذف فقط فيهما فى الحالين.

- فإن قيل: إن ما قرأنا به على مشايخنا هو الوجهان لقالون وصلاً؛ نقول:

نعم لا بأس أن يُقرأ بوجه الإثبات اختياريًا، خاصة أن سنده موصول من طرق أخرى من الطيبة، ولكن لا ينسب لرواية ابن الجزرى للشاطبية.

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ﴾

٧٣- وَقِيلَ بِمَا ضِ حَيْثُ جَاءَ أَشْمَهُ وَفِي خُرُجِ قَيْلًا قَيْلِهِ فَتَأْمَلًا

- لفظ ﴿قَيْلٌ﴾: لهشام و الكسائي:

إشمام كسرة القاف الضم إذا اجتمع فيه شرطان:

١- أن يكون فعلاً ماضياً.

٢- أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله (للمجهول).

- وبهذين القيدين يخرج:

١- ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قَيْلاً﴾ النساء ١٢٢.

٢- ﴿قَيْلاً سَلَامًا﴾ الواقعة ٢٦.

٣- ﴿وَأَقْوَمُ قَيْلاً﴾ المزمل ٦.

٤- ﴿وَقَيْلِهِ﴾ الزخرف ٨٨.

فلا يأتى الإشمام في هذه الأربعة، لأنها مصادر وليست أفعالاً.

* فائدة:

لكيفية أداء الإشمام مذهبان:

المذهب الأول: الإفراز: وهو أن يلفظ الحرف المشم بحركة تامة، مركبة من حركتين ضمة وكسرة، جزء الضمة مقدم وهو الأقل، وجزء الكسرة يليه وهو الأكثر، وهذا المذهب هو الشائع في مصر.

المذهب الثاني: الشيع: وهو أن يُنحَى بكسرة الحرف المشم نحو الضمة، ويُنحَى بالياء

الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، وهذا المذهب هو الشائع في بلاد الشام والمغرب.
ولا يضبط الأداء إلا بالمشافهة.

﴿٢٦٧﴾

٧٤- لِتَاءَاتٍ بَزٍّ وَاصِلًا أَشْبِعَ الْأَلْفَ كَذَا الصِّلَةَ أَتْلُ وَأَعْرِفُ الْبَابَ تَفْضُلًا

- إذا وقع حرف المد قبل التاءات المشددة للبزي وصلًا فحكمه الإشباع، من باب المد اللازم،

سواء كان: ألفًا: نحو: ﴿وَلَا تَيَّمَّمُوا﴾ البقرة ٢٦٧، و﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ المائدة ٢

- أو صلة: نحو: ﴿عَنْهُ وَتَلَّهَى﴾ عبس ١٠، و﴿كُنْتُمْ وَتَمَّنَّوْنَ﴾ آل عمران ١٤٣.

✽ قال ابن الجزرى: «إثباتهم لحرف المد في نحو: ﴿وَلَا تَوْلَوْا﴾، و﴿كُنْتُمْ وَتَمَّنَّوْنَ﴾

لطران الإدغام عليه» (النشر ج١ ص٣٣٢).

* فائدة:

إذا وقع قبل تاءات البزي ساكن سوى حرف المد:

- نحو: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ النور ١٥، و﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ التوبة ٥٢

يجمع بين الساكنين لصحة الرواية.

- ونحو: ﴿أَنْ تَوْلَوْهُمْ﴾ الممتحنة ٩، و﴿نَارًا تَلْظَى﴾ الليل ١٤

تخفى النون الساكنة والتنوين عند التاء وذلك أيضًا للرواية.

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ﴾

٧٥- وَفِي الْمَيْتَةِ التَّخْفِيفُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ بِيَّاسِينَ وَالْبَاقِي عَنِ السَّبْعَةِ الْمَلَا
 ﴿قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ: (وَالْمَيْتَةُ الْحِفُّ حَوْلًا):

يوهم عموم التخفيف في ﴿الْمَيْتَةُ﴾ حيث وردت، وهي بثلاثة مواضع بعد سورة آل عمران.

١- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ المائدة ٣.

٢- ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾ النحل ١١٥.

٣- ﴿وَعَايَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾ يس ٣٣.

ويقصد الشاطبي موضع سورة يس لا غيرها، حيث إن الكلمة جاءت وصفاً لكلمة ﴿الْأَرْضُ﴾ في سورة يس وجاءت اسماً في الموضعين الباقيين، فوجب تخصيصها بأن جميع القراء غير نافع يخففون موضع يس فقط، وأن موضعي المائدة والنحل اتفق القراء السبعة على تخفيفهما.

سؤال: كيف علمنا أن موضع يس هو مراد الشاطبي؟

من تلميذه الإمام السخاوي، فهو أدري بمراد شيخه ومقصوده، حيث قال: ﴿وَالْمَيْتَةُ﴾
 عنى به قوله تعالى: ﴿وَعَايَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾ يس ٣٣ (فتح الوصيد ج ٢ ص ١٠).

﴿٣٠٤﴾

٧٦- وَلَا أَلْفٌ فِي (هَا) هَأَنْتُمْ زَكَ جَنَّا وَسَهْلٌ أَحَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا

٧٧- وَفِي هَايِهِ التَّنْبِيهُ كَمْ ثَابِتٍ هُدَى وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَلَا

٧٨- وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَهَذَا هُوَ الْمَرْضِيُّ فَأَعْلَمُ لِتَعْمَلَا

- ﴿هَأَنْتُمْ﴾ وهي في موضعي آل عمران (٦٦، ١١٩) وفي النساء ١٠٩ ومحمد ٣٨:

❖ (وَلَا أَلْفٌ فِي هَا) هَأَنْتُمْ زَكَا جَنَّا

يقرأها قبل وورش بدون ألف ← ﴿هَأَنْتُمْ﴾.

❖ (وَسَهْلٌ أَحَا حَمِدٍ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا)

يسهل الهمزة نافع وأبو عمرو وزاد ورش وجه الإبدال.

❖ (وَفِي هَايِهِ التَّنْبِيهِ كَمْ ثَابِتٍ هُدَى)

(ها) من ﴿هَأَنْتُمْ﴾ للتنبيه لابن عامر والكوفيين والبزى.

❖ قال الإمام الشاطبي:

❖ (وَفِي هَايِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتٍ هُدَى) ثم قال (وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ)

وعلى ذلك: أنه يحتمل لهشام في قراءته أن تكون الهاء:

١- للتنبيه دخلت على ﴿أَنْتُمْ﴾.

٢- مبدلة من همزة: أى: أصل الكلمة ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فأبدلت الهمزة الأولى هاء.

وهذا الوجه -أنها مبدلة من همزة- منعه ابن الجزرى لهشام بقوله: «الهاء لا يجوز أن تكون

في مذهب ابن عامر والكوفيين والبزى إلا للتنبيه، ونمنع كونها مبدلة في مذهب هشام البتة».

(النشر ج١ ص٣٢١)، ولم يضمنها طيبة النشر لهشام.

❖ (وَأَبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَلًا)

أصل الكلمة ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فأبدلت الهمزة الأولى هاء لقبيل وورش.

❖ (وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِ مَا مَضَى)

يحتمل أن تكون الهاء للتنبيه، وأن تكون مبدلة من الهمزة عن غير المذكورين، وهم

قالون وأبى عمرو.

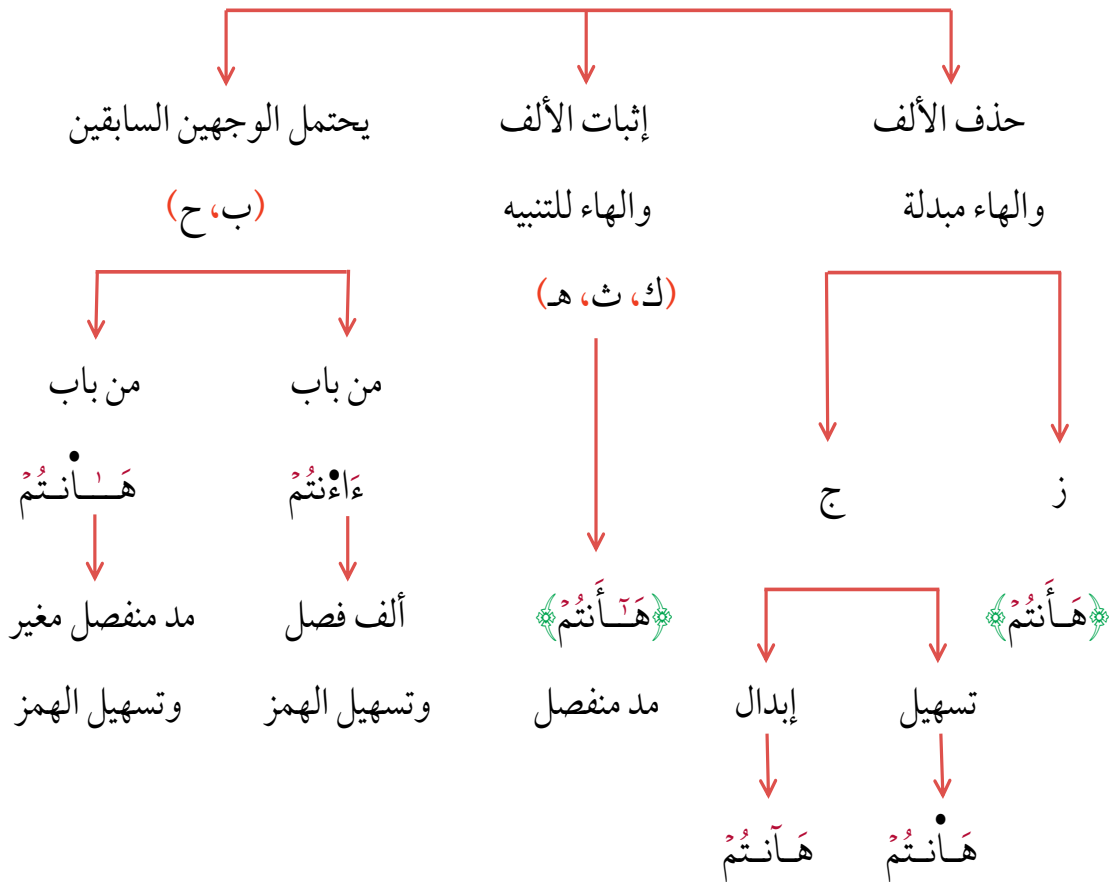
﴿ وَهَذَا هُوَ الْمَرَضِيُّ فَأَعْلَمُ لِتَعْمَلَا ﴾

هذا الذي ذكر هو القول المرضي في توجيه القراءات فافهمه واعمل به دون القول بجواز الوجهين لجميع القراء، فقول الشاطبي:

٥٦١- وَكَمْ وَجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

منعه ابن الجزري بقوله: «نمنع احتمال الوجهين عن كل من القراء؛ فإنه مصادم للأصول ومخالف للأداء» (النشر ج١ ص٣٢١).

﴿ هَآأَنْتُمْ ﴾



* تنبيه:

لقالون وأبى عمرو: الأوجه الجائزة عند اجتماع ﴿هَأَنْتُمْ﴾ مع المد المنفصل:



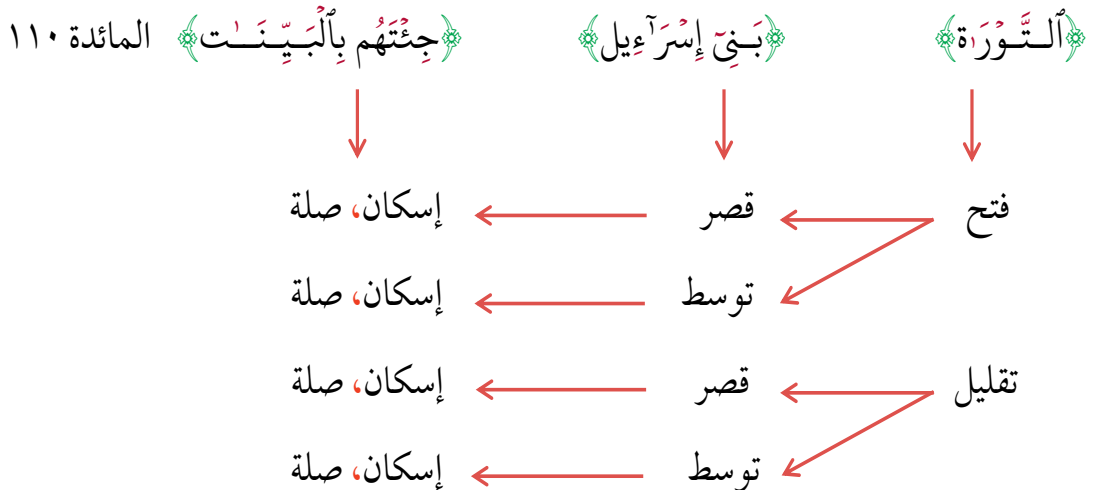
- مع التنبيه على أن السوسى ليس له إلا القصر فى المنفصل.

* فائدة:

- اجتماع ﴿التَّوْرَةِ﴾ مع ميم الجمع والمد المنفصل لقالون:

* تعد الأوجه بينهم عند الإطلاق ثمانية أوجه، وأطلق الأوجه الصفاقسى، ولم يذكر الجمزورى ولا الإبيارى ولا الضباع لها تحريراً، وقال العلامة إبراهيم العبيدى: «فتلخص من هذا أنه يُقرأ بالثمانية أوجه من طريق الشاطبية والطيبة، ولا وجه للمنع، تأمل» (التحارير المتخبة ص ٩٩).

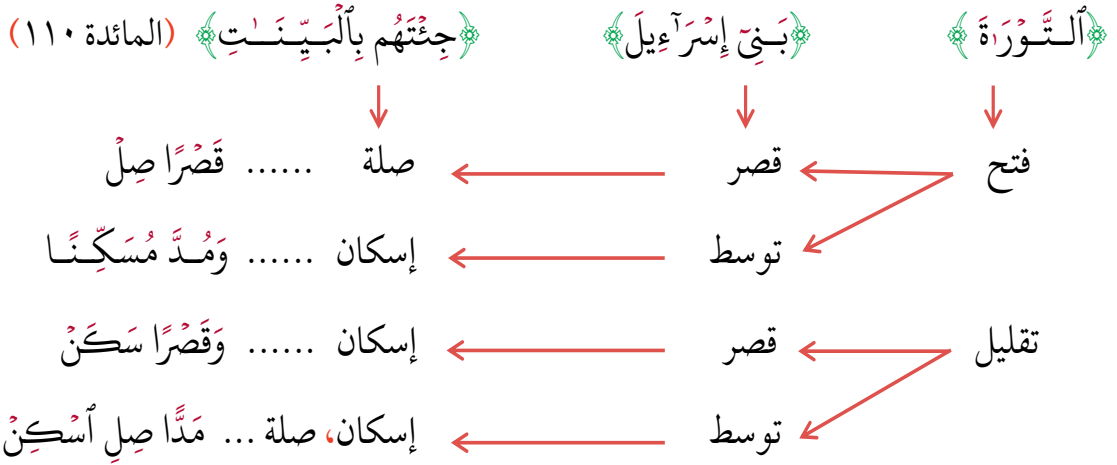
فدل ذلك على الإطلاق، وهو ما عليه العمل.



♦ وقيد البعض، فمِنَع ثلاثة أوجه تبعًا لما ذَكَرَ في الأجوبة التبريزية المنسوبة لابن الجزري، وهم المزاحي والخليجي والحسيني، ولكن التبريزية فيها إدراجات واضحة من غير ابن الجزري، لدرجة التضاد مع ما نص عليه ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، فلا نرى ذكر هذا التقييد في التبريزية منفردة دليلًا قويًا للأخذ به.

❦ قال الشيخ محمد عيد عابدين (رحمه الله) متبعًا لهذا التقييد:

لِقَالُونَ فِي التَّوْرَةِ وَالْمِيمِ حَمْسَةٌ لِمُنْفَصِلٍ فِي آيَةٍ قَدْ تَوَصَّلاً
مَعَ الْفَتْحِ قَصْرًا صِلٌ وَمُدًّا مُسَكِّنًا وَقَصْرًا سَكَنٌ مَدًّا صِلٌ أَسْكِنٌ مُقَلَّلًا



﴿ حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ ﴾

٧٩- وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأْمِلِ فِي صَفَا وَمَا أَتَاكَ بِبَاقِي الْبَيْتِ عَنْ شُعْبَةَ أَهْمَلَا

* لشعبة:

- كلمة ﴿رَعَا﴾ الواقعة قبل الساكن نحو: ﴿رَعَا الشَّمْسَ﴾: إمالة الراء فقط ويمتنع إمالة الهمزة.

* قال الإمام الشاطبي:

٦٤٨-.. وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأْمِلِ فِي صَفَا وَقَوْلُ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

- طريق الشاطبي إمالة الراء وزاد إمالة الهمزة ولم تصح الزيادة عند ابن الجزري فمنعها بقوله: «فأما إمالة الهمزة عن شعبة..... و الصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق الشاطبية واليسير» (النشر ج٢ ص ٣٨) ولم يضمنها طيبة النشر.

* فائدة:

* قال الإمام الشاطبي:

٦٤٨-.. وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأْمِلِ فِي صَفَا يَدٍ بِخُلْفٍ وَقَوْلُ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

قوله تعالى: ﴿رَعَا﴾ قبل الساكن للسوسى:

١- إمالة الراء بخلف عنه.

٢- إمالة الهمز بخلف عنه.

❖ قال السخاوي: «نحو ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾... أن أبا عمرو والداني قرأ ما لقيه ساكن على أبي الفتح بإمالة الهمزة والراء، وعلى أبي الحسن بفتحهما» (فتح الوصيد جـ ٢ ص ٩١).

❖ قال أبو شامة في شرحه: «خلف السوسى: أنه يميل الراء والهمزة معاً، ولا يميلهما معاً» (إبراز المعانى).

❖ قال الفاسى في شرحه: «وجهان للسوسى: إمالة الراء والهمزة، وفتحهما؛ لأنه ذكر عنه خلافاً في كل واحدة منهما» اللآلى الفريدة، وكذلك شرح الجعبرى وشعلة، ولم يصح غير هذين الوجهين عند ابن الجزرى (انظر النشر جـ ٢ ص ٣٩).

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ﴾

٨٠- وَفِي الرُّشْدِ حَرَكٌ وَأَفْتَحَ الضَّمُّ شُلْشَلَاً وَأَخْرَجَ كَهْفٍ عِنْدَ بَصْرٍ كَذَا أَجْعَلَاً - ﴿رَشَدًا﴾ بسورة الكهف لأبى عمرو:

❖ قال الإمام الشاطبى:

٦٩٨- وَفِي الرُّشْدِ حَرَكٌ وَأَفْتَحَ الضَّمُّ شُلْشَلَاً وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ

أطلق الإمام كلمة ﴿رَشَدًا﴾ بالكهف، وسورة الكهف بها ثلاثة مواضع:

﴿مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ آية ١٠، و﴿مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ آية ٢٤، و﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رَشَدًا﴾ آية ٦٦.

والمقصود بالبيت الموضوع الثالث، فهو اعتمد على شهرة حرف ﴿رَشَدًا﴾ الذى فيه الخلاف،

وهو الذى فى قصة سيدنا موسى كما هو بالأعراف كذلك، لذلك وجب التقييد بالموضع

الثالث، وهو الأخير ولأن (الرَّشْد) عند أبى عمرو البصرى معناه الدين، أما (الرُّشْد)

فمعناه الصلاح، فقرأ ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رَشَدًا﴾ آية ٦٦ أى: ديناً، كما ذكر السخاوى فى شرحه.

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُونُسَ﴾

أوجهه ﴿ءَأَلَّن﴾ (آية ٥١، ٩١)

- الثابت في الشاطبية لورش في ﴿ءَأَلَّن﴾ ثلاث قواعد:

- القاعدة الأولى:

١٧١. وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرِثٍ مُطَوَّلًا

- القاعدة الثانية:

١٧٤. وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيَّتِ وَبَعْضُهُمْ ت. وَبِالْحُلْفِ يُسْتَثْنَى فِي الْآنَ بِيُونُسٍ

- القاعدة الثالثة:

١٩٢. وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةٍ الْإِسْتِفْهَامِ فَأَمُدُّهُ مُبَدَلًا
١٩٣- فَلِلْكَ لِذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَأَنَّ مُثَلًّا
ت. وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَأَقْصُرْ وَطَوَّلًا

علمنا من الأصول أنه: «قد اختلف في إبدال همزة الوصل وفي تسهيلها بين بين،

واختلف من أبدلها ألفاً

ومنهم من رآه جائزاً

فمنهم من رأى إبدالها لازماً

فتلحق بباب حرف المد الواقع بعد الهمز ﴿ءَأَلَّد﴾ فيجرى

فتلحق بباب المد الواقع بعد الهمز

فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقصر مثل ﴿ءَأَلَّد﴾

ويصير حكمها حكم ﴿ءَأَمَّن﴾ فيجرى

وعدم الاعتداد به فيمد كـ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ولا

فيها المد والتوسط والقصر.

يكون من باب ﴿ءَأَمَّن﴾ وشبهه؛ فلذلك لا يجرى

فيها على هذا التقدير توسط.

ﷻ وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى:

١- فإذا قرئ بالمد في الأولى ← جاز في الثانية المد والتوسط والقصر:

- مد الأولى ⇨ على تقدير لزوم البدل، أو جوازه مع عدم الاعتداد بالعارض (تحرك اللام للنقل).

ومد الثانية ⇨ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها وهو النقل.

- توسط الثانية ⇨ على تقدير جواز البدل في الأولى مع عدم الاعتداد بالعارض في الأولى والثانية.

- قصر الثانية ⇨ على تقدير لزوم البدل في الأولى، مع الاعتداد بالعارض في الثانية، ولا يحسن أن يكون على تقدير ⇨ جواز البدل في الأولى مع عدم الاعتداد بالعارض فيها، لتصادم المذهبين (الاعتداد بالعارض في الثانية وعدم الاعتداد به في الأولى).

٢- وإذا قرئ بالتوسط في الأولى ⇨ جاز في الثانية، وجهان وهما التوسط والقصر:

- أما توسط الأولى ⇨ فعلى تقدير لزوم البدل.

- توسط الثانية ⇨ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض.

- قصر الثانية ⇨ على تقدير الاعتداد بالعارض (تحرك اللام).

٣- وإذا قرئ بالقصر في الأولى ⇨ جاز في الثانية القصر فقط:

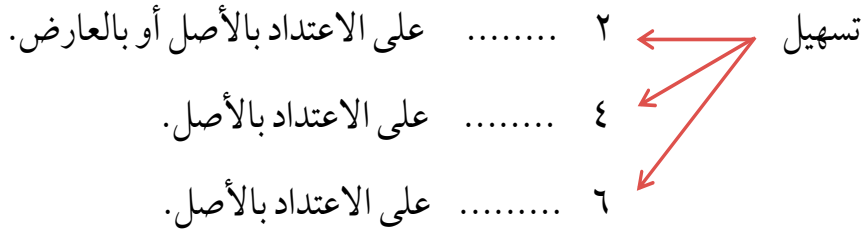
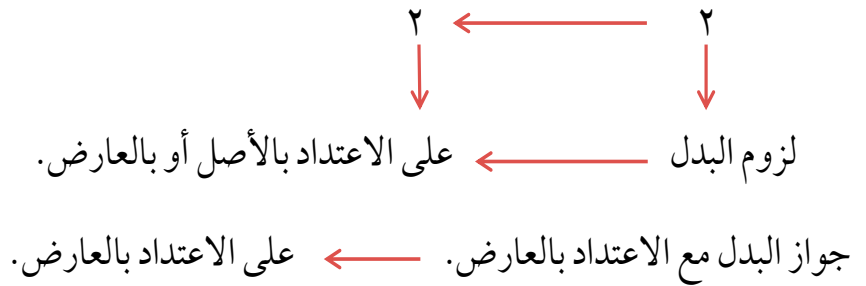
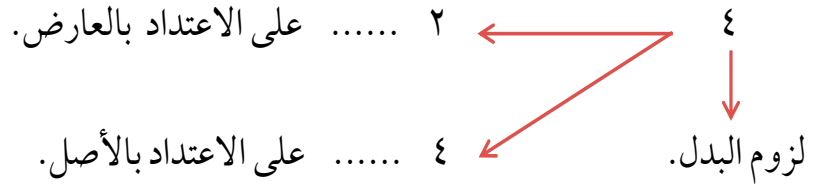
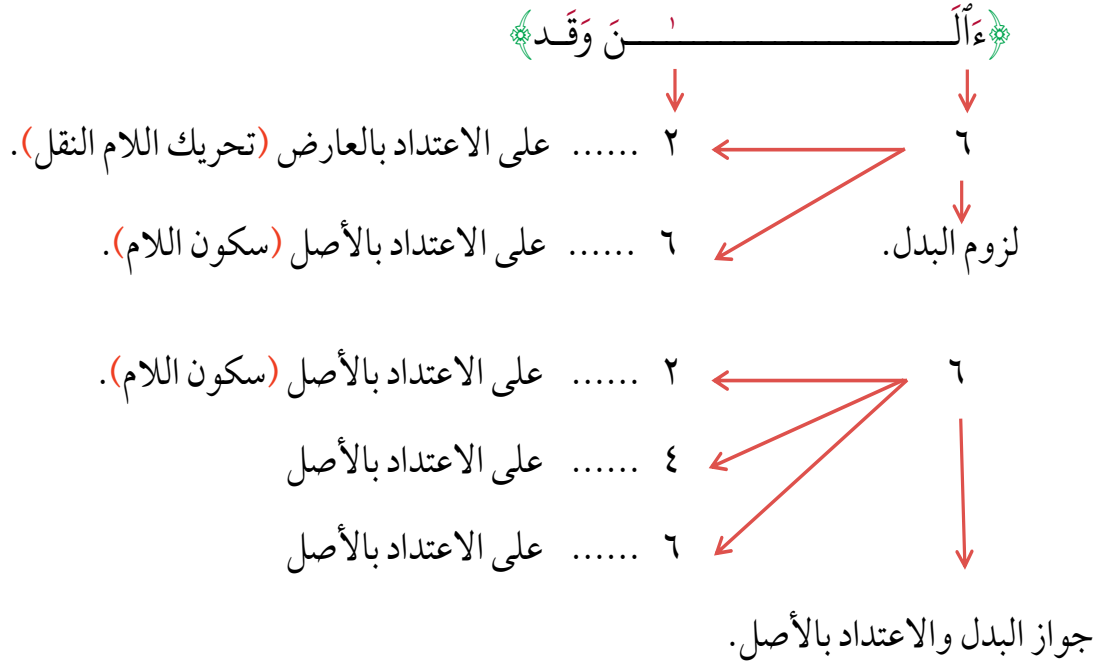
- أما قصر الأولى ⇨ على تقدير لزوم البدل، أو تقدير جواز البدل مع الاعتداد بالعارض.

- وقصر الثانية ⇨ على تقدير لزوم البدل في الأولى ⇨ يلزم قصر الثانية.

على تقدير جواز البدل في الأولى مع الاعتداد بالعارض ⇨ يلزم

الاعتداد بالعارض في الثانية فتقصر.

ﷻ أما على تسهيل همزة الوصل ⇨ فله في الألف الثانية ثلاثة أوجه (بتصرف، النشر).



للوعليه: فالأوجه الجائزة لورش في حالاتها الخمس هي:

﴿ءَأَلَّنْ﴾

- ٨١- وَحُرِّرْفِي آلَانَ سِتَّةُ أُوجُهُ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَلَا
- ٨٢- فَمُدَّ وَثَلَّثَنَ لِالَامِ وَوَسَّطَنَ وَفِي الالَامِ وَسِطٌ وَأَقْصُرًا وَأَقْصُرًا كِلَا
- ٨٣- وَمَعَ وَجْهِ تَسْهِيلٍ فِي الالَامِ ثَلَّثَنَ وَفِي الالَامِ ثَلَّثَ وَأَقِفًا مُطْلَقًا جَلَا

الحالة الأولى: انفرادها مع وصلها بما بعدها وفيها تسعة أوجه:

﴿ءَأَلَّنْ وَقَدْ﴾

- إبدال مع الإشباع ← ٦، ٤، ٢
- إبدال مع التوسط ← ٢، ٤
- إبدال مع القصر ← ٢
- تسهيل ← ٦، ٤، ٢

الحالة الثانية: انفرادها مع الوقف عليها وفيها اثنا عشر وجهًا:

﴿وَفِي الالَامِ ثَلَّثَ وَأَقِفًا مُطْلَقًا جَلَا﴾

﴿ءَأَلَّنْ وَقَفًا﴾

- إبدال مع الإشباع ← ٢، ٤، ٦
- إبدال مع التوسط ← ٢، ٤، ٦
- إبدال مع القصر ← ٢، ٤، ٦
- تسهيل ← ٢، ٤، ٦

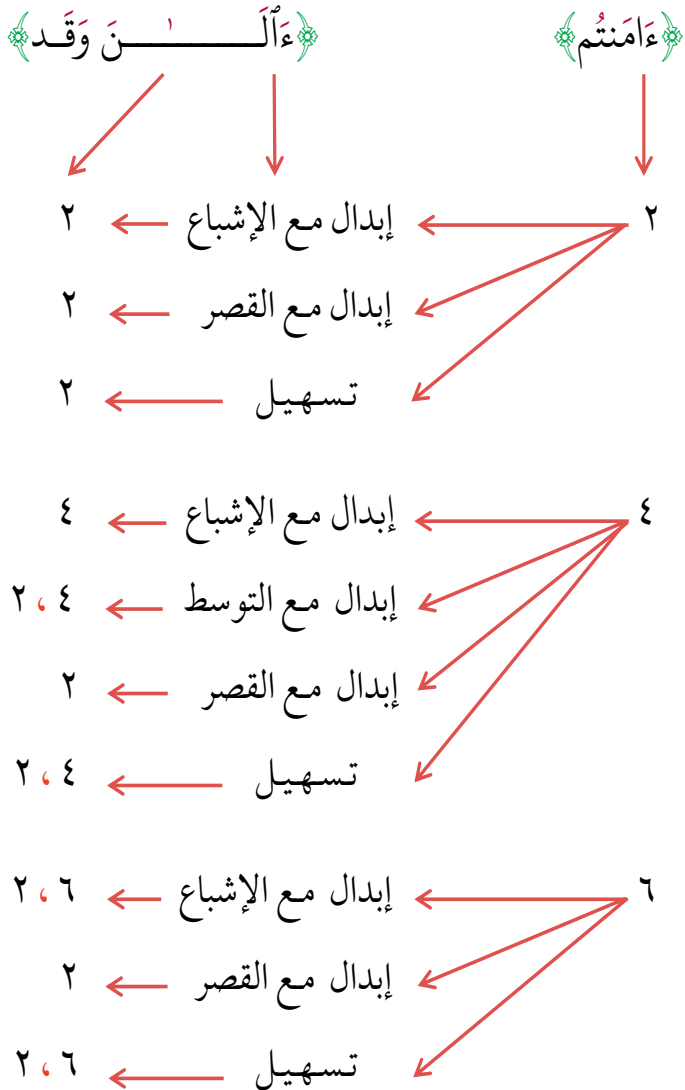
لله أما الحالة الثالثة والرابعة والخامسة:

- ١- وَإِنْ رُكِبَتْ أَمْنْتُمْو وَقَصْرَتْهَا فَمَدٌّ وَقَصْرٌ مُبَدَلًا ثُمَّ سَهْلًا
- ٢- وَفِي اللَّامِ قَصْرٌ ثُمَّ عِنْدَ تَوْسِطٍ فَثَلَاثٌ مَعَ الْإِبْدَالِ وَأَقْصَرُ مُسَهَّلًا
- ٣- وَفِي اللَّامِ وَسْطٌ لَا عَلَى الْقَصْرِ مُبَدَلًا وَبِالْقَصْرِ فَأَقْرَأُ لَا عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا
- ٤- وَمَعَ مَدِّينِ أَقْرَأُ مِثْلَ قَصْرِ وَزِدْ لِمَدٍّ دِكُ اللَّامِ إِنْ سَهَّلْتَ أَوْ إِنْ تُطْوِلًا
- ٥- وَإِنْ تَقِفَنَّ فِي اللَّامِ تَثْلِيثَانِ أَعْتَبِرْ عَلَى كُلِّ وَجْهِ عَنَّهُ فِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا
- ٦- سِوَى قَصْرِ لَامٍ عِنْدَ مَدٍّ لِأَوَّلٍ وَتَوْسِطٍ أَمْنْتُمْ فَكُنْ مُتَأَمِّلًا
- ٧- وَإِنْ تَبْتَدِي مِنْهَا وَبَعْدُ كَأَيَّةٍ فَمَدٌّ لِهَمْزٍ وَأَقْصِرِ اللَّامَ تَفْضُلًا
- ٨- وَفِي آيَةِ أَقْصِرْ مَدَّهَا وَسِطْنَهُمَا وَمُدَّهْمَا هَاتِيكَ أَرْبَعَةٌ عُلَا
- ٩- وَوَسْطٌ لِلِاسْتِفْهَامِ وَاللَّامِ وَأَقْصِرَنَّ لِلَّامِ وَوَسْطٌ فِيهِمَا بَدَلًا تَلَا
- ١٠- وَمَعَ قَصْرِ الْإِسْتِفْهَامِ فِي اللَّامِ قَصْرُهَا وَفِي بَدَلِ تَثْلِيثُهُ ثُمَّ سَهْلًا
- ١١- وَفِي اللَّامِ فَأَقْصِرْ ثَلَاثِينَ بَدَلًا تَلَا وَوَسِطُهُمَا وَأَمُدَّهُمَا قَدْ تَكَمَّلَا



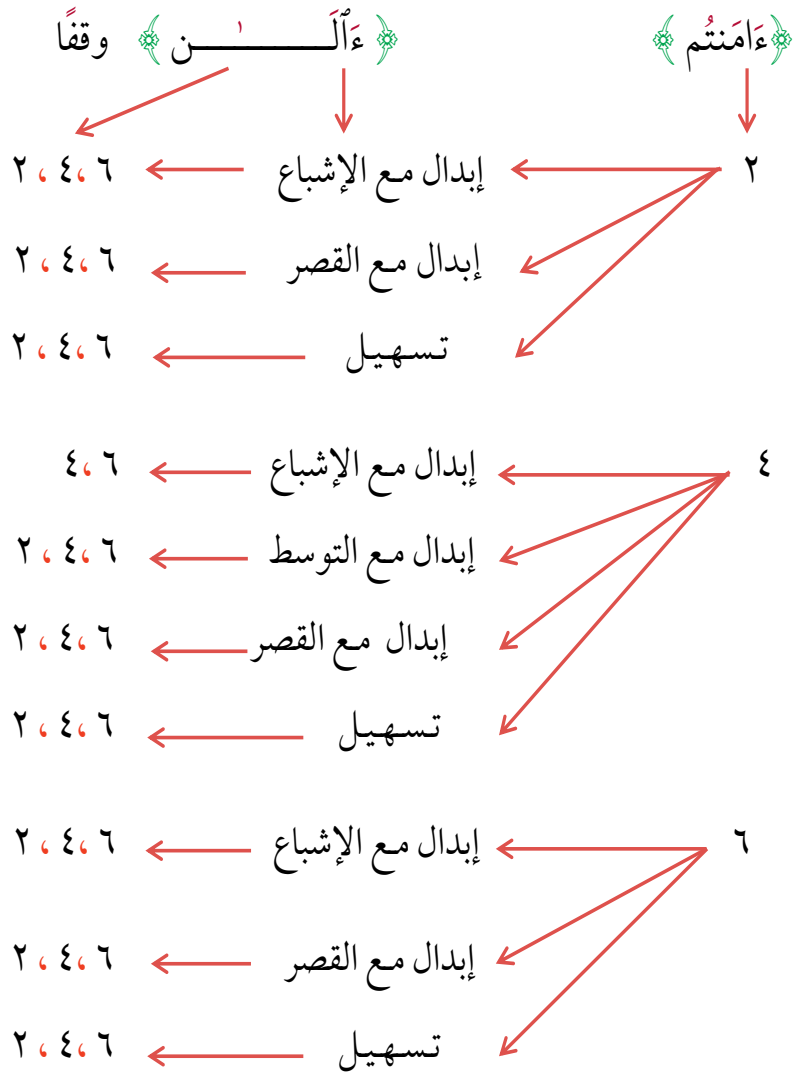
الحالة الثالثة: اجتماعها مع بدل سابق لها مع وصلها وفيها أربعة عشر وجهًا:

- ١- وَإِنْ رُكِبَتْ آمَنْتُمْو وَقَصْرَتْهَا فَمَدُّ وَقَصْرٌ مُبَدَلًا ثُمَّ سَهَّلَا
- ٢- وَفِي أَلَامٍ قَصْرٌ ثُمَّ عِنْدَ تَوَسُّطٍ فَثَلَّثَ مَعَ الْإِبْدَالِ وَأَقْصَرَ مُسَهَّلَا
- ٣- وَفِي أَلَامٍ وَسَّطٌ لَا عَلَى الْقَصْرِ مُبَدَلًا وَبِالْقَصْرِ فَأَقْرَأُ لَا عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا
- ٤- وَمَعَ مَدِّ أَقْرَأُ مِثْلَ قَصْرِ وَزِدْ لِمَدِّ دِكْ أَلَامٍ إِنْ سَهَّلْتَ أَوْ إِنْ تُطْوَلَا



الحالة الرابعة: اجتماعها مع بدل سابق لها مع الوقف عليها، وفيها تسعة وعشرون وجهًا:

- ٥- وَإِنْ تَقَفْنَا فِي الْأَلَامِ تَثْلِيثَانِ أَعْتَبِرْ عَلَى كُلِّ وَجْهِ عَنَّهُ فِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا
- ٦- سِوَى قَصْرِ لَامٍ عِنْدَ مَدِّ لِأَوَّلٍ وَتَوْسِيطِ آمَنْتُمْ فَكُنْ مُتَأَمِّلًا

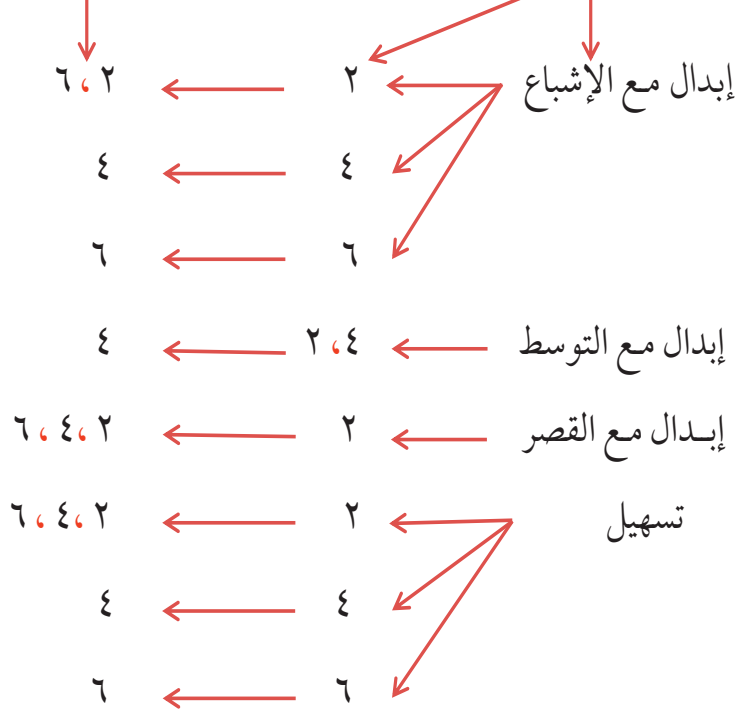


الحالة الخامسة: الابتداء بها ووصلها بمد البدل بعدها، وفيها أربعة عشر وجهًا:

- ٧- وَإِنْ تَبَدَّى مِنْهَا وَبَعْدُ كَأَيَّةٍ فَمَدَّ لِهَمْزٍ وَأَقْصَرَ اللَّامَ تَفْضُلًا
 ٨- وَفِي آيَةٍ أَقْصَرَ مُدَّهَا وَسَوَّطْنَهُمَا وَمُدَّهَمَا هَاتِيكَ أَرْبَعَةً عُلَا
 ٩- وَوَسَّطَ لِلِاسْتِفْهَامِ وَاللَّامِ وَأَقْصَرَ لِّلَامِ وَوَسَّطَ فِيهِمَا بَدَلًا تَلَا
 ١٠- وَمَعَ قَصْرِ الْإِسْتِفْهَامِ فِي اللَّامِ قَصْرُهَا وَفِي بَدَلٍ تَثْلِيثُهُ، ثُمَّ سَهَّلَا
 ١١- وَفِي اللَّامِ فَأَقْصَرَ ثَلَاثِينَ بَدَلًا تَلَا وَوَسَّطَهُمَا وَأَمَدَّهُمَا قَدْ تَكَمَّلَا

﴿عَايَةٌ﴾

﴿عَالٌ نَ وَقَدْ﴾



٩- ﴿وَوَسَّطَ لِلِاسْتِفْهَامِ﴾ عند توسط الألف المبدلة من همزة الوصل على تقدير أنها

مد بدل ← وسط الألف بعد اللام، واقصرها ← ووسط ﴿عَايَةٌ﴾ على هذين الوجهين.

٨٤- مَعَ الْمَدِّ قَطَعَ السِّحْرُ حُكْمٌ وَخُذْ لَهُ وَ بِتَسْهِيلِهِ أَيْضًا كَأَنَّ مَثَلًا

- قوله تعالى: ﴿بِهِ السِّحْرُ﴾ آية ٨١ لأبي عمرو:

زاد أبو عمرو همزة قطع استفهامية قبل همزة الوصل، فبذلك أصبحت من باب ﴿عَلَّذَكَرَيْنِ﴾ وأختيها، فمن باب (واقس لتضلا) له فيها وجهان:

الأول: إبدال همزة الوصل ألفًا مع الإشباع من باب المد اللازم ﴿عَلَّسِحْرُ﴾.

الثاني: التسهيل مع القصر ﴿عَلَّسِحْرُ﴾.

✽ مع مراعاة صلة هاء الضمير قبلها ﴿بِهِ﴾.



٨٥- وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ حَفًّا مَدًّا وَقُلْ سُكُونٌ وَفَتْحٌ ثُمَّ تَشْدِيدٌ أَهْمَلًا

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ آية ٨٩ لابن ذكوان:

ذكر الإمام الشاطبي له فيها روايتان:

٧٥٢- وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ حَفًّا مَدًّا

الأولى: تخفيف النون: ﴿تَتَّبِعَانِ﴾:

على أن: لا نافية والفعل معرب مرفوع بثبوت النون، والجملة حالية أي: استقيما غير متبعين، وهذه القراءة لا خلاف عليها.

✽ ﴿وَقُلْ سُكُونٌ وَفَتْحٌ ثُمَّ تَشْدِيدٌ أَهْمَلًا﴾

الثانية: سكون التاء الثانية وفتح الباء وتشديد النون ﴿تَتَّبِعَانِ﴾:

✽ من قول الشاطبي:

٧٥٢- وَمَا جَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلَ مُثَقَّلًا

وهذه الرواية متفق على ردها بين المحررين، وردها ابن الجزرى بقوله: «ليس من طرفنا»
(النشر ج٢ ص ٢١٩)، ولم يضمنها طيبة النشر.

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ﴾

٨٦- وَبُشْرَىٰ فَأُفْتَحْ ثُمَّ أَضْجَعُ فَقَلِّلَنَّ وَجُوهٌ عَلَى التَّرْتِيبِ عِنْدَ فَتَى الْعَلَاءِ
- قوله تعالى: ﴿يَبُشْرَىٰ﴾ آية ١٩ لأبى عمرو:

ذكر الشاطبي له الفتح (وهو الأشهر) والإمالة والتقليل للألف بعد الراء، فعلم أن الفتح مقدم في الأداء. أما الإمالة والتقليل فلم يعلم أيهما مقدم فوجب التقديم للإمالة ثم التقليل لقول ابن الجزرى: «أبو عمرو... اختلف عنه في ياء ﴿يَبُشْرَىٰ﴾ فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، وهو الذى قطع به فى التيسير....» ورواه عنه بعضهم بين اللفظين... وروى آخرون عنه الإمالة المحضة ولم يفرقوا له بينها وبين غيرها، وذكر الثلاثة أوجه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وبه قرأت غير أن الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله» (النشر ج٢ ص ٣٤).

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الرَّعْدِ﴾

٨٧- وَلِلشَّامِ فَأَخْبِرْ مَا تَكْرَّرَ أَوْلَا سِوَى النَّازِعَاتِ النَّمْلِ مَعَ وَقَعَتْ فَلَا
- الاستفهام المكرر لابن عامر:

يخبر فى "الأول" باستثناء ثلاثة مواضع قرأ بالاستفهام فيها وهى النازعات والنمل والواقعة، بزيادة موضع النمل على قول الشاطبي لعدم وضوحه من الشاطبية، وتركنا الكلام على "الثانى" لوضوحه منها.

- ولقد أوضح الإمام السخاوى مراد شيخه من قوله:

٧٨٩- وَمَا كَرَّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوَ آيَذَا أَيْنَا فَذُو اسْتِفْهَامِ الْكُلِّ أَوْلَا
 ٧٩٠- سِوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّامِ مُخْبِرٌ سِوَى النَّازِعَاتِ مَعَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَا
 بقوله: «والمعنى: أن نافعاً أخبر وحده في النمل، فيكون ابن عامر مع الباقيين على الاستفهام،
 ثم قال: (وَالشَّامِ مُخْبِرٌ) يريد فيما سوى النمل (لتقدم الكلام فيها)، ثم استثنى النازعات
 والواقعة، أى: أنه استفهم فيهما».

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ﴾

٨٨- وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ لِنَجْرِيٍّ قَدْ رَوَى بِيَاءٍ وَنُونٍ فَأَدْرِهِهُ مُتَأَمِّلاً

- قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ﴾ آية ٩٦ لابن ذكوان:

- روى عن ابن ذكوان روايتان نصاً وأداءً:

الأولى: بالنون ﴿لَنَجْزِيَنَ﴾.

الثانية: بالياء ﴿لَيَجْزِيَنَ﴾.

✦ علمت روايته بالنون من قول الشاطبي:

✦ ﴿وَيَجْزِيَنَ الَّذِينَ التُّونُ دَاعِيَهُ نُؤَلَا مَلَكْتَ﴾

نص على القراءة بالنون للمرموز له بـ (مَلَكْتَ) وهو ابن ذكوان.

✦ وعلمت روايته بالياء من تنبيه الشاطبي لقول الداني بقوله:

٨١٤- مَلَكْتَ وَعَنَّهُ وَنَصَّ الْأَخْفَشُ يَاءَهُ وَعَنَّهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلاً

✦ قال الداني: «قال بالنون النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهم لأن الأخفش

ذكرها في كتابه عنه بالياء» (التيسير ص ١٠٥).

- ونص الشاطبي على قول الداني لإثبات وجه الياء.

❖ قال الجعبري في شرحه: «لابن ذكوان وجهان: النون والياء.... قلت: قد صحّت النون عن ابن ذكوان من طريق الصوري، ومن طريق الأخفش طريق هبة والنقاش في نقل ابن النضير وغيره،.... فوجه النون من زيادات الشاطبية» (كنز المعاني).

❖ قال ابن سكين الأندلسي في شرحه: «بالنون ابن ذكوان بخلاف عنه، روى عنه الأخفش بالياء، وروى النقاش بالنون» (المهند القاضي).

❖ قال ابن الجزري: «ولا شك في صحة النون عن هشام وابن ذكوان من طرق العراقيين قاطبة فقد قطع بذلك عنهما الحافظ أبو العلاء الهمداني كما رواه سائر المشاركة. نعم نص المغاربة قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهاً واحداً» (النشر ج٢ ص٢٣٣).

﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ﴾

٨٩- وَكَلَّمَا كَفَعَلَى قِفْ مُثْنَى بِفَتْحٍ قُلْ أَصْحُحٌ وَلَكِنَّا هُوَ أَثْبِتُ عَنِ الْمَلَأِ

- قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ آية ٣٣:

- عند الوقف على ﴿كَلَّمَا﴾ لأصحاب الإمامة:

الذي عليه العمل وجهان: الفتح والإمالة، مع تقدم وجه الفتح لقول ابن الجزري: «فالوقف عليها لأصحاب الإمامة يُبنى على معرفة ألفها، وقد اختلف النحاة فيها:

فذكر الداني في الموضح وجامع البيان: أن الكوفيين قالوا: هي ألف تثنية، وواحد ﴿كَلَّمَا﴾ كَلَّمْتُ، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن ﴿كَلَّمَا﴾ فعلى والتاء مبدلة من واو، والأصل كَلَوَى، وقال:

- "فعلى الأول: لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمامة، ولا بين بين لمن مذهبه ذلك،

- وعلى الثاني: يوقف بذلك في مذهب من له ذلك"،

- وقال: "والقراء وأهل الأداء على الأول".

قلت: والوجهان جيدان ولكنى إلى الفتح أجنح» (النشر ج٢ ص٦٢).

~~~~~

- قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ آية ٣٨ لجميع القراء:

وقفًا: إثبات الألف بعد النون ﴿لَكِنَّا﴾

✪ لقول السخاوى: «واتفقوا على إثبات الألف في الوقف؛ لأنها لبيان الحركة كهاء السكت».

وصلاً: أثبت الألف ابن عامر وحذفها الباقون

✪ لقول الشاطبي:

..... وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُلَا -٨٣٩-

## ﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ﴾

٩٠- وفي اللَّاءِ وَقْفًا سَهْلًا وَأَبْدَلَنُ بِيَا سَاكِنٍ عَن مَّنْ يُسَهِّلُ وَاصِلًا

- قوله تعالى: ﴿اللَّاءِ﴾ الأحزاب، والمجادلة، والطلاق:

- من سهل الهمزة وصلًا - وهم ورش والبيزى وأبو عمرو - يقف بوجهين:

الأول: تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر ﴿اللَّاءِ﴾، وهذا الوجه مأخوذ من القصيدة في

موضع آخر هو قوله: (وَرَوْهُمْ كَمَا وَصَلِهِمْ).

الثاني: إبدال الهمزة ياء ساكنة، مع المد المشبع ﴿الْيَّيْ﴾ وهذا الوجه معلوم من الشاطبية

من قوله: (وَقَفَّ مُسْكِنًا).

✪ قال ابن الجزرى: «إذا قُصِدَ الوقف على ﴿اللَّاءِ﴾ في مذهب من يسهل الهمزة بين بين:

- إن وَقَفَ بالروم لم يكن فرق بين الوصل والوقف.

- وإن وَقَفَ بالسكون وَقَفَ بياء ساكنة» (النشر ج١ ص ٣٢٤).



٩١- وَقَالُونَ حَالُ الْوَصْلِ فِي النَّبِيِّ مَعَ بُيُوتِ النَّبِيِّ أَلْيَاءَ شَدَّدَ مُبَدَلًا

- قوله تعالى: ﴿لِلنَّبِيِّ إِِنْ أَرَادَ﴾ آية ٥٠، ﴿بُيُوتِ النَّبِيِّ إِلاَّ﴾ آية ٥٣ لقالون:

✽ قال الشاطبي:

٤٥٩- وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَعَ بُيُوتِ النَّبِيِّ أَلْيَاءَ شَدَّدَ مُبَدَلًا

- أطلق الشاطبي حكم الإدغام، فوجب تقييده بحال الوصل فقط.

✽ حال الوصل: يجتمع همزتان، الهمزة الأولى آخر ﴿النَّبِيِّ﴾ والثانية أول الكلمة بعدها،

وقبل الهمزة الأولى ياء، فأبدل الهمزة ياء وأدغم فيها الياء التي قبلها ﴿لِلنَّبِيِّ إِِنْ﴾

﴿النَّبِيِّ إِلاَّ﴾.

✽ قال ابن الجزري: «الصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام

وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره» (النشر ج ١ ص ٣٠٦).

✽ أما حال الوقف: لا يجتمع همزتان، فيقف على أصله بالهمز ﴿النَّبِيِّ﴾.

## ﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْحَشْرِ﴾

٩٢- يَكُونُ فَأَيْتٌ عَنِ هِشَامٍ بِخُلْفِهِ وَفِي دَوْلَةٍ رَفَعُ عَلَى ذَيْنِ تَأْصُلًا

- قوله تعالى ﴿تَكُونُ دَوْلَةٌ﴾ آية ٧ لهشام:

١- روى ﴿يَكُونُ﴾ بوجهي التأنيث والتذكير.

٢- وروى ﴿دَوْلَةٌ﴾ بالرفع فقط على روايتي ﴿يَكُونُ﴾

﴿يَكُونُ دَوْلَةٌ﴾، و﴿تَكُونُ دَوْلَةٌ﴾.

وذلك توضيح لقول الشاطبي:

وَمَعَ دَوْلَةٌ أَنْتَ يَكُونُ بِجُحْلٍ لَا ..... ١٠٦٧-

فبالرجوع إلى قواعد الشاطبي:

٦٣- وَفِي الرَّفْعِ وَالْتِّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعَلَى

قوله: (وَمَعَ دَوْلَةٌ): أى: بالرفع.

قوله: (أَنْتَ يَكُونُ بِجُحْلٍ لَا) أى: الخلاف يخص ﴿يَكُونُ﴾ فقط بالتأنيث والتذكير.

❖ قال السخاوى: «قوله: (بِجُحْلٍ لَا) أى: بخلف عن هشام في التأنيث في ﴿تَكُونُ﴾، كذا

قال في التيسير: "هشام ﴿كَيْ لَا تَكُونُ﴾ بالتاء، وروى عنه الياء، ﴿دَوْلَةٌ﴾ بالرفع".

## ﴿حُكْمُ مَا فِي الزُّهْرِ﴾

الزهر أى المضيئة المنيرة، سميت بذلك كناية عن شهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن فلم

يحتج الإمام الشاطبي إلى تعيينها وهى: ﴿وَيْلٌ، وَوَيْلٌ، وَلَا، وَلَا﴾

﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾

﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾.

- فبعض أهل الأداء اختار في الأربع الزهر: الفصل بالبسملة فيهن لمن ورد عنه السكت في

غيرهن، والسكت فيهن لمن ورد عنه الوصل في غيرهن، وذلك لبشاعة الوصل في نحو:

- ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ آخر سورة المدثر بـ ﴿لَا﴾ أول القيامة.

- ﴿بِالصَّبْرِ﴾ آخر العصر بـ ﴿وَيْلٌ﴾ أول سورة الهمزة.

- وللأربع الزهر في اجتماعهن مع غيرهن حالتان:



الحالة الأولى: تأخر الزهر:

٩٣- وَبَسْمِلْ بِزُهْرٍ إِنْ تَبَسْمِلْ بِغَيْرِهَا وَإِنْ تَسَكَّتِ أَسَكَّتْ ثُمَّ بَسْمِلْ تَفْضُلًا

٩٤- وَإِنْ تَصِلَنْ صِلْ فَأَسَكَّتَنْ بِهَا ... ..

- لو قرأت مثلاً من آخر سورة المزمل إلى سورة القيامة:

|                            |                               |
|----------------------------|-------------------------------|
| غير الزهر ←                | الزهر                         |
| بين سورتي المزمل والمدثر ← | له بين سورتي المدثر والقيامة  |
| ↓                          | ↓                             |
| ١- من يسمل بينهما ←        | ثلاثة البسمة بينهما (٣ أوجه)  |
| أ- قطع الجميع ←            | قطع الجميع                    |
| ب- وصل الثاني ←            | وصل الثاني                    |
| ج- وصل الجميع ←            | وصل الجميع                    |
| ٢- من يسكت بينهما ←        | يسكت ثم ثلاثة البسمة (٤ أوجه) |
| ٣- من يصل بينهما ←         | يصل ثم يسكت (وجهان)           |

تسعة أوجه

## الحالة الثانية: تقدم الزهر:

٩٤- ..... وَإِنْ ..... بَدَأَتْ بِهَا بَسْمِلُ بِهَا وَبِمَا تَلَا

٩٥- فَبَسْمِلُ كَذَا أَسْكُتُ ثُمَّ إِنْ تَسَكَّتْ بِهَا فِي غَيْرِهَا أَسْكُتُ صِلْ وَإِنْ تَصِلَنْ صِلَا

لو قرأت مثلاً من آخر سورة المدثر إلى سورة الإنسان:

الزهر ← غير الزهر

بين المدثر والقيامة ← له بين سورتي القيامة والإنسان

١- من يبسم بينهما ← البسمة (أ، د، ن، ر)

(أ، د، ح، ك، ن، ر) ← السكت (ج، ح، ك)

أ- قطع الجميع ← قطع الجميع

السكت

ب- وصل الثاني ← وصل الثاني

السكت

ج- وصل الجميع ← وصل الجميع

السكت

٢- من يسكت بينهما ← السكت (ج، ح، ك)

(ج، ح، ك، ف) ← الوصل (ج، ح، ك، ف)

٣- من يصل بينهما ← الوصل (ج، ح، ك، ف)

تسعة أوجه

(ج، ح، ك، ف)

## ﴿حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْعَلَقِ﴾

٩٦- وَعَنْ قُنْبَلٍ فَأَقْصُرُ رَأَهُ وَمُدَّهُ وَفَقَدْ صُحِّحَ أَلْوَجْهَانِ عَنْهُ فَحَصِّلَا

- قوله تعالى: ﴿أَنْ رَأَاهُ أَسْتَغْنَى﴾ آية ٧ لقنبل: روى الوجهين:

الأول: قصر الهمزة ﴿رَأَهُ﴾.

الثاني: مد الهمزة ﴿رَءَاهُ﴾.

✽ قال الإمام الشاطبي:

١١١٥- وَعَنْ قُنْبَلٍ قَصْرًا رَوَى أَبُو نُجَيْدٍ رَأَهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلًا

✽ قال السخاوي:

«قال ابن مجاهد: "قرأت على قنبل: ﴿أَنْ رَءَاهُ أَسْتَغْنَى﴾ على وزن رَعَهُ، قال: وهي غلط لا

يجوز إلا ﴿رَءَاهُ﴾ مثل رَعَاهُ". وقد أخذ له الأئمة بالوجهين، وعول صاحب التيسير على

القصر، وقال في غيره: "وبه قرأت". وما كان ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتة عن

إمام من طريق لا يشك فيه، أن يردّها؛ لأن وجهها لم يظهر له».

✽ قال ابن الجزري: «وبالقصر قطع في التيسير وغيره من طريقه، ولا شك أن القصر أثبت

وأصح عنه من طريق الأداء، والمد أقوى من طريق النص، وبهما أخذ من طريقه جمعاً بين

النص والأداء. ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعده في الغاية وخالف الرواية»

(النشر ج ٢ ص ٣٠٧).

## ﴿حُكْمُ مَا فِي التَّكْبِيرِ﴾

٩٧- وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلَا أَرَادَ بِهِ بَدَأَ الضُّحَى مُتَأَوَّلًا

✽ توضيحًا لقول الشاطبي:

١١٢٨- وَقَالَ بِهِ الْبَزِيُّ ..... وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلَا

إن بعض أهل الأداء قال بالتكبير للبيزى من أول سورة ﴿وَالضُّحَى﴾ وعبر عنه الشاطبي بآخر الليل مجازًا.

✽ قال أبو شامة: «قول الشاطبي (وبعض له) أى للبيزى وصل التكبير من آخر سورة ﴿وَاللَّيْلِ﴾»

يعنى من أول سورة ﴿وَالضُّحَى﴾ (إبراز المعانى ص ١١٢٨).

﴿٩٧﴾

٩٨- وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ دُرًّا لَوَامِعًا وَصَلَّ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَمَنْ تَلَا

تم بحمد الله تعالى نظم (فتح رب البرية)، كالدرد اللوامع فى وضوحها وبيانها وجلالها، فالحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

﴿٩٨﴾

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى



# فَهَيْسَتِ الْمَوْضُوعَاتُ

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمَنْظُومَةُ:

| الصفحة | الموضوع                                                    |
|--------|------------------------------------------------------------|
| ١      | التَّقْرِيطُ                                               |
| ٣      | المُقَدِّمَةُ                                              |
| ٧      | مُقَدِّمَةُ الْمَنْظُومَةِ                                 |
| ٧      | حُكْمُ مَا فِي الْأِسْتِعَاذَةِ                            |
| ٨      | حُكْمُ مَا فِي الْبَسْمَلَةِ                               |
| ٨      | حُكْمُ مَا فِي الْأِدْغَامِ الْكَبِيرِ                     |
| ٨      | حُكْمُ مَا فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ                          |
| ٨      | حُكْمُ مَا فِي أَلْمَدِّ وَالْقَصْرِ                       |
| ٩      | حُكْمُ مَا فِي الْأَهْمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ             |
| ١٠     | حُكْمُ مَا فِي الْأَهْمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ         |
| ١٠     | حُكْمُ مَا فِي الْأَهْمَزِ الْمَفْرَدِ                     |
| ١٠     | حُكْمُ مَا فِي النَّقْلِ وَالسَّكْتِ                       |
| ١١     | حُكْمُ مَا فِي وَقْفِ حَمْزَةٍ وَهَشَامٍ عَلَى الْأَهْمَزِ |
| ١٢     | حُكْمُ مَا فِي الْأِدْغَامِ الصَّغِيرِ                     |
| ١٢     | حُكْمُ مَا فِي الْإِمَالَةِ                                |
| ١٣     | حُكْمُ مَا فِي الرِّاءَاتِ                                 |
| ١٣     | حُكْمُ مَا فِي الْأَلَامَاتِ                               |

## الصفحة

## الموضوع

- ١٣ ..... حُكْمُ مَا فِي يَأَاتِ الْإِضَافَةِ.
- ١٤ ..... حُكْمُ مَا فِي يَأَاتِ الزَّوَايِدِ.
- ١٤ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.
- ١٤ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.
- ١٤ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.
- ١٥ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ.
- ١٥ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
- ١٦ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
- ١٥ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الرِّعْدِ.
- ١٦ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ.
- ١٦ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ.
- ١٦ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ.
- ١٦ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْحَشْرِ.
- ١٦ ..... حُكْمُ مَا فِي الزُّهْرِ.
- ١٧ ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْعَلَقِ.
- ١٧ ..... حُكْمُ مَا فِي التَّكْوِينِ.

## القِسْمُ الثَّانِي: الشِّبْخُ:

- ١٩ ..... مَقْدِمَةُ الْمَنْظُومَةِ.
- ٢٠ ..... حُكْمُ مَا فِي الْإِسْتِعَاذَةِ.
- ٢٣ ..... حُكْمُ مَا فِي الْبَسْمَلَةِ.

## الصفحة

## الموضوع

|     |                                                                           |
|-----|---------------------------------------------------------------------------|
| ٢٥  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ.                             |
| ٣١  | ..... حُكْمُ مَا فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ.                                  |
| ٣٢  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْمَدِّ وَالْقَصْرِ.                                |
| ٤٦  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْأَهْمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ.                     |
| ٤٩  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْأَهْمَزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.                 |
| ٥٥  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْأَهْمَزِ الْمُفْرَدِ.                             |
| ٥٥  | ..... حُكْمُ مَا فِي النَّقْلِ وَالسَّكْتِ.                               |
| ٦٣  | ..... حُكْمُ مَا فِي وَقْفِ حَمَزَةٍ وَهَشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ.           |
| ٨٠  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ.                             |
| ٨٢  | ..... حُكْمُ مَا فِي الْإِمَالَةِ.                                        |
| ٩٥  | ..... حُكْمُ مَا فِي الرِّاءَاتِ.                                         |
| ٩٧  | ..... حُكْمُ مَا فِي اللَّامَاتِ.                                         |
| ١٠٠ | ..... حُكْمُ مَا فِي يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ.                               |
| ١٠١ | ..... حُكْمُ مَا فِي يَاءَاتِ الزَّوَايِدِ.                               |
| ١٠٣ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.                                 |
| ١٠٥ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.                               |
| ١١٠ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.                                |
| ١١١ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ.                                |
| ١١٢ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُونُسَ <small>عَلَيْهِ السَّلَامُ</small> . |
| ١٢١ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ <small>عَلَيْهِ السَّلَامُ</small> . |
| ١٢١ | ..... حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الرَّعْدِ.                                   |

## الصفحة

## الموضوع

|     |       |                                      |
|-----|-------|--------------------------------------|
| ١٢٢ | ..... | حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ.    |
| ١٢٣ | ..... | حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ.    |
| ١٢٤ | ..... | حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ. |
| ١٢٥ | ..... | حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْحَشْرِ.    |
| ١٢٦ | ..... | حُكْمُ مَا فِي الزُّهْرِ.            |
| ١٢٩ | ..... | حُكْمُ مَا فِي سُورَةِ الْعَلَقِ.    |
| ١٣٠ | ..... | حُكْمُ مَا فِي التَّكْوِينِ.         |

